وارامه
١٢٢

الات

الله لا نعبد الا اياه

لا اله الا الله محمد رسول الله

تنزيل الافكار في تعديل الاسرار
للامام العلامة اثير الدين الابهري

1

بيق بالله الصمد
ابو علي عبد الله بن محمد

٥٦٩

هذا لله المالك الاحد
عبد عبده مصطفى بن محمد

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Reisülküttab Mustafa Ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 569

بسم الله الرحمن الرحيم

اسبح لله نور الانوار وكاشف الاسرار صفتح ابواب
الملكوت ومشعشع الاضواء من قدس الجبروت واهب
العقل ومفيض العدل واصلى على الكاملين المناهين
خصوصا على محمد سيد المرسلين وعلى اله الطاهرين اما
بعد فانا نشرع فى تحرير ما ادى اليه افكارنا فاستقر
عليه اراونا من القوانين المنطقية والعلوم الحكمية
ونبين فيه فساد اكثر الاصول المشهورة ونسمى تنزيل
الافكار فى تعديل الاسرار ونستعين بالله وحده ونتوكل
عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل العلم الاول من
المنطق وهو مرتب على مقدمة وخمس مقالات
اما المقدمة مع عرض المنطق اعلم ان العلم هو حصول
صورة الشئ فى العقل وهو اما تصور فقط كتصور معنى
الانسان واما تصور معه تصديق كما اذا تصورنا معنى
قولنا الانسان حيوان ثم صدقناه فالتصور ههنا هو ان
يحصل فى العقل تصور الطرفين مع التاليف بينهما والتصديق
هو ان يحصل فى العقل صورة هذا التاليف مطابقة
للاشياء فى انفسها فكل تصديق معه تصور وليس بعكس وكل
واحد منها اما بديهى او كسبى اى محتاج الى الفكر اعنى
ترتيب امور معلومة ليتادى منها الى ان يصير المجهول
معلوما والا لكان كل واحد منها اما بديهيا او كسبيا والاول

باطل

باطل بالضرورة والثانى ايضا باطل والا لزم الدور
او التسلسل وكل واحد منهما محال والا لزم امتناع الاكتساب
والفكر قد يكون صوابا وقد يكون خطاء والعلم واقع
بين العقلاء خلاف فالغرض من المنطق ان يكون عند
الانسان قانون فاصل بين الخطاء والصواب فى الفكر
فالحاجة ماسة الى تعلمه ليكون العالم به متمكنا من
استعلام المجهولات بحيث لا يعرض له الغلط فى افكاره
لا يقال المنطق لا يخلو اما ان يكون كله كسبيا او لا
يكون والاول باطل والا لاحتاج الى قانون خارج عنه
ويودى الى التسلسل فيمتنع تحصيله فيتعين الثانى فلا حاجة
الى تعلمه لانه حينئذ اما ان يكون كله بديهيا او بعضه
بديهيا وبعضه كسبيا وايا ما كان فلا حاجة اليه اما على
القسم الاول فظاهر واما على القسم الثانى فلان البديهى
اما ان يستقل باكتساب المجهولات او لا يستقل والثانى
باطل والا لكان الكسبى منه محتاجا الى منطوق اخر فيعين
الاول فلا حاجة الى تحصيل القسم الكسبى منه فاذن لا حاجة
الى المنطق لانا نقول لا نسلم ان البديهى اذا كان
مستقلا باكتساب المجهولات فلا حاجة الى تحصيل القسم
الكسبى منه وانما يلزم ذلك ان لو كانت الافكار المستعملة
فى اكتساب المجهولات كلها واقعة على القسم البديهى منه
وليس كذلك فان الافكار منها ما يقع على القسم البديهى

ومنها ما يقع على القسم الكسبي فالذي يقع على القسم الثاني
ربما يعرض فيها الخطا فلا بد من حصول قانون فاصل بين
الخطا والصواب لا يقال لو وقعت الحاجة الى المنطق
في معرفة الخطا والصواب لما كانت افكار من لا احاطة
له بالمنطق صائبة والتالي كاذب فان كثيرا ممن لم يعلم
المنطق لم يعرض له الخطا في افكاره لانا نقول لا نسلم
انه يلزم ان لا يكون افكاره صائبة وانما يلزم ذلك ان
لو لم يكن واقعة على القسم البديهي او نقول انما يلزم
ذلك ان لو لم يكن موهوبا من عند الله تعالى بشدة الذكا
الموجب للتمييز بين الخطا والصواب لم قلتم انه ليس كذلك
ولما كان العلم اما تصورا واما تصديقا كان الجهل اما جهلا
بالتصور واما جهلا بالتصديق والموصل الى التصور المجهول
قول شارح والى التصديق المجهول حجة ويجب تقدم الاول
على الثاني لتقدم التصور على التصديق فان كل تصديق
ففيه تصورات المحكوم عليه او تصور ما صادق عليه مع تصور
المحكوم به والحكم اعني ارتباط احدهما بالاخر لا يقال
لو صدق قولنا ان كل محكوم عليه في هذه القضية ان كان
معلوما باعتبار كان الشيء من المجهول مطلقا بمحكوم عليه
وهو كاذب لانه لو صدق معلوما باعتبار لزم كذب القضية لان كل معلوم باعتبار فهو
فالمحكوم عليه محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار لانا نقول لا نسلم انه لو كان
معلوما باعتبار يلزم كذب القضية واما قوله ان كل معلوم باعتبار

فهو محكوم

فهو محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار قلنا لم قلتم بانه يلزم صدقه
كذب ما ذكرنا من القضية وهذا لان قولكم المحكوم عليه
في هذه القضية معلوم باعتبار وكل معلوم باعتبار فهو محكوم
عليه بكونه معلوما باعتبار ينتج ان المحكوم عليه في هذه القضية
محكوما عليه بكونه معلوما باعتبار وذلك لا يوجب قولنا لا شيء
من المجهول مطلقا المحكوم عليه لاختلافهما في الموضوع وهو
المعلوم بالضرورة لان المعنى المفرد لا يوصل الى التصديق
تصور ولا الى كنه حقيقة الشيء وانما نقع تمييز الشيء عن غيره فقط
فالموصل الى التصديق والى تصور الحقيقة لا بد ولان يكون
مركبا والنظر في المركب ما يحوج الى النظر في مفرداته من
حيث هو مستعدة له والمنطقي ناظر في المركبات الموصلة الى
المجهولات وفي مفرداتها من الجهة المذكورة وموضوع المنطق
اعني الشيء الذي يبحث فيه المنطقي عن لواحقه من حيث هو هو
انما التصورات والتصديقات لانه باحث عن الموصل
الى التصور وما يتوقف عليه الموصول كون الشيء كليا وجزئيا
وذاتيا وعرضيا وامثال ذلك وباحث عن الموصول الى التصديق
وما يتوقف عليه الموصل اما توقفا قريبا كون الشيء قضية ونقيض
قضية وعكس قضية وامثال ذلك او بعيدا كونه موضوعا
او محمولا وهذه احوال تعرض للتصورات والتصديقات
من حيث هي هي فلا جرم كان موضوعه التصورات والتصديقات
فهذه هي المقدمة اما المقالات ففي كيفية اكتساب العلوم

المقالة الاولى تشتمل على ثلثة لوامع اللامع الاول في الالفاظ

دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع يسمى مطابقة ان كان للوضع
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وتضمنا ان كان لما دخل
فيه كدلالة الانسان على الحيوان والتزاما ان كان لما خرج عنه
كدلالة السقف على الجدار وبدون توسط يسمى دلالة بالطبع اى الوضع
كدلالة اخ على الوجع والمراد من دلالة اللفظ على الشيء
ارتسامه في الذهن عند تخيل اللفظ ولا بد في دلالة الالتزام
من اللزوم الذهني اى لا بد من كون المعنى بحالة يلزم من
تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ والمطابقة
لا تستلزم بالتضمن لتخلفه عنها في الدلالة على ما لا تركيب فيه
واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لانه لا يجب ان يكون
لكل شيء لازم يلزم من تصوره تصوره والا للزم من تصور شيء
واحد تصور امور بلا نهاية هذا خلف فاحتمل وجود لفظ يدل
على شيء لا يلزم من تصوره تصور غيره فان قلت بان كون الشيء
ليس غيره امر يلزم من تصوره تصوره قلنا لا نسلم وهذا لانا
قد نتصور الشيء ولا يخطر ببالنا انه ليس غيره والالتزام مهجور
اى الدال بالالتزام لا يستعمل في جواب ما هو ولا يدل على
الداخل في المسؤول عنه لان المعنى الواحد يحتمل ان يلزمه
لوازم متكثرة في التصور فاذا سئل عن الشيء بما هو واجيب
عنه بالدال على ملزومه لا يتعين المسؤول عنه للفهم فلا يحصل

الغرض

الغرض واما التضمن فان كان المدلول عليه بالتضمن داخلا
في المسؤول عنه جاز استعماله كما اذا سئل عن الانسان بما هو
فيجوز ان يجاب بالحيوان الناطق ليدل الحيوان على الجسمية وساير
اجزائه بالتضمن وان كان المسؤول عنه داخلا في مدلول
اللفظ فلا استعماله كما اذا سئل عن الحيوان بما هو فانه لا يجوز يجوزه
ان يجاب بالانسانية لانه لا يتعين فهم المسؤول عنه فلا يفيد
الغرض واللفظ ان قصد بكل جزء منه دلالة على شيء حين هو
جزء فهو المركب فمنه ما يدل كل جزء ومنه على شيء غير ما يدل عليه
الاخر كالحيوان الناطق ويسمى قولا ومنه ما ليس كذلك كالانسان
البشر وان لم يقصد بكل جزء منه دلالة على شيء حين هو جزء فهو
المفرد ومنه ما لا يكون جزءه موضوعا بشيء كزيد ومنه ما يكون
موضوعا لكن لا لجزء معناه كعبد الله اذا جعل اسم شخص
معين ومنه موضوعا لجزئه لكن لا يقصد به كالحيوان الناطق
اذا جعل علما لشخص من الاشخاص الانسانية والمراد من الجزء اسماء
ما هو يترتب مع غيره ترتيبا في المسموع فيكون اضرب ونضرب
ويضرب وتضرب وامثالها من المركبات ويبقى صيغة الماضي
مفردا لانه وان دل بمادته على الضرب وبهيئته على الزمان
الماضي لكنهما لا يترتبان في السمع فجزء المركب فقد يكون له
دلالة التركيب دون الانفراد وقد يكون له دلالة حالتي
التركيب والانفراد والمفرد ان لم يصح لان يخبر به فهو الاداة
وان صح فان دل على حدث ونسبته الى موضوع وزمان لتلك

النسبة فهو الكلمة فانه يدل على وجود الضرب من شخص غير
معين في زمان ماض وان لم يدل فهو الاسم فدخل في الاداة
لفظ هو واشباهها مما لا يصح لان يخبر به عند استعمالها للربط
واذا لفظ هو واشباهها مما لا يدل على الحدث ويدل على
النسبة الى موضوع ما وخرج المتقدم عن الكلمة فانه ولو دل
على الحدث وصوا لتقدم وعلى نسبته الى موضوع ما لكن لم يدل
على زمان لتلك النسبة خارج عن الحدث وخرج الصبوح ايضا عنه
فانه لا يدل على النسبة الى موضوع لان المراد من النسبة
نسبة بها يصدق على صدق ضرب على زيد وكل مفرد فانه يصح
اخبار عن لفظه اما عن الاسم فمثل قولنا زيد عالم واما عن الباقين
فانه يصح ان يقال ضرب فعل ماض وفي حرف جر والكلمة
والاداة يصح لان يخبر عن مسماهما معبرا عنها باسم مثل قولنا
مسمى ضرب بسبع مسمى في لكن لا يصح اخبار عن مسماهما بمجرد
ذكر مسماهما فالذي يصح اخبار عن مسماه بمجرد ذكره هو الاسم
فقط قلت لو صدق قولنا لزم الكلمة والاداة لا يصح اخبار
عن مسماهما بمجرد ذكر مسماهما فالمخبر في هذه القضية لزم كان مسمى
الكلمة والاداة لزم التناقض وان كان مسمى الاسم لزم
كذب القضية لان مسمى الاسم يصح اخبار عنه بمجرد ذكره
قلنا لا نسلم ان المخبر عنه لو كان مسمى الكلمة والاداة لزم
التناقض وانما يلزم ذلك ان لو كان مخبرا عنه بمجرد ذكره
وهذا لان المخبر عنه انما هو مسمى الكلمة والاداة معبرا

عنهما بلفظة الكلمة والاداة ونقول ايضا لا نسلم لزم المخبر عنه
لو كان مسمى الاسم لزم كذب القضية وهذا لانه اذا صدق
ان المخبر عنه في هذه القضية مسمى الاسم وكل ما هو مسمى الاسم
يصح اخبار عنه بمجرد ذكره ينتج ان المخبر عنه في هذه القضية يصح
اخبار عنه بمجرد ذكره وذلك لا يوجب كذب قولنا الكلمة والاداة
لا يصح اخبار عن مسماهما بمجرد ذكرهما لاختلافهما في الموضوع
وكل مفرد فاما ان يكون موضوعا لمعنى يمنع الكثرة فيه فهو
العلم او لمعنى لا يمنع الكثرة فيه وحينئذ لا يخلو اما ان يكون
معناه ممكن الحصول في افراده الموجودة او الموضوعة بالقوة
وهو المتواطئ او لا بالقوة وهو المشكك كالموجود والابيض
فان نوع الاول على بعض الافراد اولى واقدم ونوع الثاني
على بعض الافراد اشد واكمل وكل واحد منهما اما ان يكون
معناه واحدا فقط وهو المفرد او اكثر وهو المشترك وكل
مفرد مخصوص باعتبار نسبته الى جزيه اما مرادف له لزم اتحاد معناهما
واما مباين له ان اختلف الموضوع لمعنى ان استعمل في جزيه
فان كان بسبب مشاركة لمفهومه في بعض اللوازم فهو المشابه
والمستعار كالفرس على الحيوان المشهور وعلى النقوش ولم
كان بسبب اخر مثل كونه جزءا اولازما فهو المجاز واذا ترك
موضوع الاول يسمى منقولا ولا يمكن ان تذكر المشترك ويراد
به الدلالة على جميع مفهوماته بل لكل واحد استعمال مستند
واذا ذكر مطلقا فلا دلالة له وانما يدل بتعيين مفهوم اذ
اللفظ

انما يدل بقصد اللافظ لا لذاته ومفهوماته قد يكون اشيا
لا يمنع التكثر فيها كالعين وقد يكون اشيا يمنع ذلك كزيد
وقد يكون اشيا بعضها يمنع التكثر وبعضا لا يمنع كالاسود
اذا جعل علما وقد يقع اللفظ بالاشتراك على الشي وصفته
كالاسود اذا جعل علما لشخص اسود وقد يقع على شي واحد
باعتبارين فالممكن على الكتابة فانه ممكن بالمعنى العام والخاص
ومن الالفاظ المتباينة ما يكون اسمين لشي وصفته كالسيف
والصارم او لصفتين كالصارم والمهند او لصفة وصفة صفته
كالناطق والفصيح واما اللفظ المركب فهو اما تام ان افاد
معنى يصح عليه السكوت او غير تام ان لم يفد والتام ان احتمل
التصديق والتكذيب فهو الخبر وان لم يحتمل فان دل على
طلب الفعل دلالة اولية كضرب فهو مع الاستعلا[2] واحد النفس
ماهيته من حيث هي هي كان الحاصل في النفس شيا واحدا فهي
مطابقة للكل واعلم انا اذا اسندنا الشي الى الشي كقولنا زيد
هو حيوان فالاول هو موضوع والثاني محمول والحمل اما بالمواطاة
وهو ان يكون الشي محمولا على الشي حقيقة كقولنا الانسان حيوان
واما بالاشتقاق وهو ان لا يكون محمولا حقيقة بل منسوبا اليه
المحمول كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه لا يصح ان لا يقال
الانسان بياض بل ابيض او ذو بياض فالمحمول منسوب
الى البياض ولئن قلت بان المحمول في الحقيقة هو البياض
ارتسامها في الذهن لا يمنع صدقها ولفظة ذو لنسبة المحمول الى الموضوع وهي خارجة عن المحمول

[2] الذهن كليا ولا يصلح لذلك ما هو متصور من الحيوان الشخصي والحيوان الكلي العقلي وهو ذات واحدة يصدق على كثيرين ولا وجود له في الخارج اي ليس في الاعيان ذات واحدة موجودة بعينها في كثيرين وانما الموجود في الاعيان الحيوان بما هو حيوان لاشتمال الحيوان الشخصي على معنى الحيوان وهو الكلي فلئن قلت بان الحيوان الموجود في الذهن صورة شخصية في نفس شخصه فلا يكون كلية قلنا لا نسلم وهذا لان ارتسامها في الذهن لا يمنع صدقها على كثيرين فان اي فرد من الافراد اذا سبق الى النفس بدلا عن غيره

صح

امر ومع

امر ومع التساوي التماس ومع الخضوع دعا وسوال وان لم يدل
فهو التنبيه ويندرج فيه ساير التركيبات التامة وغير التامة اما
فهو اما تقييدي وهو الذي يتركب من اسمين فيكون الثاني
قيدا في الاول كالحيوان الناطق واما غير تقييدي كالمركب
من كلمة واداة او من اسم واداة والتام لا يتالف من اقل من
اسمين او من كلمة واسم تحقيقا او تقديرا ولا ينقض بالندا فان
حرف الندا في تقدير الفعل فلئن قلت بانه لو كان كذلك
لكان بصيغة الاخبار فيلزم ان يكون قابلا للتصديق والتكذيب
قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن انشا فان الصيغة
مشتركة بين الانشا والاخبار اللامع الثاني في معاني
الكلية وفيه فصول الفصل الاول في الكلي والجزئي
كل متصور فاما ان يمنع صدقه على كثيرين وهو الجزئي او لا يمنع
وهو الكلي امتنع وجوده او امكن كان بالقوة او بالفعل امتنعت
الشركة فيه او امكنت حصلت بالقوة او بالفعل واللفظ الدال
على الكلي يسمى ايضا كليا وعلى الجزئي جزئيا وقد يقال الجزئي على
ما يندرج تحت الكلي وبالمعنى الاول يسمى جزئيا حقيقيا وبالمعنى
الثاني جزئيا اضافيا والكلي باعتبار انه يصدق على الشي وغيره
فهو عام وذلك الشي خاص والعام اذا صدق على كل افراد الخاص
فهو اعم منه مطلقا والخاص اخص منه مطلقا واذا صدق
على بعض افراده فقط فهو اعم منه من وجه والخاص اخص منه
من وجه وكل كليين يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه

الاخر فهما المتساويان وكل شيئين لا يصدق شي منهما على شي مما يصدق
عليه الاخر فهما المتباينان ونقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض
الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه
نقيض الاخص والا لزم صدق الاخص مع نقيض الاعم ولا
ينعكس لصدق نقيض الاخص على بعض ما يصدق عليه الاعم والاعم
من وجه قد لا يكون نقيضه اخص من نقيض الاخص لان
اللاانسان اعم من الحيوان من وجه وليس نقيضه اخص من نقيضه
والمتساويان نقيضاهما متساويان والا لزم صدق احدهما مع
نقيض الاخر والمتباينان لا يجب ان يكون نقيضاهما متباينين
لان الانسان والفرس متباينان مع صدق نقيضهما على شي
واحد واذا قلنا للشي بانه كلي فهناك امور ثلثة ماهيته من حيث
هي هي واعتبار كونه كليا والمعنى الموصوف بانه كلي والاول
هو الكلي الطبيعي والثاني الكلي المنطقي والثالث الكلي العقلي
ولنوضح ذلك في مثال فنقول الحيوان في نفسه معنى سواء كان
موجودا في الاعيان او في الاذهان وليس في نفسه كليا والا لما وجد
حيوان جزئي ولا جزئيا والا لما وجد الحيوان الا شخصا واحدا
فاذا تصورنا الحيوان من حيث هو حيوان لم يكن الا حيوانا فقط واذا
تصورنا معه انه كلي فقد تصورنا معه زايدا على كونه حيوانا فالحيوان
بما هو حيوان معنى وبما هو كلي معنى فالكلي بما هو كلي اي من حيث
انه يصدق على كثيرين هو الكلي المنطقي والحيوان بما هو حيوان كلي
طبيعي وهو الحيوان الذي اذا حصل في الذهن صلح لان يجعله الذهن

قلنا

قلنا لا نسلم هذا لان النسبة الخارجة عن المحمول هي التي يربط
المحمول بالموضوع وهذه النسبة ليست كذلك فلا يكون خارجة
عن المحمول والمعتبر في حمل الكلي على جزئياته الحمل الحقيقي
لا يقال بانا اذا قلنا ج هو ب فان كان حقيقة ج هي ب فهما
لفظان مترادفان فلا يكون هناك حمل ولا وضع وان كان
غيره فلا يصدق ان ج هو ب لان الشي لا يكون هو نفس غيره
لانا نقول لا نسلم انه لا يصدق ان ج هو ب فان المراد من
قولنا ج هو ب ان الشي الذي صدق عليه انه ج فهو بعينه الذي
صدق عليه انه ب لا يقال بانا اذا قلنا الانسان حيوان
فالحيوان داخل في الانسان والداخل لا يصير محمولا والا لصار
الجدار محمولا على البيت لانا نقول لا نسلم ان الداخل لا يصير
محمولا وهذا لان الداخل يمكن ان يوخذ بحيث يكون مادة
او صورة فلا يصح حمله ويمكن ان يوخذ بحيث يصير محمولا فانا
اذا اخذنا الحيوان جسما ذا نفس حساسة بشرط ان لا يدخل فيه
زيادة اخرى فهو مادة للانسان اذ الانسان يتركب منه
ومن الناطق واذا اخذناه بشرط ان لا يتعرض لان يدخل
فيه زيادة او لا يدخل فيه فيصير محمولا على الانسان اذ يصدق
عليه انه جسم ذو نفس حساسة واذا اخذناه مع الناطق فهو الانسان
وهكذا نقول في جانب الناطق وكل جزئي فموضوع بالطبع
لانه اذا اخذ فلا يصدق على غيره وكل كلي فهو محمول بالطبع
لكونه مطابقا لكل واحد من الجزئيات والمحمول بالطبع ان لم يكن

لنا

خارجا عن ماهية الشي فهو الذاتي سوا كان نفس ماهيته
او داخلا فيها وان كان خارجا عنها فهو العرضي والذاتي
اما ان يكون تمام ماهية مشتركة بين جزياته الموجودة او
المهومة وهو المقول في جواب ما هو او لا يكون وهو المقول
في جواب اي شي هو والمقول في جواب ما هو ان كانت اشخاصه
مختلفة بالحقيقة فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
وان لم يكن كذلك فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا فان اعتبر بالنسبة الى شخص واحد فهو المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية وان اعتبر بالنسبة الى افراده
المتكثرة في الخارج او في الذهن فهو المقول في جواب ما هو
بحسب الشركة وجز المقول في جواب ما هو يسمى داخلا في جواب
ما هو ان ذكر بالتضمن وواقعا في طريق ما هو ان ذكر بالمطابقة
واما العرضي فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم
والا فهو العرضي المفارق واللازم اما بوسط او بغير وسط
اما الاول فلانه لو لم يكن شي من اللوازم بالوسط لكان كل
لازم معلوم الثبوت للماهية واما الثاني فلان كل لازم لو كان
بوسط لكان بين اللازم والماهية اوساط بلا نهاية وكان
ما لا يتناهى محصورا بين الطرفين وكل لازم بلا وسط فهو بين
الثبوت للملزوم على معنى ان تصوره مع تصور ملزومه يكفي
في جزم الذهن بلزومه له والا لاحتاج الى وسط وقد يقال
البين على اللازم الذي يلزم من تصور الماهية تصوره واما

العرض

العرضي المفارق فهو اما لازم للشخص كسواد الحبشي واما غير
لازم كالشيب والشباب للانسان والقيام والقعود والماهية
المقولة يجب ان يكون ذاتياتها متناهية والا لاستحال تعقلها
واما لوازمها في الذهن فجاز ان يكون غير متناهية ككون
الاثنين نصف الاربعة وثلث الستة وهلم جرا الفصل
الثاني في الكليات الخمس الكلي ان كان
مقولا في جواب ما هو فان كان مقولا على مختلفات الحقايق
فهو الجنس والا فهو النوع وان لم يكن مقولا في جواب ما هو
فان كان داخلا في ماهية الشي فهو الفصل وان كان خارجا
عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض
العام واما الجنس فيرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
في جواب ما هو فالمقول يندرج فيه الشخص والكليات الخمسة
وبقولنا على كثيرين خرج عنه الشخص وبقولنا مختلفين بالحقيقة
خرج عنه النوع وبقولنا في جواب ما هو خرج عنه الفصل و
الخاصة والعرض العام وهو ان كان تمام المشترك بين الشي
وبين كل ما يشاركه فيه فهو الجنس القريب كالحيوان فانه تمام
المشترك بين الانسان وبين كل ما يشاركه الانسان في الحيوانية
وان كان تمام المشترك بين الشي وبين بعض ما يشاركه فيه فهو
الجنس البعيد كالجسم فانه تمام المشترك بين الانسان وبعض
ما يشاركه في الجسمية ومراتبه اربع لانه اما ان لا يكون فوقه
جنس لكن تحته جنس وهو الجنس العالي ويقال له جنس الاجناس

واما ان يكون فوقه جنس وليس تحته جنس وهو الجنس السافل
واما ان يكون فوقه جنس وتحته جنس وهو الجنس المتوسط واما
ان يكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهو الجنس المفرد وهو الطبيعة
الجنسية اذا اخذت بمعنى المادة كانت سببا لوجود الطبيعة
النوعية واذا اخذت بمعنى الجنسية لم يكن لها علة لها ولتوضح
ذلك بمثال فنقول الطبيعة الحيوانية اذا اخذت بشرط
ان لا يدخل فيها الناطقية فيستحيل ان يوجد الانسان الا بعد
وجودها فيكون هي سببا للانسانية واذا اخذت لا بمعنى المادة
بل بمعنى الجنسية وهو ان يأخذها ولا يتعرض لان يدخل فيها
زيادة او لا يدخل فيكون ذاتها من ذات النوع الموضوع عنها
ولا يكون سببا لوجود الانسان والا لتقدمت عليه بالوجود
فيلزم ان يوجد ذاتها قبل النوع فيكون مادة للنوع فلا يصدق
عليه انه هو هو هذا خلف بل ذات تلك الحيوانية هي ذات الانسانية
بعينها وهذا معنى قولهم الجنس والنوع متحدان في الوجود وحمل
الجنس القريب على النوع علة لحمل الجنس البعيد عليه لان الجسم
الذي ليس بحيوان نستحيل ان يكون محمولا على الانسان لحمل
الجسم عليه يتوقف على حمل الحيوان عليه وهو المراد من كونه علة
فيكون الجنس البعيد متقدما عليه في الوجود لكونه جزءا ومتاخرا
في الحمل له فقاده الى حمل القريب على النوع واما النوع فيرسم
بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقولنا في جواب ما هو
فيخرج الجنس والعرض العام ويقولنا في جواب

ما هو

ما هو خرج الفصل والخاصة ويقال لفظ النوع على احد الكليين
المقولين في جواب ما هو وهو بالمعنى الاول يسمى نوعا حقيقيا
وبالمعنى الثاني اضافيا والحقيقي يصدق على البسايط دون
الاضافي والاضافي يصدق على الجنس المتوسط دون الحقيقي
وكلاهما يصدقان على النوع الحقيقي المندرج تحت الجنس فبينهما
عموم وخصوص من وجه وصرابت النوع الاضافي ايضا اربع
كما في الجنس الا ان الاخير ههنا نوع الانواع دون العالي
وكل واحد من الجنس العالي والمفرد يباين جميع مراتب النوع
وكل واحد من النوع السافل والمفرد يباين جميع مراتب الجنس
واما الجنس المتوسط والنوع المتوسط فبينهما عموم وخصوص من
وجه وطبايع الاجناس العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها
المقسمة كانت انواعا حقيقية بهذا الاعتبار وطبايع المتوسطات
اذا اخذت مجردة عن فصولها المقسمة صدق عليها انها نوع
حقيقي ومضاف وقد يكون تحت نوع الانواع موضوعات
كلية ليست بانواع مثل التركي والرومي تحت الانسان ويسمى
اصنافا وقد يكون فوق جنس الاجناس محمولات ليست باجناس
بل امور عرضية تشترك فيها الاجناس كالوجود واما الشخص
فانها نصير شخصا بان يقترن بطبيعة النوع خواص يكون بها
مشارا اليه ولا يمكن ان يقترن بالنوع امور معقولة يتعين بها
الشخص في العقل ويكون هناك اشارة الى معنى فيخصص لانك اذا
تلت الانسان الطويل الكاتب الى غير ذلك من الاوصاف فانه

لا يتعين لك في العقل شخصية زيد بل يجوز ان يكون المعنى الذي
يجمع من حمله ذلك يصدق على اكثر من واحد بل انما يعينه الوجود
والاشارة الى معنى شخصي والشخصية معنى واحد عام فاذا قلنا
لزيد انه شخصي اردنا به انه بحيث يمنع الشركة وهذا المعنى يشارك
فيه غيره فالشخصية من الاحوال التي تعرض للطبايع الموضوعة
للجنسية والنوعية كما يعرض لها للجنسية والنوعية واذا قلنا
الانسان معناه انه حيوان ناطق واذا قلنا انسان شخصي معناه
هو هذه الطبيعة ماخوذة مع عارض يعرض لها بسبب مقارنتها
للمادة المشار اليها وهو كقولنا انسان واحد اي حيوان ناطق
مخصص فيكون الحيوان الناطق اعم من هذا اذ الحيوان الناطق
قد يكون نوعا فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق
الشخصي حيوان ناطق والعموم والخصوص قد يختلف في الامور
العامة فمن العموم ما هو بحسب الموضوعات كما ان الحيوان
اعم من الانسان ومنه ما يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة
كالعموم الذي به الحيوان اعم من الحيوان وهو ماخوذ جنسا ومن
الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن
الحيوان وهو ماخوذ شخصا واما الفصل فهو المقول على الشي
في جواب اي شي هو في ذاته فبالقيد الاول يخرج عنه الجنس
والنوع والعرض العام لكونها غير مقولة في جواب اي شي هو وبالثاني
الخاصة لانها غير مقولة في جواب اي شي هو في ذاته ولا يجب
ان يكون الفصل مميزا للشي عما يشاركه في الجنس لاحتمال ان يكون

الماهية

الماهية الواحدة مركبة من ذاتين يساويانها فيكون كل واحد
منهما مميزا لها عما يشاركها في الوجود فيكون مقولا عليها في جواب
اي شي هو في ذاته والفصل القريب تمام ما يميز الشي عما يشاركه
في الجنس القريب والفصل البعيد هو بعض ما يميز الشي عما
يشاركه في الجنس القريب او تمام ما يميز الشي عما يشاركه في الجنس
البعيد والفصل المقوم له نسبتان نسبة الى الجنس بالتقسيم
ونسبته الى النوع بالتقويم كالناطق فانه يقسم الحيوان الى
الانسان وغيره ويقوم الانسان فان كان جنسا عاليا فلا يقومه
فصل يقسم جنسه وله فصل يقسمه وان كان دون العالي كان
له فصل مقسم ومقوم اما المقوم فهو الذي يقسم جنسه واما
المقسم فهو الذي يقسمه ويقوم النوع الذي تحته ومقوم الجنس
لا يكون اخص منه ومقسمه يكون اخص منه والنوع الاخير له
فصل مقوم وليس له فصل مقسم ولا فصل يقوم السافل ولا يقسم
العالي ولا فصل يقسم العالي ولا يقوم السافل والعدم لا يكون
فصلا للماهية الموجودة في الاعيان اذ الاعدام لا يكون معاني
مقومة للاشيا من حيث هي اعدام بل عوارض يعرض لها بعد
تقوم ذاتها فلا يكون غير الناطق فصلا مشتركا فيه العجم من الحيوانات
مقوما لها واما فصول الامور الاعتبارية كالجاهل والاعمى
فجاز ان يكون امورا عدمية والفصل مقوم للنوع مقوم لوجود
حصة النوع من الجنس على معنى ان تخصيص الجنس بالنوع يتوقف على
وجود الفصل ولا يجب ان يكون كل ماهية مركبة من جنس وفصل

ضرورة تركب العشرة من الاحاد والفصل قد يقال على
العرضي الذي يميز الشيء عن غيره ويسمى فصلا عرضيا منه ما ينفصل
به شيء عن غيره ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ويجوز ان ينفصل
به الشيء عن نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العرضي المفارق
كالقيام والقعود فان زيدا قد ينفصل عن عمرو بانه قاعد وعمرو
ليس بقاعد فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما وكذلك
زيد ينفصل عن نفسه في وقتين بانه يكون مرة قاعدا ومرة ليس
بقاعد وسنه ما ينفصل به الشيء عن غيره ويكون الانفصال خاصا
به كالعرضي اللازم فانه اذا وقع الانفصال به يكون الانفصال
خاصا بالمنفصل مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه باد
البشرة فان هذا الانفصال الواقع خاص الانسان بالقياس
الى الفرس فلا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان
لانه لا يخلو اما ان يعرض هذه الفضية للفرس او لا يعرض
فان لم يعرض فيكون هذا الانفصال بينهما دايما وان عرضت
فلم يكن للفرس انفصال عن الانسان بل يشاركه فيه ومنه
ما يختص انفصاله اذا فصل ولكن لا يزال فاصلا كالسواد
فانه فصل للحبشي وحيث كان فصلا كان خاصا له وحيث لم يختص
لم يكن فصلا وهذا القسم قد يصلح لان ينفصل به اشخاص نوع
واحد بعضها عن بعض واما الانفصال بالعرضي اللازم فانه
لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن البعض اذا كان
لازما لطبيعة النوع واما الخاصة فرسمت بانها المقولة على

ما تحت حقيقة واحدة في جواب اي شيء هو قولا عرضيا فانها لم تقيد
الاول لخرج الجنس والعرض العام والنوع وبالثاني خرج
الفصل ويدخل فيها خاصة الجنس العالي والنوع السافل
والمتوسط بينهما وبما كان خاصة العالي عرضا عاما للسافل
كالمتنفس فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وهي
اما لازمة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له واما شاملة
مفارقة واما غير شاملة وهي قد تكون ملتئمة من امور كل
واحد منها اعم مما هو خاصة له ويسمى مركبة وقد لا يكون كذلك
ويسمى بسيطة واما العرض العام فهو المقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق قولا عرضيا فبالقيد الاول يخرج الخاصة
وبالثاني الجنس والنوع والفصل وهو ايضا ينقسم الى الاقسام
الثلثة المذكورة في الخاصة اعني الشامل اللازم والشامل
المفارق وغير الشامل وينقسم ايضا الى ما يكون عرضا عاما
لجنس الاجناس ولنوع الانواع وللمتوسطات بينهما ○

الفصل الثالث في المناسبات الخمس

اعلم ان الشيء الواحد قد يجمع فيه اثنان او اكثر من الخمسة
باعتبارات مختلفة كالحساس فانه نوع من المدرك وجنس للسامع
والمبصر وفصل للحيوان والماشي جنس لذي رجلين وذي
اربع ارجل ونوع للمنتقل وخاصة للحيوان وعرض عام
للانسان والحس عرض عام للفصل والفصل خاصة للجنس
وكل واحد من الخمسة اذا اعتبر بالقياس الى حقيقة التي توجد

فى افرادها لا بالنسبة الى افرادها الحقيقية كان نوعا
حقيقيا وكل واحد منها نوع باعتبار وقد يتركب بعض هذه
مع بعض كجنس الجنس مثل الجسم وفصل الجنس مثل احساس
وجنس الفصل لذى النفس للناطق وفصل الفصل كفصل
الناطق فان الناطق والاحساس بشرط كان فى جنس وهو
ذو النفس المدرك ومنفصل الناطق عنه بفصل ما وجنس العرض
العام يجب ان يكون عرضا عاما وجنس الخاصة قد يكون
خاصة وقد لا يكون وخاصة الفصل خاصة النوع من غير عكس
والعرض العام للفصل قد يكون عرضا عاما للنوع وقد لا يكون
فان الجنس عرض عام للفصل وليس عرضا عاما للنوع
وخاصة النوع خاصة الجنس من غير عكس والعرض العام
للجنس عرض عام للنوع من غير عكس اللامع الثالث
في التعريفات المعرف للشئ هو الذى يوجب تصوره تصور
حقيقته او تميزها عن كل ما يغايرها ولا يخلو اما ان يكون
جميع اجزاء الشئ او لا يكون والاول هو الحد التام والثانى
اما ان يكون اعم منه او اخص او مساويا والاول محال
لان الاعم لا يفيد التميز والثانى ايضا محال لان الاخص
لا يفيد تميز الماهية عن كل ما يغايرها لانه كما يصدق عليها
صدق الخصوص فكذلك يصدق على الاعم منها صدق الخصوص
كالضاحك بالفعل فانه كما يصدق على الانسان صدق
الخصوص فكذلك يصدق على الحيوان صدق الخصوص فلا يفيد

تميز ماهية الانسان عن ماهية الحيوان فتعين ان يكون
مساويا وحينئذ اما ان يكون داخلا او خارجا او مركبا
منها فان كان داخلا فهو احد الناقص سواء كان مفردا
كالناطق او مركبا كالجسم الناطق او كان خارجا فهو الرسم
الناقص سواء كان مفردا كالضاحك او مركبا كقولنا الانسان
متاعريض الاظفار ضحاك بالطبع وان كان مركبا من
الداخل والخارج فان كان الداخل جنسا قريبا فهو الرسم
التام كالحيوان الضاحك والا فهو الرسم المتوسط كالجسم
الضاحك والاحساس الضاحك فالخلل في احد التام انما يقع
بان لا يشتمل على جميع الذاتيات وفي احد الناقص بان
لا يكون من الذاتيات المساوية وفي الرسم بان لا يكون
العلم بالمعرف قبل العلم بالمعرف بل معه او بعده وقد يقع
الخلل في اللفظ حيث اراد احد تعريف الماهية لغيره وذلك
باستعمال الفاظ غريبة او مجازية لا يقال ان تصور الماهية
غير مكتسب لوجهين احدهما ان تعريف الشئ اما ان يكون نفس
الماهية او جميع اجزائها او بما يكون داخلا فيها او خارجا
عنها او بما يتركب منها والاول محال لان المعرف لا بد
ان يكون معلوما قبل المعرف والشئ لا يكون معلوما قبل
نفسه والثانى محال لان جميع اجزاء الشئ نفس ذلك الشئ
وتعريف الشئ بنفسه محال فتعريفه بجميع اجزائه محال والثالث
محال لان المعرف للشئ معرف لكل جزء من اجزائه فلو كان

بعض اجزايه معرفا له لكان معرفا لنفسه وهو محال والرابع
والخامس محالان لان تعريف الماهية بالخارج او المركب
وذلك يتوقف على معرفة اختصاص ذلك المعرف بتلك
الماهية وذلك يتوقف على معرفة الماهية فلو عرفنا الماهية
لزم الدور والثاني لزم الماهية ان كانت معلومة استحال
طلبها لان طلبها يكون تحصيلا للحاصل وهو محال ولكانت
غير معلومة استحال طلبها ايضا لان ما ليس بمعلوم يكون
النفس غافلة عنه فيستحيل طلبه لانا نقول اما الاول
فلا نسلم ان جميع اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء فان الشيء الذي
له اجزاء هو المركب من جميعها والحقيقة المركبة من مفهومات
مختلفة مغايرة لجملة تلك المفهومات وهذا لان اجزاء الصورة
اللازمة لمجموع المادتين داخلة في ذلك المركب فلا يكون المركب
هو نفس الاجزاء فان البيت هو المركب من الاجذار والسقف
لانه نفس الاجذار والسقف ولئن قلت اذا كان اجزاء الصورة
داخلة في المركب فالتعريف بما عداه يكون تعريفا ببعض
اجزاء وذلك ممتنع لما بينا ان المعرف للشيء معرف لكل جزء
منه قلنا لا نسلم وهذا لان من الجايز ان يكون معرفا للمجموع
من حيث هو مجموع ولا يكون معرفا لكل جزء منه واما قوله
بان التعريف بالخارج او بالمركب يتوقف على معرفة اختصاص
ذلك المعرف بالماهية قلنا لا نسلم فان من الجايز ان يكون
للشيء وصفان معلومان ونحن نعلم الماهية واما الثاني

فلا نسلم ان الماهية ان لم يكن معلومة استحال طلبها فان
من الجايز ان لا يكون معلومة ويكون عارض من
عوارضه معلوما فيصير النفس طالبة لها بواسطة الشعور
بالعوارض فلنذكر ما عرض للشارحين من الحظ التحرز
عنها منها اخذ العرض العام مكان الجنس والخاصة مكان
الفصل ومنها وضع الفصل مكان الجنس كما قيل العسق
افراط الحب وهو محبة مفرطة والواجب تقديم الجنس لعمومه
ومنها اخذ المادة مكان الجنس كاخذ الحديد في حد السيف
واخذ الجزء باعتبار كونه جزءا مكان الجنس كاخذ الحيوانية
الانسان المقيدة بحيوان حده كما يتوهم ان الانسان حيوان متخصص
بالانسان ناطق ومنها اخذ الموضوع الفاسد مكان
الجنس كما يقال الجوهر معتصم ومنها تعريف الشيء بمثله
من المعرفة والجهالة كما يقال الزوج ما ليس بفرد وبالاخفى
كقولهم المثلث شكل ذو اضلاع مساوية لقائمتين وبنفسه
كقولهم الزمان مدة الحركة فان المدة نفس الزمان وبما
لا يعرف الشيء الا به كما يقال الكيفية ما بها وقع المشابهة
والمشابهة اتفاق في الكيفية ومنها الدور كما يقال
الانسان حيوان جسماني ناطق فان الحيوان يدل على
الجسمية بالتضمن ويجوز الدور اذا كان فيه ضرورة
كما في تعريف المضافات مثل قولهم الاب حيوان يولد
اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فانه لا يمكن تعريف

الاضافيات الا كذلك المقالة الثانية يشتمل على
اربعة لوامع اللامع الاول في القضايا الحملية وفيه
اربعة فصول الفصل الاول في ماهياتها وكيفية انفصالها
عن الشرطية كل مركب يحكم فيه بنسبة امر الى امر ايجابا كان
او سلبا فهو القضية وهي ان لم ينحل الى قضيتين بحذف
الادوات الموجبة للربط فهي الحملية وان انحلت اليهما بحذفها
فهي الشرطية فمنها ما هي متصلة وهي التي يحكم فيها بلزوم قضية
او صحبتها لاخرى او لرفع ذلك كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومنها ما هي منفصلة وهي التي يحكم بمنافاة قضية
الاخرى او لا منافاتها لها اما في الصدق والكذب او في الصدق
فقط او في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او
فردا والحملية انما يتم بامور ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا والمحكوم به
ويسمى محمولا والنسبة التي بها يرتبط احدهما بالاخر ارتباطا هو اياه
او ليس هو اياه حتى لو تصورنا الموضوع والمحمول من غير ان نتصور
هذه النسبة لم يكن المتصور قضية فاذن لا بد من تصور معنى
زايد على الموضوع والمحمول ومن شانه ان يدل عليه بلفظ ثالث
ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان حذفت في بعض اللغات اعتماد
على شعور الذهن بمعناها يسمى القضية ثنائية وان ذكرت
يسمى ثلاثية والرابطة من قبيل الادوات فتارة يكون فعلا في
العربية كقولنا زيد يكون كاتبا وتارة يكون اسما كقولنا زيد هو
كاتب والمحمول في القضية ان كان فعلا او اسما مشتقا فيدل

على النسبة

على النسبة الى موضوع ما فاذا ذكرت الرابطة كانت دالة
على النسبة الى موضوع معين واذا قلنا زيد كاتب كان
لفظ هو مقدرا في اخر الكلمة لكنه اسم للفاعل والرابطة
تدل على النسبة فمدلول احدهما غير مدلول الاخر والرابطة
في القضية اذا كان فعلا يسمى ثلاثية غير تامة لانها لا يدل
على النسبة الى موضوع معين وانما يدل عليها الرابطة غير
الزمانية فالثلاثية التامة هي التي تكون الرابطة المذكورة
فيها غير زمانية والحكم في القضية ان كان بالاثبات يسمى
موجبة وان كان بالسلب يسمى سالبة الفصل الثاني
في الخصوص والاهمال والحصر موضوع القضية ان كان
مانعا من صدقه على كثيرين فهي المخصوصة وان لم يكن مانعا
فاما ان يكون الحكم فيها على نفس ذلك المفهوم او على ما صدق
عليه ذلك المفهوم فان كان الاول فهي القضية الطبيعية
كقولنا الحيوان مقوم للانسان وان كان الثاني فان بين
فيها ان الحكم على كل فرد من افراد الموضوع او على بعضه فهي
المحصورة وان لم يبين فهي المهملة سميت بها لاحتمال ان
يكون الحكم فيها على بعض ما صدق عليه ذلك المفهوم او على كله
وهي صالحة للامرين جميعا ويتوقف صدقها على صدق الحكم
على بعض الافراد لانه لو لم يصدق على شيء من الافراد لم يصدق
على ما صدق عليه ذلك المفهوم والمحصورة ان بين فيها ان الحكم
على كل الافراد يسمى كلية وان بين انه على بعض الافراد يسمى جزئية

واللفظ الدال على الحصر يسمى سورا وهو في الموجبة الكلية
كل كقولنا كل انسان حيوان وفي الموجبة الجزئية بعض كقولنا
بعض الانسان كاتب وفي السالبة الكلية لاشئ كقولنا لاشئ من
الانسان بحجر وفي السالبة الجزئية ليس بعض وليس كل وبعض
ليس كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب وكما ان صدق المهملة
تستلزم صدق الجزئية فكذلك صدق المخصوص يستلزم صدق
الجزئية لانه اذا صدق قولنا زيد كاتب صدق ان بعض الناس
كاتب وكذلك اذا صدق قولنا زيد كاتب او بعض الناس كاتب
صدق قولنا الانسان كاتب ولما كان الحكم الشخصيات
غير مطلوب في العلوم وكانت المهملة في حكم الجزئية اقتصرنا
على استعمال المحصورات وحق السور ان يقرن بالموضوع
دون المحمول لان ما صدق عليه الشئ يحتمل ان يكون كل الافراد
او بعضها وذلك لا يوضح الصادق على الشئ فاذا قرن السور
بالمحمول فقد تغيرت القضية عن الواجب ثم اذا قرن السور
بامر وحمل على الشئ كان المحمول باعتبقه هي تلك الجملة ولا يكون
ذلك الامر وحده محمولا فانا اذا قلنا كل انسان بعض الحيوان
كان المحمول بعض الحيوان لا الحيوان وحده فلم يكن وحده
محمولا فانا اذا قلنا السور وارد على المحمول بل كان جزءا منه
واعلم انا اذا قلنا كل ج ب فلا نعني به الكل المجموعي بل الكل العددي
اعني كل واحد واحد ولا نعني به ج من حيث هو ج بل كل ما صدق
عليه من الافراد فلا يدخل فيه مسمى ج ولا نعني به الجيم بالقوة

والما

وانما نعني به الجيم بالفعل والجيم يسمى موضوعا فكذلك يسمى
عنوان الموضوع ووصف الموضوع والذي صدق عليه ج يسمى
ذات الموضوع والعنوان مع الذات قد يتحدان كقولنا كل
انسان حيوان وقد يغايران كقولنا كل كاتب حيوان وقولنا
كل ج ب يستعمل تارة بحسب الوجود الخارجي وتارة بحسب الحقيقة
اما الاول فاذا قيل كل ج ب كان المراد ان كل ج في الخارج فهو ب
في الخارج سواء كان ج في الحال او قبله او بعده واما الثاني فاذا
قيل كل ج ب كان المراد منه ان كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد
كان ب اي كل ما له الحيثية الموجبة فله الحيثية الثانية ومعناه
ان كل ما هو لو لم يوجد فهو لو لم يوجد غير ممتنع الوجود لكنه يصدق عليه انه لو وجد كان انسانا لحيوانا
فهو بحيث لو وجد كان انسانا والسالبة الكلية بهذا التغيير
لا يصدق ابدا لانك اذا قلت لاشئ من الانسان بحجر كان
نقيضه صادقا لان كل ما هو انسان وحجر فهو انسان وكل ما هو
انسان وحجر فهو حجر فبعض الانسان حجر وهذا بين ان
الموجبة الجزئية صادقة ابدا وان الموجبة الكلية تحصل صدقها
مع صدق الجزئية المعدولة التي يكون محمولها مقابلا لمحمولها
فانك اذا قلت كل انسان حيوان صدق معه ان بعض الانسان
ليس بحيوان لان كل ما هو انسان ولا حيوان فهو انسان وكل ما هو
انسان ولا حيوان فهو لا حيوان فبعض الانسان لا حيوان ولما كان كذلك

قيدنا الموضوع بما ليس بممتنع فاذا قلنا كل ج ب بحسب الحقيقة
كان مرادنا ان كل ما هو ملزوم ج من الافراد التي لا يمتنع لذاتها
ولا بغيرها فهو ملزوم ب وربما يستعمل بحسب الوجود الذهني
فيكون المراد من قولنا كل ج ب ان كل ما هو ج في الذهن فهو ب في
الذهن **الفصل الثالث** في العدول والتحصيل محمول
القضية ان كان مدلولا عليه بلفظ مركب من حرف السلب
وغيره سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة كقولنا
زيد هو كاتب زيد ليس هو بلا كاتب وان لم يكن كذلك سميت محصلة
وبسيطة كقولنا زيد هو كاتب زيد ليس هو بكاتب والتي يكون
محمولها عدميا ان المعنى وليس مدلولا عليه باللفظ المركب من السلب
وغيره تسمى محصلا عدمية كقولنا زيد جاهل والموجبة الخارجية
الموضوع سواكانت محصلة او معدولة فان صدقها يتوقف
على وجود الموضوع في الخارج لان اتصاف الشيء بالشيء في الخارج
يستدعي وجوده في الخارج واما السالبة فسواكانت بسيطة او معدولة
فانها تصدق عند عدم الموضوع لكذب نقيضها وهي الموجبة واما
الحقيقية الموضوع على اصطلاحنا فيتوقف صدقها على موضوع
غير ممتنع لا بذاته ولا بغيره والسالبة لا يتوقف عليه والموجبة المعدولة
متى صدقت لزم كذب الموجبة المحصلة والا لزم صدق المتقابلين
على موضوع واحد في حالة واحدة فيلزم صدق السالبة البسيطة
فالسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة موضوعا ومحمولا بشرط
الموضوع وكذلك الموجبة المحصلة متى صدقت لزم كذب الموجبة المعدولة

فيلزم

فيلزم صدق السالبة المعدولة فالسالبة المعدولة اعم من الموجبة
المحصلة وهما متلازمتان بشرط الموضوع والسالبة البسيطة والمعدولة
يجتمعان على الصدق عند انتفاء الموضوع ومتى كان حرف السلب
جزأ من عنوان الموضوع يسمى القضية ايضا معدولة كقولنا كل لاحجر
جماد لكن الاعتبار في العدول او التحصيل بالمحمول فالمعدولة
بالحقيقة هي التي يكون حرف السلب فيها جزأ من المحمول والفرق
بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بالرابطة فان الرابطة
ان تقدمت على حرف السلب كانت القضية موجبة وان تأخرت
كانت سالبة فاذا قلنا كل ج هو ليس هو ب كانت سالبة واذا قلنا
كل ج هو لا ب كانت موجبة وان لم تكن الرابطة مذكورة لم تتميز الموجبة
المعدولة عن السالبة البسيطة الا بالنية او بالاصطلاح على تخصيص
بعض الالفاظ بالسلب وبعضها بالايجاب المعدول واصطلاحنا
على ان نستعمل حرف لا للايجاب المعدول وحرف ليس للسلب
فالقضايا بحسب العدول والتحصيل اربعة اقسام لان عنوان
الموضوع اما محصل او معدول وعلى التقديرين فالمحمول اما محصل
او معدول فالقضية اذن اما محصلة الطرفين كقولنا كل ب او معدولة
الطرفين كقولنا كل لاج لا ب او معدولة العنوان محصلة المحمول
كقولنا كل لاج ب او بالعكس كقولنا كل ج لا ب واذا قيل كل ما ليس في
الخارج فهو ب في الخارج لا على معنى ان كل لا ج في الخارج فهو ب في الخارج
بل على معنى ان كل ما صدق عليه سلب ج في الخارج فهو ب في الخارج
فهي سالبة الموضوع ولا يصدق البتة لان الممتنع يصدق عليه سلب

ج في الخارج ولا يصدق عليه انه ب في الخارج واما اذا قيل
كل ج ليس ب في الخارج لا على معنى ان كل ج في الخارج لا ب في
الخارج بل على معنى صدق السلب على افراد ج فجعل نفس السلب
فيها محمولا فهي سالبة المحمول وليس فيها حكم بالثبوت ورفعها يستدعي
وجود الموضوع وهي تساوي قولنا لا شيء من ج ب وقس على ما ذكرنا سالبة
الموضوع وسالبة الطرفين **الفصل الرابع** في مواد القضايا
وجهاتها لا بد لنسبة المحمول الى الموضوع من كيفية ايجابية كانت
النسبة او سلبية كالضرورة والامكان ويسمى تلك الكيفية مادة القضية
وحكم العقل بها يسمى جهة فالقضية ان بين فيها ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه اعني الثبوت والسلب اللذين كل واحد منهما اعم من القوة
والفعل ولم يبين كيفية ذلك الثبوت فهي مطلقة اي غير موجهة وان
بين كيفية ذلك الثبوت فهي موجهة وهي اما ضرورية او دائمة او
مطلقة او ممكنة اما الضرورية فمنها الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بدوام ذات الموضوع كقولنا
بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر ومنها
الضرورية المشروطة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع اعني الوصف العنواني كقولنا بالضرورة
كل متحرك متغير ما دام متحركا وبالضرورة لا شيء من المتحرك بساكن
ما دام متحركا ويسمى مشروطة عامة ومنها الضرورية الوقتية وهي التي
يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات
وجود الموضوع كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض

بينه وبين الشمس وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت
تربيعه للشمس ومنها الضرورية المنتشرة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين
من اوقات وجود الموضوع كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس
في وقت من اوقات وجوده وبالضرورة لا شيء من الانسان
بمتنفس في وقت من اوقات وجوده واما الدائمة فمنها الدائمة
المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
بدوام الوصف العنواني ويسمى عرفية عامة واما المطلقة فمنها المطلقة
الوقتية وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
اي في وقت معين من اوقات وجود الموضوع ومنها المطلقة العامة وهي
التي يحكم بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اي في وقت
من اوقات وجود الموضوع ومنها المطلقة العامة المتوسطة
وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
في وقت من اوقات وجود الوصف العنواني كقولنا كل من به
ذات الجنب فهو يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا واما
الممكنة فمنها الممكنة العامة وهي التي يحكم بارتفاع الضرورة
المطلقة عن الجانب المخالف ومنها الممكنة المتوسطة وهي التي
يحكم فيها بارتفاع الضرورة المشروطة عن الجانب المخالف و
منها المركبة الوقتية وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة الوقتية
عن الجانب المخالف ومنها الممكنة الانتشارية وهي التي يحكم
فيها بارتفاع الضرورة في وقت من اوقات وجود الموضوع عن الجانب

المخالف واعلم انه قد يتركب موجبة مع سالبة بلفظ واحده
كقولنا كل ج ب بالامكان الخاص على معنى رفع الضرورة عن
جانبي الوجود والعدم فهي مركب من موجبة بالامكان العام
وسالبة وقد يتركب موجبة مع سالبة بلفظ اللادوام او اللاضرورة
كقولنا كل ج ب بالفعل لا دايما وهي مركبة من موجبة بالاطلاق
العام وسالبة بالاطلاق العام ويسمى وجودية لا دايمة وكقولنا
كل ج ب بالفعل لا بالضرورة وهي مركبة من موجبة بالاطلاق
العام وسالبة بالامكان العام ويسمى وجودية لا ضرورية
والعرفية العامة اذا قيدت باللادوام يسمى عرفية خاصة
والمشروطة العامة اذا قيدت باللادوام يسمى مشروطة خاصة
وقس على ما ذكرنا الوقتية الخاصة والمنتشرة الخاصة وساير
المركبات والمحمول اذا تكثر في القضية فان حمل كل واحد منها
على الموضوع تكثرت القضية وان حمل مجموعها عليه كانت
القضية واحدة وكذا اذا تكثر الموضوع اللامع الثاني
في الشرطيات المتصلة الشرطية المتصلة هي التي تنحل الى قضيتين
ويكون الحكم فيها بلزوم قضية لغيرها او صحبتها لها او بسلب
اللزوم او الصحبة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
والجزء الاول وهو الذي يقرن به حرف الشرط يسمى مقدما
والاخر وهو الذي يقرن به حرف الجزاء يسمى تاليا والموجبة هي التي
يكون الحكم فيها باللزوم او الصحبة والسالبة ما يحكم فيها بسلب اللزوم
او الصحبة والموجبة اللزومية هي التي يحكم فيها بوجوب صدق التالي

للمقدم

للمقدم بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان ناطقا
فالحمار ناهق وسالبة اللزوم يسمى سالبة لزومية وسالبة
الاتفاق يسمى سالبة اتفاقية وليس اعتبار كون المتصلة موجبة
او سالبة باعتبار كون الجزئين موجبين او سالبتين بل باعتبار
اللزوم او الصحبة او سلبهما فان المتصلة قد يكون موجبة وجزاها
سالبين كقولنا ان كان النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
وليس من شرط اللزوم ان يكون المقدم لذاته علة بل شرطه
ان يكون المقدم بحالة لو فرض صدقه لوجب صدق التالي سوا
كان علة له لذاته او معلولا مساويا او معلول علته او مضايفا
او مشروطا به الى غير ذلك والموجبة اللزومية قد تصدق عن
جزئين صادقين كقولنا كلما كان الانسان حيوانا فهو حساس
وجزئين كاذبين كقولنا كلما كان الانسان فرسا فهو صهال
وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما كانت الارض
حيوانا فهو جسم وعن مجهولي الصدق والكذب كقولنا ان كان
زيد كاتبا فهو متحرك واما عن مقدم صادق وتال كاذب فهو محال
لاستحالة لزوم الكاذب الصادق واما الاتفاقية الصادقة
فلا يتركب الا عن جزئين صادقين لان معناها اجتماع الجزئين
على الصدق وذلك لا يصدق الا عند صدقهما جميعا واما كذبها
فتارة يكون بكذب التالي وتارة بكذب المقدم وتارة بكذبهما
جميعا ولا جرم المعقل بان لزوم السلب يستلزم سلب اللزوم
لان مقدم المتصلة جاز ان يكون محالا والمحال جاز ان يستلزم

النقيضين وجزم ايضا بان لزوم الاعجاب يستلزم سلب
لزوم السلب للعلة المذكورة وسلب لزوم احد النقيضين
للمقدم لا يستلزم لزوم النقيض الاخر له لان الموجبة الاتفاقية
لا تستلزم نقيضها عين الثاني ولا نقيضه والمقدم المحال ايضا
جاز ان يستلزم ارتفاع النقيضين فلا يحصل الجزم بان سلب
لزوم احد النقيضين للمقدم يستلزم لزوم النقيض الاخر له واما
تحقيق المتصلة المحصورة فاعلم انا اذا قلنا كلما كان ا ب ج ذ فليس
معناه تعميم المدار فقط حتى كانا قلنا كل مرة يكون ا ب فيكون ج د
اذ من الجايز ان لا يكون المقدم اصلا تكرر بل يكون اثباتا
موجودا لا تكرارا له وليس معناه ان اللزوم ثابت بينهما على تقدير
اي امر كان فانا اذا قلنا كلما كان ا ب على تقديره ز ح ذ فان
اردنا به انه لو كان ه ز وكلما كان ا ب ج ذ يكون معناه انه لو فرض
ه ز لزم صدق هذه الملازمة فيكون ذلك متصلا مقدمها ه ز و
تاليها الملازمة بين ا ب وجود فلا يكون ذلك اثباتا للملازمة الكلية
بين ا ب وجود وان اردنا به انه لو فرض صدق قولنا لو كان ه ز
فا ب لكان ج د يكون ذلك متصلا مقدمها الملازمة بين ه ز و ا ب
وتاليها ج د فلا يكون ايضا اثباتا للملازمة الكلية بين ا ب وجود
وان اردنا به انه لو ثبت ا ب على تقدير ج د على تقدير ه ز كان
معناه ان ه ز لو كان ملزوما لا ب لكان ملزوما لج د فلا يكون ذلك
اثباتا للملازمة بين ا ب وجود فليس معنى الملازمة الكلية اللزوم
على التقادير بل معناها انه لو فرض المقدم مع اي شئ كان
يلزمه التالي لا على معنى انه يلزم المحمول بل على انه يلزم
المقدم فان لم يكن التالي جزاء للمقدم لم يحصل الجزم
بصدقها لانه لو فرض المقدم مع عدم لزوم التالي له كان
عدم اللزوم ثابتا على ذلك التقدير فاحتمل ان لا يلزمه
التالي على ذلك التقدير ولا يصح ان يقال انه لو فرض
المقدم مع عدم التالي لا يلزمه التالي لان فرض المقدم
مع عدم التالي محال والمحال جاز ان يلزمه المحال فجاز
ان يلزمه التالي وعدمه على ذلك التقدير فالمستفاد انه لا جزم
بصدقها وان كان التالي جزاء المقدم حصل الجزم بصدقها
لانه لو فرض ان هذا انسان مع اي امر كان يلزمه ان يكون
حيوانا فاذا قلنا كلما كان ا ب ج ذ كان مرادنا انه لو فرض
المقدم مع اي امر لا يلزم من اجتماعه بالمقدم محال لزمه
التالي سواء كان ذلك الامر ممكنا او محالا وقس عليه سائر المحصورات
والسور في الموجبة الكلية كما وفي السالبة الكلية ليس البتة
كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفي
الموجبة الجزئية قد يكون وفي السالبة الجزئية قد لا يكون والمخصوصة
هي التي علم فيها انه لو فرض المقدم مع امر مخصوص يلزمه التالي
كقولنا ليس كان زيد في البحر في حالة كذا مغرقا والمهملة هي
التي لا يكون فيها حصر ولا خصوص والاعتبار في المخصوصة بخصوص
اللزوم ولا بخصوص المقدم فانا اذا قلنا ليس كان ا ب ج ذ هذا الوقت
فقد كانت مهملة اذ لها صلاحية ان يصدق كلية وجزئية والموجبة
الكلية

الاتفاقية حتى التى تحكم فيها بان التالى يصحب المقدم فى كل
حالة من الاحوال وحتى عليها حال السالبة الكلية والجزئية
والاتفاقية قد تفسر بانه لو فرض صدق المقدم كان التالى
صادقا فى نفسه مع ذلك الفرض ولا يشترط فيه اجتماع
الجزئين على الصدق حتى اذا قلنا لو كان الخلا موجودا فالانسان
موجود فى نفسه تكون اتفاقية بهذا التفسير واصطلاحنا فى
الاتفاقية على ان صدق المقدم يستصحب صدق التالى على
معنى انهما يجتمعان على الصدق وحتى تكثر القضايا فى التالى
فان جعل مجموعها تاليا فالقضية واحدة وان جعل كل واحد
منها تاليا فهى متكثرة وكذا فى جانب المقدم واعلم ان المتصلة
قد يتركب عن حملتين كما مر وعن متصلتين كقولنا ان كان كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما لم تكن النهار موجودا
لم تكن الشمس طالعة وعن منفصلتين كقولنا ان كان الانسان
اما ناطقا او لا ناطقا فالحيوان اما ناطق او لا ناطق وعن حملية
ومنفصلة كقولنا كلما كانت الشمس علة لوجود النهار وكلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فالشمس علة لوجود النهار وعن حملية ومنفصلة
كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد وكقولنا ان
كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد وعن متصلة ومنفصلة كقولنا
ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان لا يكون
الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وكقولنا ان كان اما

ان لا يكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا وكلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود اللامع الثالث
فى الشرطيات المنفصلة الشرطية المنفصلة حتى التى تحكم فيها
بمنافاة قضية لاخرى او لا منافاتها والاول الاجانب
والثانى السالبة الموجبة ان حكم فيها بمنافاة الجزء الاول لكنا
فى الصدق والكذب نفى المنفصلة الحقيقية ولا يتركب الا
عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا وان حكم فيها بالمنافاة فى الصدق فقط وهى مانعة الجمع
فقط وهى يتركب عن كاذبين كقولنا اما ان يكون الانسان
حجرا او شجرا وقد يتركب عن صادقين وكاذب كقولنا اما
ان يكون الانسان حيوانا او شجرا وان حكم فيها بالمنافاة فى
الكذب فقط فهى مانعة الخلو فقط وهى قد يتركب عن صادقين
كقولنا الفلك اما ابيض واما اسود وعن صادق وكاذب
كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر او لا يغرق والمنفصلة قد يكون
عنادية وهى التى يستحيل اجتماع جزئيها على الصدق والكذب
كقولنا اما ان يكون زيد اسود او كاتبا حيث كان اسود لا كاتبا
او على الصدق فقط كقولنا اما ان يكون زيد اسود او كاتبا حيث
كان ابيض لا كاتبا او على الكذب فقط كقولنا اما ان يكون
زيد اسود او كاتبا حيث كان موصوفا بهما جميعا ثم العنادية
الحقيقية قد يتركب عن القضية وعن نقيضها كقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع فيتركب عن القضية

وما صواعم من نقيضها وربما يكون باحد جزئى المنفصلة منفصلة
اخرى يسمى ذات اجزاء واما الحقيقية فمثل قولنا اما ان يكون
العدد زوجا فردا او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج
والفرد واما مانعة الجمع فمثل قولنا اما ان يكون هذا الشئ
حجرا او شجرا او حيوانا ومعناها ان اى جزئى يوخذ فانه يستحيل
اجتماعه مع احدا لباقيين على الصدق واما مانعة الخلو فمثل
قولنا اما ان يكون هذا الشئ لا انسانا او لا فرسا او لا حمارا و
معناه ان اى جزء يوخذ فانه يستحيل اجتماعه مع احدا لباقيين
على الكذب واجزاء المنفصلات لا تتميز بعضها عن بعض الا
بالوضع اذ لا فرق بين الحكم بمعاندة الاول للثانى وبين الحكم
بمعاندة الثانى للاول واذا فرض احد اجزاء بين فى مانعة الجمع فلا يجب
ان يستلزم نقيض الاخر لاحتمال ان يكون المفروض محالا
يستلزم المحال وكذا اذا فرض نقيض احد الجزءين فى مانعة
الخلو فانه لا يجب ان يستلزم عين الاخر للعلة المذكورة وسلب
الانفصال الحقيقى انما يصدق باجتماع الجزءين على الصدق
او على الكذب او بصدق احدهما وكذب الاخر ايما من غير
عناد كقولنا ليس اما ان يكون الانسان موجودا واما لا موجودا
وسلب الانفصال المانع الجمع انما يصدق باجتماع الجزءين
على الصدق كقولنا ليس اما ان يكون الانسان حيوانا او ابيض
وسلب الانفصال المانع الخلو انما يصدق باجتماع الجزءين
على الكذب كقولنا ليس اما ان يكون الانسان حجرا او شجرا

والموجبة الكلية من المنفصلات هى التى يحكم فيها بان اجزاء الاول
فى اى حالة كان يعاند الثانى وضد عليه بواقى المحصورات
والسور فى الموجبة الكلية دايما كقولنا دايما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وفى السالبة الكلية ليس البتة كقولنا
ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا واما لا موجودا وفى
الموجبة الجزئية قد يكون وفى السالبة الجزئية قد لا يكون والمخصوصة
هى التى يحكم فيها بالعناد فى حالة مخصوصة والمهملة هى التى ليس
فيها خصوص ولا حصر والمنفصلة ايضا قد يتركب عن حملتين كقولنا
وعن متصلتين كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وعن منفصلتين كقولنا اما ان يكون الحمى اما
صفراوية او دموية واما ان يكون اما بلغمية او سوداوية
وعن حملية ومتصلة كقولنا اما ان يكون الشمس علة لوجود النهار
واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعن حملية
ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا الشئ عددا واما ان يكون
اما زوجا او فردا وعن متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما الشمس
ليست بطالعة او النهار موجود ومتى كان حرف الانفصال
متاخرا عن موضوع المقدم كقولنا كل عدد اما زوج او فرد اشتبهت
القضية بالحملية فان كان المراد منه ان كل عدد يصدق عليه
احدهما كانت القضية حملية وان كان المراد منه العناد بين قولنا

كل عدد زوج وبين قولنا كل عدد فرد كانت منفصلة مانعة
الجمع السادس الرابع في التناقض وهو اختلاف
قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي صدق احديهما
لذاته كذب الاخرى وبالعكس فالاختلاف كما يجيء اعم
قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين اشياء اخر ويقولنا
بالسلب والايجاب يخرج عنه اختلاف القضايا بكونها محصورة
ومخصوصة الى غير السلب والايجاب اذا لم يتناقضا بالصدق
والكذب. ويقولنا لذاته يخرج عنه المختلفان بذلك ويقولنا
يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى يخرج المختلفان بالسلب
والايجاب اذا لم يتناقضا بالصدق والكذب ويقولنا لذاته
يخرج عنه المختلفان بهما اذا لزم من صدق احدهما كذب
الاخرى بواسطة مقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق وشرط
في التناقض بين الجملتين اتحادهما في الموضوع والمحمول
واختلافهما في الجهة فان المتحدتين في الجهة قد تصدق ان
قولنا زيد كاتب بالامكان العام وزيد ليس بكاتب بالامكان
العام وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب بالضرورة وزيد ليس بكاتب
بالضرورة والمحصورتان لا بد فيهما من الاختلاف بالكمية
لان الجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الجسم متحرك بالضرورة
بعض الجسم ليس بمتحرك بالامكان العام والكليتين قد تكذبان
كقولنا كل جسم متحرك بالضرورة لاشيء من الجسم بمتحرك بالامكان
والضرورية المطلقة تناقضها الممكنة العامة والمشروطة العامة

تناقضها الممكنة المتوسطة والضرورية الوقتية تناقضها
الممكنة الوقتية والضرورية المنتشرة تناقضها الممكنة
الانتشارية والدائمة تناقضها المطلقة العامة والعرفية
العامة تناقضها المطلقة المتوسطة والمطلقة الوقتية
تناقضها المطلقة الوقتية واما المركبات من موجبة
وسالبة فاذا قلنا كل ج ب بالامكان الخاص فنقيضه انه
ليس كذلك بل بعض ج ب بالضرورة او بعض ج ليس ب بالضرورة
وكذلك اذا قلنا لاشيء من ج ب بالامكان الخاص واذا
قلنا كل ج ب دائما فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب
دائما او بعض ج ب دائما واذا قلنا كل ج ب لا بالضرورة
فنقيضه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب
بالضرورة واذا قلنا كل ج ب مادام ج د دائما فنقيضه انه
ليس كذلك بل بعض ج ليس ب في بعض اوقات كونه ج او بعض
ج ب دائما واذا قلنا بالضرورة كل ج ب مادام ج د دائما فنقيضه
انه ليس كذلك بل بعض ج يمكن ان لا يكون ب بالامكان
المتوسط او بعض ج ب دائما وعلى هذا قس على ما ذكرنا نقيض
السوالب الكلية المركبة واما الموجبة الجزئية فاذا قلنا
بعض ج ب بالامكان الخاص فنقيضه انه ليس كذلك بل كل ج
بالضرورة او لاشيء من ج ب بالضرورة او بعض ج ب بالضرورة
والبعض الاخر ليس ب بالضرورة وكذا اذا قلنا بعض ج
ليس ب بالامكان الخاص وقس عليه نقيض السوالب واما

الشرطية المتصلة والمنفصلة فنقيض الموجبة الكلية منها
السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية

المقالة الثانية وتشتمل على ثلثة لوامع اللامع
الاول في العكس وفيه ثلثة فصول الفصل الاول
في عكس الحمليات وموجهل المحمول موضوعا والموضوع محمولا
مع كونه موافقا للاصل في الكيفية والصدق بشرط لزومه
عنه ونعني بالكيفية الايجاب والسلب ونعني باللزوم
عنه ان يكون نقيضه مع صدق الاصل ملزوما للمحال
ولنتكلم في عكوس القضايا البسيطة وهي التي لا يتركب
من موجبة وسالبة والضابط في عكسها ان الموجبات
الصادقة ان كانت فعلية فان صدق عليها المطلقة المتوسطة
فتعكس موجبة جزئية بالاطلاق المتوسط وان لم تصدق
فتعكس مطلقة جزئية بالاطلاق العام وان لم يكن فعلية
ففيها التوقف لعدم الاطلاع على البرهان والسوالب
الكلية الصادقة ان صدق عليها العرفية العامة تعكس
عرفية عامة كلية وان صدق عليها الدائمة تعكس دائمة
كلية والا فلا تعكس للخلف في المواد والبرهان على صدق
العكس في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال
فلا يكون نقيض العكس مجامعا لصدق الاصل والاصل
صادق فيلزم صدق العكس والمفصل بعد الضابط ان
الموجبة الضرورية الدائمة والمشروطة والعرفية العامتين

والمطلقة المتوسطة تعكس مطلقة متوسطة جزئية والضرورية
الوقتية والمنتشرة والمطلقة الوقتية والعامة تعكس مطلقة
عامة جزئية سواكان الاصل كليا او جزئيا واما السوالب
الكلية فالضرورية والدائمة تعكسان دائمة والمشروطة
والعرفية العامتان تعكسان عرفية عامة والمطلقات
والممكنات والضرورية الوقتية والمنتشرة لا تعكس
اذ يصدق قولنا لا شيء من القمر بمخسف بهذه الجهات
ولا يصدق عكسه لا كليا ولا جزئيا واما السوالب الجزئية
فلا تعكس اصلا لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس
بانسان ولا يصدق عكسه وكذلك يصدق بعض الانسان
ليس بكاتب ولا يصدق عكسه لا يقال السالبة الكلية
الضرورية تعكس لنفسها لوجوه احدها انه اذا صدق
قولنا بالضرورة لا شيء ج ب فبالضرورة لا شيء ب ج والا
فبعض ب ج بالامكان العام ولو امكن ذلك لما لزم من فرض
وقوعه محال وقد لزم لانه لو فرض صدق قولنا بعض ب ج
لزم صدق الباء والجيم على ذات واحدة فيكون بعض ج ب
وقد كان بالضرورة لا شيء ج ب فيلزم اجتماع النقيضين
على الصدق وهو محال ولانه اذا صدق ابجيم والباء على ذات
واحدة فبعض ج ب ولا شيء ج ب بالضرورة فبعض ب ليس ب بالضرورة
وهو محال الثاني ان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل مع قولنا
لا شيء ج ب بالضرورة يستلزم المحال وهو قولنا بعض ب ليس ب

بالضرورة والمحال لم يلزم من قولنا لاشئ من ج ب بالضرورة
لان الصادق لا يلزم منه المحال فهو لازم من قولنا بعض ج
بالفعل فيكون صدقه محالا واذا استحال صدقه لزم كذب
قولنا بعض ج ب بالامكان العام فلا شئ من ج ب بالضرورة
الثالث انه لو صدق قولنا بالضرورة لاشئ من ج ب ولم يصدق
بالضرورة لاشئ من ج ب لزم صدق قولنا بعض ج ب بالامكان
العام مع صدق قولنا بالضرورة لاشئ من ج ب فيمتنع صدق
قولنا بعض ج ب بالفعل مع صدق قولنا بالضرورة لاشئ من ج ب
فلا يمكن ان يصدق قولنا وهو محال لان صدقه معه يلزم
للمحال الرابع انه اذا صدق قولنا بالضرورة لاشئ من ج ب
فلا يمكن ان يصدق قولنا بعض ج ب بالفعل لان قولنا بعض ج
بالفعل يلزم لصدق قولنا بعض ج ب بالفعل وامكان الملزوم
يستلزم امكان اللازم فلو امكن صدق قولنا بعض ج ب بالفعل
لامكن صدق قولنا بعض ج ب بالفعل وهو محال لصدق قولنا لاشئ
من ج ب بالضرورة الخامس انه اذا صدق قولنا لاشئ من ج ب بالضرورة
استحال اجتماعها في ذات واحدة فلا شئ من ج ب بالضرورة
واذا ثبت ان السالبة الضرورية تعكس كنفسها فالموجبات
الكلية الممكنة كلها تعكس ممكنة عامة لانه اذا صدق كل ج ب
بالامكان العام فبعض ب ج بالامكان العام والا فلا شئ من ج ب
بالضرورة فلا شئ من ب ج بالضرورة وقد كان كل ج ب بالامكان
العام هذا خلف ونقول ايضا ان السالبة الدائمة لا تعكس

كنفسها لانه يمكن ان يصدق قولنا لاشئ من الانسان بكاتب
دائما فلو انعكست السالبة الدائمة كنفسها للزم من فرض
وقوع الممكن محال وهو قولنا لاشئ من الكاتب بانسان دائما
لانا نقول اما الاول فلا نسلم انه يلزم اجتماع النقيضين
وهذا لان صدق الجيم والباء على ذات واحدة على ذلك
التقدير ليستلزم صدق قولنا بعض ج على ذلك التقدير هو ب
وهو لا يناقض قولنا بالضرورة لاشئ من ج ب في نفس الامر
واما قوله اذا صدق الجيم والباء على ذات واحدة فبعض ب ج
ولاشئ من ج ب بالضرورة ونتج المحال قلنا لا نسلم انه اذا صدق
قولنا بعض ب ج على ذلك التقدير ولاشئ من ج ب في نفس الامر ينتج
ما ذكرتم وانما ينتج ان لو بقي صدق السالبة الضرورية على
ذلك التقدير فلم قلتم بانه بقي لابد له من برهان واما الثاني
فلا نسلم ان المحال اذا لم يكن لازما من قولنا بالضرورة لاشئ
من ج ب يكون لازما من قولنا بعض ب ج بالفعل لجواز ان يكون
لازما من المجموع من حيث هو مجموع واما الثالث فلا نسلم
انه اذا صدق قولنا بعض ب ج بالفعل بالامكان العام
لزم امكان صدق قولنا بعض ب ج بالفعل مع قولنا لاشئ من ج ب
بالضرورة لجواز ان يكون امكان وجود الشئ مجامعا لشئ اخر
ويكون وجوده معه بالفعل محالا فانه يصدق قولنا زيد كاتب
بالفعل في هذا الوقت ويصدق معه ان زيدا ليس بكاتب
بالامكان العام مع ان صدقه معه بالفعل محال واما الرابع فلا نسلم

ان امكان صدق قولنا بعض ج ب غير ثابت واما قوله لاشئ
من ج ب بالضرورة صادق قلنا نعم ولكن لانسلم ان صدقه بناء ن
امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل لان امكان صدق قولنا
بعض ج ب بالفعل معناه امكان صدق القضية والذى بناء ن
قولنا لاشئ من ج ب بالضرورة هو قولنا بعض ج ب بالفعل فهو بالامكان
العام ولا يلزم من امكان صدق القضية صدق قولنا بعض
ج ب بالفعل ب الامكان العام لان امكان صدق القضية لا يتوقف
على صدق الجميع بالفعل على شئ من الذوات لان امكان صدقها
يحصل بان يكون الجميع دائما بالقوة فى شئ من الذوات واما
الخامس فلانسلم انه اذا صدق قولنا لاشئ من ج ب بالضرورة
استحال اجتماعهما فى ذات واحدة بل يستحيل اجتماع ذات
الجميع مع الباء ولم قلتم بان ذلك لا يستلزم استحالة اجتماع ذات
الباء مع الجميع واذا تبين فساد الوجوه المذكورة تبين ضعف
ما قيل من انعكاس الممكنات ممكنة عامة واما قوله لو انعكست
السالبة الدائمة دائمة لزم من فرض وقوع الممكن محال
قلنا لانسلم وهذا لان ما ذكرتم من المحال انما يلزم من فرض
وقوع الممكن انعكاس السالبة الدائمة دائمة فجاز بان يكون
المجموع ملزوما للمحال ولا يكون شئ من اجزائه ملزوما له واعلم
ان البرهان على انعكاس القضية انما يتم اذا كانت صادقة
اما اذا كانت مفروضة الصدق فلا لانك اذا قلت اذا فرض
صدق قولنا لاشئ من الانسان بكاتب يلزمه لاشئ من الكاتب

بانسان والا بعض الكاتب انسان على ذلك التقدير ولا شئ
من الانسان بكاتب على ذلك التقدير بعض الكاتب ليس بكاتب
على ذلك التقدير هذا خلف قلنا لانسلم انه خلف وهذا لان
ذلك التقدير مفروض للكاذب والكاذب جاز ان يستلزم المحال
بان يكون محالا اما لذاته او لغيره **الفصل الثانى**
فى معرفة عكوس المركبات والضابط فيه ان المركبة حقيقية
والسالبة ان لم يكن لشئ من جزئيها عكس فلا عكس لها ولو كان
لاحد جزئيها عكس فيلزمها عكس ذلك الجزء وان كان لكل واحد
من جزئيها فيلزمها المركبة من عكسى الجزئين ولما كانت الممكنة
الخاصة مركبة من موجبة بالامكان العام وسالبة بالامكان
العام والجزء الايجابى لم يعلم عكسه والسلبى لا ينعكس فلا جرم
لم يعلم انعكاسها واما الوجودية اللادائمة فمركبة من موجبة
بالاطلاق العام وسالبة بالاطلاق العام والجزء الايجابى
ينعكس موجبة بالاطلاق العام والسلبى لا ينعكس فيلزمها
الموجبة بالاطلاق العام وهكذا حكم الوجودية اللاضرورية
واما العرفية الخاصة فالموجبة منها مركبة من عرفية عامة
موجبة ومن مطلقة عامة سالبة فالجزء الايجابى ينعكس
مطلقة متوسطة والسلبى لا ينعكس فيلزمها مطلقة متوسطة
ولكن لها خاصية دقيقة وهى ان صدقها يقتضى صدق الايجاب
بالاطلاق المتوسط فى عكسها مع السلب المطلق لانها اذا
صدقت لزم صدق الباء على ذات واحدة فى جميع زمان

كونه ج مع سلب الباعنه بالفعل فيكون هو ج في بعض اوقات
كونه ب ولا يدوم له الجسمية والا لدامت له البائية فيكون
بعض ب ج في بعض اوقات كونه ب لا دايما والسالبة الكلية
منها مركبة من عرفية عامة سالبة ومن موجبة بالاطلاق
العام فالجزء السلبي منها ينعكس عرفية عامة والايجابي ينعكس
مطلقة عامة جزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب ما دام ج لا دايما
صدق في عكسه لا شيء من ب ج ما دام ب مع قولنا بعض ب ج بالفعل
فيكون هذا السلب لا دايما للبعض فالسالبة الجزئية منها
اذا صدقت كان الجزء الايجابي منها موثرا في انعكاسها كنفسها
لانه اذا صدق بعض ج ليس ب ما دام ج لا دايما لزم صدق الباء
على ذات واحدة مع عدم اجتماع الوصفين فيه فيكون بعض
ليس ج ما دام ب لا دايما واما المشروطة الخاصة فحكمها حكم العرفية
الخاصة وقس على ما ذكرنا عكوس ساير المركبات الفصل
الثالث في عكس المتصلات وهو عبارة عن جعل المقدم
تاليا والتالي مقدما مع بقاء الصدق والكيفية ولم يظهر عندنا
انعكاس شيء من اللزوميات لا يقال اذا صدق قولنا كلما
كان ا ب فج د فقد يكون اذا كان ج د فا ب والا فليس البتة اذا
كان ج د فا ب وهو مع الاصل ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فا ب هذا
خلف لانا نقول لا نسلم انه ينتج ذلك وهذا لان قولنا كلما كان
ا ب فج د يدل على ان ا ب ملزوم لج د وقولنا ليس البتة اذا كان ج د
فا ب يدل على سلب لزوم ا ب لج د في نفس الامر فجاز ان لا يكون

ملزوما له في نفس الامر ويكون ملزوما له على تقدير ا ب فلا يلزم
من صدق ج د على تقدير ا ب وسلب ملزوميته له في نفس
الامر سلب ملزومية ا ب لا ب فلا يلزم الخلف ولئن قال
اذا صدق قولنا كلما كان ا ب فج د فاذا فرض ج د مع ا ب لزم
ا ب فيصدق قولنا قد يكون اذا كان ج د فا ب قلنا لا نسلم
ان ما ذكرتم لزم من صدق الاصل بل هو صادق معه وطريق
للاصل الاتفاق وليس فيه مدخل ولئن قال اذا صدق قولنا كلما
كان ا ب فج د يلزم صدق مجموع قضيتين احديهما كلما كان ا ب فج د
والاخرى كلما كان ا ب فا ب لصدق الثانية في نفسها فينتجان
قد يكون اذا كان ج د فا ب قلنا لا نسلم انتاجها وانما ينتجان
ان لو انعكست الاولى لم قلتم انها تنعكس واما الاتفاقية
فالموجبة كلية كانت او جزئية فانها تنعكس جزئية لانهما متى صدقتا
لزم اجتماع التالي مع المقدم على الصدق في وقت واحد فتنعكس
جزئية واما السالبة الكلية منها تنعكس كنفسها بالخلف والسالبة
الجزئية لا تنعكس للخلف في المواد السلامع الثاني
في عكس النقيض وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في عكس نقيض
الحمليات وهو عندنا عبارة عن جعل نقيض المحمول موضوعا و
عين الموضوع محمولا مع كونه مخالفا للاصل في الكيفية وموافقا
له في الصدق اما الموجبات الكلية فالضرورية والدايمة تنعكسان
دايمة كلية والمشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية
عامة سوا اخذ عكس النقيض معدول الموضوع او سالب الموضوع

والبرهان في الكل ان نقيض المطلوب مع الاصل ينتج المحال
والمطلقات والممكنات والضرورية الوقتية والمنتشرة
لا تنعكس لانه يصدق قولنا كل قمر فهو ليس بمنخسف بهذه الجهات
ولا يصدق عكس نقيضه لا كليا ولا جزئيا لصدق قولنا بالضرورة
كل منخسف فهو قمر واما الموجبات الجزئية فلا تنعكس لانه
يصدق قولنا بعض اللافرس حيوان ولا يصدق بعض اللاحيوان
بلافرس وكذلك يصدق بعض الانسان لا ضاحك ولا يصدق
بعض الضاحك ليس بانسان واما السوالب فغير معلومة الانعكاس
لعدم الاطلاع على البرهان لا يقال الموجبة الكلية تنعكس
بعكس النقيض موجبة كلية على الاصطلاح المشهور وهو ان نجعل
نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا لانا اذا قلنا
كل ج ب يلزمه كل ما ليس ب فهو ليس ج والا فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج
ويلزمه بعض ما ليس ب ج فبعض ج ليس ب وقد قلنا كل ج ب هذا خلف
لانا نقول لا نسلم انه لو قد لنا بعض ما ليس ب ليس هو ليس ج يلزمه
بعض ما ليس ب ج لان الاول اعم من الثاني ولا يلزم من صدق الاعم
صدق الاخص

الفصل الثاني في عكس نقيض المركبات

اما الممكنة الخاصة والوجوديتان فلا تنعكس لما مر واما العرفية
الخاصة فنقول اذا صدق كل ج ب مادام ج لا دائما لزم صدق العرفية
العامة مع صدق قولنا كل ج لا ب بالفعل فالجزء الاول يلزمه لا شيء من لا ب ج
مادام لا ب والثاني يلزمه بعض لا ب ج بالفعل فيكون عكس نقيضها
عرفية لا دائمة لبعض افراد الموضوع واذا صدق بعض ج ب مادام ج

لا دائما يلزمه حصول موضوع هو ج وليس ب بالفعل وب مادام ج
فليس هو ج مادام ليس ب لا دائما والا فيكون ب حين هو ليس ب هذا خلف
واذا صدق بعض ج ليس ب مادام ج لا دائما او لا شيء من ج ب كذلك
يلزم حصول موضوع هو ج وليس ب مادام ج وب بالفعل فيكون ج
في بعض اوقات كونه ليس ب لا محالة فبعض ما ليس ب لا محالة فبعض
ما ليس ب هو ج حين هو ليس ب لا دائما وهو المطلوب وهكذا القول
في المشروطة الخاصة وقس على ما ذكرنا عكس نقيض سائر المركبات

الفصل الثالث في عكس نقيض المتصلات

وهو عندنا
عبارة عن جعل نقيض التالي مقدما وعين المقدم تاليا مع كونه مخالفا
للاصل في الكيفية وموافقا له في الصدق ولم يتبين برهان على انعكاس
شيء من اللزوميات بعكس النقيض ولئن قال انه اذا صدق قولنا
كلما كان ا ب فج د يلزمه ليس البتة اذا لم يكن ج د فا ب لان لازم الشيء
اذا فرض انتفاؤه يلزم انتفاء الملزوم قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك
ان لو بقيت الملازمة على ذلك التقدير والموجبة الجزئية لا تنعكس
لانه يصدق قولنا قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو لا ضاحك
ولا يصدق قد لا يكون اذا كان هذا ضاحكا فهو انسان لانه كلما
كان ضاحكا فهو انسان واما الاتفاقيات فالموجبة الكلية منها
تنعكس بعكس النقيض كلية لانه اذا صدق قولنا كلما كان ا ب فج د
فليس البتة اذا لم يكن ج د فا ب والا فقد يكون اذا لم يكن ج د فا ب فقد
يكون اذا كان ا ب لم يكن ج د وقد كان كلما كان ا ب فج د هذا خلف
واما الموجبة الجزئية والسالبتان منها فلا برهان على انعكاس

النقيض اللامع الثالث في لوازم المتصلات والمنفصلات
اعلم ان للمتصلة الكلية الموجبة يلزمها مع الخلو بين نقيض المقدم
وعين التالي في اي حالة كان ويلزمها منع الجمع بين عين المقدم
ونقيض التالي في اي حالة كان والا لكذبت اللزوم الكلي
لكن اللزوم الكلي صادق فيلزم صدق ما ذكرنا من المنفصلتين
فاذا قلنا كلما كان ا ب فج د يلزمه دايما اما ان لا يكون ا ب او يكون
ج د مانعة الخلو ويلزمه دايما اما ان يكون ا ب او ليس ج د مانعة
الجمع والمراد من الدوام هنا الدوام بحسب الازمنة واما الموجبة
الجزئية المتصلة فلا بد منها منع الخلو ولا منع الجمع لان معناها انه
لو فرض المقدم مع بعض الامور يلزمه التالي فجاز ان لا يكون الامر
الذي يقتضي اللزوم حاصلا في نفس الامر فلا يلزم كذب المقدم
او صدق التالي في نفس الامر والموجبة المنفصلة الحقيقية يلزمها
منع الجمع بين نقيضي جزئيها وهذه اللوازم كلية مانعة الجمع فقط
يلزمها منع الخلو بين نقيضي جزئيها ومانعة الخلو فقط يلزمها منع
الجمع بين نقيضي جزئيها وهذه اللوازم كلية ان كان الاصل
كليا وجزئية ان كان جزئيها المقالة الرابعة يشتمل على
ستة لوامع اللامع الاول في ماهية القياس وكيفية انقسامه
القياس قول مولف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول
اخر واحترزنا بقولنا من قضايا عن القضية الواحدة التي يلزمها
عكسها وعكس نقيضها ولا نعني بقولنا متى سلمت لزم عنه قول ما
كونها صادقة بل كونها بحيث اذا فرض صدقها لزم عن القول المولف

منها قول اخر ليندرج فيها الكاذب المقدمات ايضا فانها وان
كانت كاذبة لكنها بحالة متى فرض صدقها لزم المطلوب وفايدة
قولنا لزم عنه ان يكون هيئة التاليف داخلة في القياس اذ المطلوب
لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة المخصوصة واحترزنا بقولنا
لذاته عن امرين احدهما ما يحتاج في لزوم المطلوب عنه الى اقتران
ما يخرج عن مقدمات القول المولف كقولنا ا مساو لب وب مساو
لج لزم عنه ان ا مساو لج بواسطة اقتران ما يخرج عن المقدمات
فانه اذا صدق قولنا ا مساو لب واضيف اليه وكل ما هو مساو
لب فهو مساو لكل ما يساويه ب فا مساو لكل ما يساويه ب وج يساويه
ب فا مساو لج الثاني ما يكون انتاجه بواسطة مقدمة هي من لوازم
بعض المقدمات مثل قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع
الجوهر وكل ما ليس بجوهر فليس يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
فجزء الجوهر جوهر فانتاجه بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية
لان قولنا كل ما ليس يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر يلزمه لا شيء
مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو ليس بجوهر ويلزمه كل ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لوجود الموضوع وهو مع الاولى
ينتج المطلوب واردنا بقولنا قول ما قول له نسبة مخصوصة الى
القياس الذي جعل اجزاءه بالنسبة اليه اجزاء له وهو احتراز عن
استلزام قولنا لا شيء من ج ب وبعض ب ا صدق قولنا ليس بعض ا ج
في الشكل الاول بعكس المقدمتين وانما صار احترازا عنه لان
المطلوب نسبة الالف الى الجيم حتى لو جعلنا المطلوب نسبة الجيم الى
الالف

كان منتجا له مع ان للمقدمتين في الحالتين واحدة فاذا انما
يكون القول قياسا اذا استلزم قولا ما يوضع اولا ثم يقاس به
قول اخر يستلزمه واردنا بقولنا قول اخر القول الذي يكون
مغايرا لكل واحد من المقدمتين والا لكان مجموع كل قضيتين
متباينتين قياسا لاستلزامه كل واحدة منهما واردنا بقولنا
لزم عنه اللزوم الاعم من البين وغيره وليس المراد منه
اللزوم عن بعضها بل عن مجموعها احترازا عن القياس
مع قضايا اجنبية وعن التاليف الذي يلزمه لازم عن
بعض المقدمات فقط والمراد من القول الافكار المولفة
تاليفا يودي في النفس الى التصديق بشي اخر لا القول
الملفوظ به المولف من القضايا وان التلفظ به لا يوجب
التلفظ بالمطلوب ولئن قال لو كان من شرط القياس
ان لا يكون المطلوب لازما عنه بواسطة مقدمة اخرى
هي من لوازم بعض المقدمات المذكورة لخرجت التاليفات
التي لزم عنها المطلوب بواسطة العكس عن القياسية
قلنا المراد من قولنا ان لا يكون اللزوم بواسطة لازم
لبعض المقدمات هو ان لا يكون بواسطة لازم لبعضها
بحيث تغاير اجزاوه الاجزا الاصلية للمقدمات واما العكس
فليس اجزاوه مغايرة للاجزا الاصلية للمقدمات بخلاف
عكس النقيض فان محموله وموضوعه مغاير لمحمول الاصل
وموضوعه ولئن قال لو كان من شرط القياس ما ذكرتم يلزم

ان لا يكون قولنا كلما كان اب فكل جد وكل ده قياسا منتجا
لقولنا اما ليس اب او كل جه اذ المطلوب انما يلزم عنه
بواسطة لازم تغاير اجزاه الاجزا الاصلية وهو قولنا
اما ليس اب او كل جد فان الجز الاول من المنفصلة تغاير
الجز الاول من المتصلة قلنا المراد من الاجزا الاصلية
المفردات التي تحصل بعد تحليل القضايا اعني المحمولات
والموضوعات والتي تحصل من المحمولات والموضوعات
بعد تحليل المتصلة لا يغاير ما تحصل بعد تحليل المنفصلة ثم
القياس ينقسم الى ما لا يكون عين اللازم منه ولا نقيضه
مذكورا فيه بالفعل وهو الاقتراني كقولنا كل جب وكل با
فكل جا فان اللازم وان كان مذكورا في الكبرى بالقوة
لكن ليس مذكورا فيه بالفعل والى ما يكون احدهما مذكورا
فيه بالفعل وهو الاستثنائي كقولنا كلما كان اب فجد لكن
اب فجد فعين اللازم مذكور فيه بالفعل وكقولنا دايما اما
ان يكون اب او جد لكن اب فليس جد فنقيض اللازم مذكور
فيه بالفعل وكل قضية جعلت جز قياس يسمى مقدمة والذي
يتكرر في المقدمتين وسط في النتيجة يسمى حدا اوسط والمحكوم
عليه في المطلوب يسمى حدا اصغر والمحكوم به يسمى حدا اكبر
والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى والتي فيها الاكبر
يسمى الكبرى والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط
عند الحدين الاخرين يسمى شكلا وتاليف الصغرى والكبرى

يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع احد
الوسط عند الذات والقرينة التي يلزم عنها المطلوب لذاته
يسمى قياسا بالنسبة اليه والمطلوب بعد لزومه عنه بالنسبة
اليه يسمى نتيجة والقياس ان كان مركبا عن قضيتين فقط
يسمى بسيطا والا مركبا والبسيط اما ان يتركب عن حملتين
او عن حملية ومنفصلة او عن حملية ومتصلة او متصلتين
او منفصلتين او متصلة ومنفصلة والوسط في المقدمتين
قد يكون جزئيا تاما وهو الذي يكون احد جزئي الصغرى
والكبرى بتمامه كقولنا كل جب وكل دا وكقولنا كلما كان
اب وكل جد وكلما كان جد فهـ وقد يكون جزئيا منها كقولنا
كلما كان اب فهـ دو كلما كان هـ ز وكل دط وقد يكون جزئيا في
الصغرى تاما في الكبرى كقولنا كلما كان اب وكلما كان جد فهـ ز
وكلما كان هـ ز فهـ ط وقد يكون تاما في الصغرى جزئيا في الكبرى
كقولنا كلما كان اب فهـ د وكلما كان هـ ز وكلما كان جد فهـ ط فان
كان الاول هو الوسط ان لم يكن قضية واحدة فان كان
محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
كقولنا كل جب وكل با ان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني
كقولنا كل جب ولا شيء من اب وان كان موضوعا فيها فهو الشكل
الثالث كقولنا كل جب وكل با وان كان موضوعا في الصغرى
محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كل جب وكل اب
وان كان قضية واحدة فان كان تاليا في الصغرى مقدما

في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب فهـ د وكلما
كان هـ د فهـ ز وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا
كلما كان اب فهـ د وليس البتة اذا كان هـ ز فهـ د وان كان
مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان جد فاب
وكلما كان جد فهـ ز وان كان مقدما في الصغرى تاليا
في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان جد فاب
وكلما كان هـ ز فهـ د وان كان الثاني فان لم يكن الوسط
قضية واحدة فان كان محمولا في المشاركين الصغرى
للكبرى موضوعا في المشاركين الكبرى للصغرى
فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب وكل جد وكلما كان هـ ز
وكل دط وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا
كلما كان اب وكل جد وكلما كان هـ ز فلاشيء من دط وان كان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان اب وكل جد
وكلما كان هـ ز وكل دط وان كان على عكس الاول فهو الشكل
الرابع كقولنا كلما كان اب وكل جد وكلما كان هـ ز وكل دط وان
كان قضية واحدة فان كان تاليا في المشاركين الصغرى
للكبرى مقدما في المشاركين الكبرى للصغرى فهو الشكل
الاول كقولنا كلما كان اب وكل جد فهـ ز وكلما كان هـ ط وكلما
كان هـ ز فكل د وان كان ماليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا
كلما كان اب وكلما كان جد فهـ ز وكلما كان هـ ط فليس البتة اذا
كان كل د فهـ ز وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا

كلما كان اب وكلما كان ه ز ح د وكلما كان ح ط وه ز فكل وان كان
على عكس الاول فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان اب فكلما كان
ه ز ح د وكلما كان ح ط فكلما كان ك ل فه ز وان كان الثالث فان
كان الاوسط تاليا في المشارك من الصغرى للكبرى مقدما
في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب فكلما كان ح د
فه ز وكلما كان ه ز ح ط وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني
كقولنا كلما كان اب فكلما كان ح د فه ز وليس البتة اذا كان ح ط
فه ز وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان
اب وكلما كان ه ز ح د وكلما كان ه ز ح ط وان كان على عكس الاول
فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان اب فكلما كان ه ز ح د وكلما
كان ح ط فه ز وان كان الرابع فان كان الاوسط تاليا في
الصغرى مقدما في المشارك من الكبرى للصغرى فهو الشكل
الاول كقولنا كلما كان اب ح د وكلما كان ه ز وكلما كان ح د ح ط
وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان اب ح د وكلما
كان ه ز فليس البتة اذا كان ح ط ح د وان كان مقدما فيهما فهو
الشكل الرابع كقولنا كلما كان ح د فاب وكلما كان ه ز وكلما كان
ح ط ح د السلامع الثاني في القراين الكائنة
من الحمليات وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في شرايط
انتاجها اما الشكل الاول فيشترط فيه اندراج الاصغر تحت
الاوسط مع كون الاوسط موضوعا للاكبر وضعا كليا لانه
لو انتفى الامران فاما ان لا يكون الاصغر مندرجا تحت

الاوسط او يكون الاوسط موضوعا للاكبر وضعا جزئيا
وكيف ما كان فلا يتعدى الحكم من الكبرى الى الاصغر
فلا يحصل النتيجة ولئن قال موجبية الصغرى لا يشترط
في هذا الشكل فانا اذا قلنا كل ج ليس هو ب وكل ما ليس هو ب
ليس هو ا فانه ينتج كل ج ليس هو ا مع ان الصغرى ليست موجبة
قلنا ما ذكرتم لا يتوجه عليها فانا ندعي اشتراط اندراج
الاصغر تحت الاوسط لا موجبية الصغرى فانا اذا قلنا
كل ج هو ليس هو ب وكل ما ليس هو ب ليس هو ا كان الاصغر مندرجا
تحت الاوسط اذ الاوسط هو سلب البا وهو صادق
على الاصغر وموضوع الاكبر فحصل فيه الشرط المذكور
واذا قلنا في الكتب ان الشكل الاول يشترط فيه موجبية
الصغرى اردنا به ما ذكرناه سواء كانت الصغرى موجبة
او سالبة والضروب المنتجة منه اربعة الاول من اندراج
كلي في الصغرى مع صدق الاكبر على كل الاوسط ينتج صدق
الاكبر على كل الاصغر كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا الثاني من اندراج
كلي في الصغرى مع سلب الاكبر عن الاوسط سلبا كليا
ينتج سلب الاكبر عن الاصغر سلبا كليا كل ج ب ولا شيء من ب ا
فلا شيء من ج ا الثالث من اندراج جزئي في الصغرى مع صدق
الاكبر على كل الاوسط ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر
بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من اندراج جزئي
في الصغرى مع سلب الاكبر عن الاوسط سلبا كليا ينتج سلب

مطلب

الاكبر عن الاصغر سلبا جزئيا بعض ج ب ولا شيء من د ا فبعض
ج ليس ا واما الشكل الثاني فيشترط في انتاجه اختلاف
مقدمتيه بالكيف مع كلية الكبرى اما الاول فلان المشتركين
في ثبوت المحمول او سلبه قد يكونان متوافقين وقد يكونان
متعاندين فلا ينتجان لا التعاند ولا التوافق واما الثاني
فلانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس ولا ينتج سلب الحيوان عن الانسان ويصدق لا شيء من
الانسان بفرس وبعض الصهال فرس ولا ينتج حمل الصهال
على الانسان فلا ينتج نتيجة لا ايجابية ولا سلبية وكذلك يصدق
قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان ولا ينتج
سلب الجسم عن الانسان وكذلك يصدق قولنا كل انسان
حيوان وبعض الحجر ليس بحيوان ولا ينتج حمل الحجر على الانسان
فلا ينتج لا موجبة ولا سالبة ولئن قال اذا قلنا كل ج ب دائما
وكل ا ب لا دائما فانه ينتج لا شيء من ج ا دائما بالخلف مع عدم
اختلاف المقدمتين بالكيف قلنا لا نسلم عدم اختلافهما في
الكيف فان قولنا كل ا ب لا دائما مركب من موجبة وسالبة
والمنتج منهما هو الجزء السلبي فانا لو حذفنا قيد اللادوام الذي
هو الجزء السلبي لم يكن منتجا فعلم انه لا بد فيه من اختلاف مقدمتيه
بالكيف مع كلية الكبرى ونعتبر مع الشرطين المذكورين
صدق الدوام على الصغرى او صدق العرفي العام على الكبرى
وان يكون مع الممكنتين ضرورية مطلقة او كبراها مشروطة

والا لا

والا لاحتمل صدق نقيض المطلوب مع المقدمتين
فلا يحصل النتيجة وضروبه المنتجة اربعة الاول من اندراج
كلي في الصغرى مع سلب الاوسط على كل الاكبر ينتج سلب
الاكبر عن كل الاصغر كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا
اما بعكس الكبرى او بالخلف وهو ان نقيض المطلوب
لا يجامع المقدمتين اذ لو جاز معهما لا ينتج مع الكبرى
نقيض الصغرى فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق
وهو محال الثاني من اندراج كلي في الكبرى مع سلب الاوسط
عن كل الاصغر ينتج سلب الاكبر عن كل الاصغر لا شيء
من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا اما بعكس الصغرى وجعلها كبرى
ثم عكس النتيجة او بالخلف الثالث من اندراج جزئي
في الصغرى مع سلب الاوسط عن كل الاكبر ينتج سلب الاكبر
عن بعض الاصغر بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا
اما بعكس الكبرى او بالخلف الرابع من اندراج كلي في الكبرى
مع سلب الاوسط عن بعض الاصغر ينتج سلب الاكبر عن
بعض الاصغر بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف
واما الشكل الثالث فيشترط في انتاجه اندراج الاوسط
تحت الاصغر وموضوعيته لاحد الطرفين وضعا كليا والا
لم يبعد الحكم بين الاكبر الى الاصغر فلا يحصل المطلوب
وضروبه المنتجة ستة الاول من اندراج الاوسط تحت الطرفين
اندراجا كليا ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر

فنعض ج ا بعكس الصغرى وبالخلف وصوان صدق نقيض
المطلوب لا يجامع صدق المقدمتين لانه لو جاز معهما الفتح
مع الصغرى نقيض الكبرى فيلزم اجتماع النقيضين على هذا
الخلف الثاني من اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجا
كليا مع سلب الاكبر عن كل الاوسط ينتج سلب الاكبر عن بعض
الاصغر كل ب ج ولا شئ من ا فنعض ج ليس الثالث من اندراج
الاوسط تحت الطرفين وجزئية الصغرى ينتج صدق الكبرى
على بعض الاصغر فنعض ب ج وكل ا فنعض ج الرابع من اندراج
الاوسط تحت الاصغر اندراجا جزئيا مع سلب الاكبر عن كل
الاوسط ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر بعض ب ج ولا شئ
من ا فنعض ج ليس ابيان هذه الثلثة ما عدا الخامس من اندراج

الاوسط تحت الطرفين وجزئية الكبرى ينتج صدق الاكبر على
بعض الاصغر كل ب ج وبعض ا فنعض ج ابعكس الكبرى وجعلها
صغرى ثم عكس النتيجة وبالخلف السادس من اندراج الاوسط
اندراجا كليا مع سلب الاكبر عن بعض الاوسط ينتج سلب
الاكبر عن بعض الاصغر كل ب ج وبعض ب ليس ا فنعض ج ليس ا بالخلف
واما الشكل الرابع فيشترط في انتاجه احد الامور وهو اما
اندراج الاكبر تحت الاوسط مع صدق الاصغر على كله
او اندراج الاوسط تحت الاصغر مع صدق سلبه عن الاكبر
سلبا كليا بالعرض العام او اندراج الاكبر تحته اندراجا كليا
مع سلب الاصغر عنه سلبا كليا مع صدق الدوام على الاصغر
او العرض العام على المقدمتين والا احتمل صدق نقيض
المطلوب مع المقدمتين فلا تحصل النتيجة وضربه المنتج خمسة
الاول من اندراج الاوسط تحت الاصغر والاكبر تحت الاوسط
كليا ما كلمتين ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر كل ب ج وكل ا
فنعض ج ابعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من اندراج
الاوسط تحت الاصغر والاكبر تحت الاوسط والكبرى
جزئية فقط وسنجته ما مر كل ب ج وبعض ا فنعض ج الثالث من
اندراج الاكبر تحت الاوسط اندراجا كليا وسلب الاصغر
عن كل الاوسط ينتج سلب الاكبر عن كل الاصغر لا شئ من ب ج
وكل ا ب فلا شئ من ج ا وبيانها ما مر الرابع من اندراج الاوسط
تحت الاصغر اندراجا كليا وسلبه عن كل الاكبر ينتج سلب
الاكبر عن بعض الاصغر كل ب ج ولا شئ من ا ب فليس بعض ج ا
بعكس المقدمتين الخامس من اندراج الاوسط تحت الاصغر
اندراجا جزئيا مع سلبه عن كل الاكبر وسنجته ما مر في الضرب
المتقدم بعض ب ج ولا شئ من ا ب فليس بعض ج ا بعكس المقدمتين
ايضا ولئن قال اذا صدق قولنا بعض ب ليس ج ما دام ب ج دائما
وكل ا ب دائما ينتج بعض ج ليس ا دائما بعكس الصغرى ليرتد
الى الشكل الثاني مع انتفاء ما ذكر ثم من الشرطية فلا يكون ما ذكر تمام
شرطها وكذا اذا قلنا كل ب ج دائما وبعض ليس ب ما دام ا ب دائما
ينتج بعض ج ليس ا دائما بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث
وكذا اذا قلنا لا شئ من ب ج ما دام ب ج دائما وبعض ا ب دائما فانه

نتج لیس کل ج ما دام ج لا دایما بعکس الترتیب ثم عکس النتیجة
قلنا نحن ندعی اشتراط ما ذکرناه فی القیاس المولف من قضیتین
بسیطتین وما ذکرتموه لیس کذلک فان قولنا بعض ب لیس ج ما دام
ب لا دایما رکب من موجبة وسالبة فاقتضی صدقهما معا انفکاک
السالبة فیکون النتیجة لازمة من المجموع من حیث هو مجموع حتی
لو ذکرنا السالبة وحدها ولا یقیدها بالادوام لانعکس فلا یحصل
النتیجة الفصل الثانی فی المختلطات اما الشکل
الاول فالصغری فیه ان کانت ممکنة لم یشتمل علی شرط الانتاج
لعدم اندراج الاصغر تحت الاوسط ولو فرض الاوسط
بالفعل مع الکبری الضروریة لیصیر الاکبر ضروریا للاصغر
ثم یصیر ضروریا فی نفس الامر لاستحالة انقلاب ما لیس
بضروری ضروریا منعنا الکبری علی ذلک التقدیر فالصغری
لابد ان یکون فعلیة ومتی مع تباعد الممکنة المطلقة المتوسطین
والعرفیة والمشروطة العامتین نتج کالکبری ومع الممکنة
المتوسطة نتج ممکنة عامة ومع المطلقة المتوسطة نتج مطلقة
عامة ومع العرفیة والمشروطة العامتین نتج کالصغری الا
اذا انفردت الصغری بالضرورة فانه نتج کل قید فی الصغری
سوی قید الضرورة ای یجب ان یحذف قید الضرورة من
الصغری لیکون الباقی بعده جهة النتیجة حتی اذا کانت الصغری
ضروریة مطلقة والکبری عرفیة عامة فیحذف قید الضرورة
من الصغری فیبقی دایمة فتکون النتیجة دایمة وعلی هذا فقس

واما الشکل الثانی فان کانت احدی مقدمتیه ضروریة
فالنتیجة دایمة وان کانت احدیهما دایمة والاخری احدی
الفعلیات نتج ایضا دایمة والا فعن ذلک فان صدق
المعنی العام علی المقدمتین فالنتیجة عرفیة عامة وان صدق
علی الکبری فقط فان کانت الصغری مطلقة متوسطة
نتج مطلقة متوسطة وان صدق علیها المطلقة الوقتیة
نتج مطلقة وقتیة وان کانت غیرها فان کانت فعلیة نتج
مطلقة عامة وان کانت ممکنة نتج مع المشروطة العامة
ممکنة عامة ومع غیرها لا نتج وسایر الاختلاطات لا یشتمل
علی شرایط الانتاج واما الشکل الثالث فان کانت صغراه
ممکنة لم یشتمل علی شرط الانتاج فلابد ان یکون فعلیة والکبری
ان کانت ضروریة او دایمة فالنتیجة تتبعها وان کانت عرفیة
عامة او مشروطة عامة فالنتیجة عکس الصغری ولو کانت
مطلقة متوسطة نفی مع الضروریة والدایمة والعرفیة
والمشروطة العامتین نتج مطلقة متوسطة ومع البواقی
وان کانت احدی الفعلیات الباقیة نفی مع الضروریة
والدایمة نتج مطلقة متوسطة ومع البواقی نتج ممکنة عامة
وان کانت احدی الممکنات الباقیة نفی مع الضروریة
نتج ممکنة متوسطة ومع البواقی نتج ممکنة عامة والبیان
الکل بالخلف واما الشکل الرابع فالضروب الثلثة المقدمة
منه نتج عکس النتیجة اللازمة من الاول عند عکس الترتیب والضربان

الاخران نتجان عين النتيجة اللازمة في الاول عند عكس
المقدمتين الفصل الثالث في احكام المركبات
في الاختلاطات اما الشكل الاول فان كانت صغراه مركبة
فقط فهناك مرتبتان احديهما من الجزء المندرج تحت الوسط
مع الكبرى والثانية من الجزء الذي لا يندرج تحته معها فيلزم
من المركب النتيجة اللازمة من الاول مثل قولنا كل ج ب دايما
وكل ب ا بالفعل فيلزم منه نتيجة الموجبتين فقط وان كانت
الكبرى مركبة فقط فهناك ايضا مرتبتان احديهما من الصغرى
مع الجزء الاول والثانية من الصغرى مع الجزء الثاني فيلزم
من المركب مجموع النتيجتين مثل قولنا كل ج ب بالفعل وكل ب ا
لا دايما حصل منه مرتبتان احديهما كل ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل
والاخرى كل ج ب بالفعل ولا شئ من ب ا بالفعل فالاولى تنتج
كل ج ا بالفعل والثانية تنتج لا شئ من ج ا بالفعل فيلزم منه لزوم كل ج
لا دايما ولزوم كل نا مركبتين جميعا فهناك اربع قرائن وهي التي
تحصل من كل واحدة من جزئي الصغرى مع كل واحد من جزئي
الكبرى والمنتج منها ما تحصل من الجزئي المندرج من الصغرى
تحت الوسط مع كل واحد من جزئي الكبرى فحصل من المركب
نتيجتان فقط مثل قولنا كل ج ب لا دايما وكل ب ا لا دايما فتحصل
اربع قرائن الاولى كل ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل والثانية
كل ج ب بالفعل ولا شئ من ب ا بالفعل والثالثة لا شئ من ج ب بالفعل
وكل ب ا بالفعل والرابعة لا شئ من ج ب بالفعل ولا شئ من ب ا بالفعل

والاخيرتان لا نتيجتان فيلزم من المركب كل ج ا بالفعل
ولا شئ من ج ا بالفعل اي كل ج ا دايما ولا شئ من ج ا دايما
المركبات قياس صادق المقدمات مثل قولنا كل ب دايما
وكل ب ا مادام ب لا دايما فانهما لو اجتمعا على الصدق يلزم
منه المحال واما الشكل الثاني فان كانت احدى المقدمتين
مركبة بعد الاختلاف في الكيف حصل منه مرتبتان احديهما
من متحدتي الكيف والاخرى من المختلفتين فيلزم منه
نتيجة المختلفتان في الكيف مثل قولنا كل ج ب دايما ولا شئ
من ب ا لا دايما فتحصل مرتبتان احديهما كل ج ب دايما ولا شئ من ب ا
بالفعل فتنتج لا شئ من ج ا دايما والاخرى كل ج ب دايما وكل ب ا
بالفعل وذلك لا ينتج شيئا فلا يلزم من المركب الا ما نتيجة الاختلاف
فقط وان كانتا مركبتين بعد الاختلاف فتحصل منها اربع
قرائن مرتبتان مختلفتان في الكيف ومرتبتان متحدتان فيه
ولا تنتج الا القرينة المشتملة على شرط الانتاج فيلزم من المركب
ما يلزم منها مثل قولنا كل ج ب مادام ج لا دايما ولا شئ من ب ا مادام
لا دايما فتحصل منه اربع قرائن احديها كل ج ب مادام ج ولا شئ
من ب ا مادام والثانية لا شئ من ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل
والثالثة كل ج ب مادام ج وكل ب ا بالفعل والرابعة لا شئ من ج ب
بالفعل ولا شئ من ب ا مادام والمنتج منها الاولى فقط والنتيجة
هي قولنا لا شئ من ج ا مادام ج وقس على ما ذكرنا حال الشكل الثالث
والرابع في استعمال المركبات واعلم ان الشكل الاول سواء كانت

مقدمتاه صادقتين او صغرى وضنى الصدق فانه يلزم منه
النتيجة انا جابنيا واما اشكال اللثة فانما يتم البرهان
على انا جها اذا كانت مقدماتها صادقة اما اذا كانت مغروضتي
الصدق فلا لان العكس ممنوع على ذلك التقدير وكذا الخلف
فان الكاذب جاز ان يلزم المحال بان يكون ممتنعا اما بذاته
او بغيره السلام الرابع في الاقترانات الشرطية
وفيه خمسة فصول الفصل الاول في اقتران الكائنة
من الحملية والمنفصلة ويشترط فيها ان يكون المنفصلة موجبة
كلية اما حقيقية او مانعة الخلو فقط والحملية موجبة اجتماع
الحملية مع الجزء المشارك لها على الصدق فلا تحصل النتيجة
ثم الحملية اما ان تجعل صغرى او كبرى وعلى التقديرين
فاما ان يكون الشركة بينها وبين احد جزئي المنفصلة او بينها
وبين كل واحد منها فهذه اقسام اربعة اما القسم الاول فيشترط
فيه اشتمال الحملية مع الجزء المشارك لها في الوسط في كل
شكل على تاليف ينتج من ذلك الضرب الاول من الشكل الاول
كل ج ب ودائما الف ب اما ا او ز وكل ج د من
الصادق مع الصغرى اما ه ز او كل ج ا فان كان ج ب فقد حصل
المطلوب وان كان ب ا فقد صدق قولنا كل ج ب وكل ب ا او كل ج ا
وحس عليه سائر الضروب في كل شكل من الاشكال واما القسم
الثاني فيشترط فيه اشتمال الحملية مع كل واحد من جزئي المنفصلة
على تاليف ينتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجتي

الضربين الاولين من الشكل الاول كل ج ب ودائما
اما كل ب ا او كل ب د ينتج دائما اما كل ج ا او كل ج د لان الصادق
مع الصغرى ان كان كل ب ا انتج كل ج ا وان كان كل ب د انتج
كل ج د وحس عليه سائر الضروب في كل شكل من الاشكال
واما القسم الثالث فيشترط فيه اشتمال الحملية مع الجزء المشارك
لها من الصغرى في كل شكل على تاليف ينتج من ذلك الشكل
والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من احدى جزئي الصغرى
ونتيجة التاليف بين الحملية وبين الجزء المشارك لها في الوسط
الضرب الاول من الشكل الاول دائما اما ا ب او كل ج د وكل د ه
ينتج دائما اما ا ب او كل ج ه وحس عليه سائر الضروب في كل شكل
من الاشكال واما القسم الرابع فيشترط فيه اشتمال الحملية
مع كل واحد من جزئي الصغرى على تاليف ينتج الضرب
الاول من الشكل الاول دائما اما كل ا ب او كل ج ب وكل ب د
ينتج دائما اما كل ا د او كل ج د وحس عليه سائر الضروب في كل
شكل من الاشكال الفصل الثاني في الاقترانات
الكائنة من الحملية والمنفصلة فان كانت المتصلة لزومية فلا يحصل
منها نتيجة متصلة لانا اذا قلنا كلما كان كل ا ب فكل ج د وكل د ه
فالمتصلة تدل على ملزومية ا ب لكل ج د والحملية تدل على ان كل د ه
في نفس الامر فحينئذ ان لم تنتج الحملية على ذلك التقدير فلا ينتج
كلما كان ا ب فكل ج ه فانها تكون منفصلة ويشترط فيه ان يكون
المنفصلة موجبة كلية لان منها المنفصلة المركبة من نقيض المقدم

وعين التالي والشركة اما ان يكون بين الحملية وبين تالي
المتصلة وبينها وبين مقدمها وعلى التقديرين فالمتصلة
اما ان تكون صغرى او كبرى فهذه اقسام اربعة اما القسم
الاول فيشترط فيه اشتمال التالي مع الحملية في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من نقيض مقدم المتصلة ونتيجة التاليف بين الحملية
وتالي المتصلة الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان اب
وكل جد وكل ده ينتج دايما اما ليس اب او كل جه لان المتصلة يلزمها
اما ليس اب او كل جد وهي مع الكبرى ينتج المطلوب وقس عليه
ساير الضروب في كل شكل من الاشكال واما القسم الثاني
فيشترط فيه ما يشترط في القسم الاول والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من نقيض مقدم الكبرى ومن نتيجة التاليف بين الحملية
والتالي الضرب الاول من الشكل الاول كل جب وكلما كان هز
وكل با ينتج دايما اما ليس هز او كل جا لان الكبرى يلزمها اما ليس هز
او كل با وهو مع الصغرى ينتج المطلوب وقس عليه ساير الضروب
في كل شكل من الاشكال واما القسم الثالث فيشترط في انتاجه اشتمال
نقيض مقدم المتصلة مع الحملية في كل شكل على تاليف منتج من ذلك
الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من عين تالي الصغرى
ونتيجة التاليف بين الحملية ونقيض المقدم الضرب الاول من
الشكل الاول كلما كان ليس كل جد فاب وكل ده ينتج دايما اما اب
او كل جه لان الصغرى يلزمها اما اب او كل جد وهو مع الكبرى

ينتج المطلوب وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال
واما القسم الرابع فيشترط فيه ما يشترط في القسم الثالث والنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركبة من عين تالي الكبرى ونتيجة التاليف
بين الحملية ونقيض المقدم الضرب الاول من الشكل الاول
كل جب وكلما كان ليس كل با فهز ينتج دايما اما هز او كل جا لان
الكبرى يلزمها اما هز او كل با وهو مع الصغرى ينتج المطلوب
وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال وان كانت
اتفاقية ينتج مصاحبة نتيجة التاليف بين الحملية والجزء المشارك
من المتصلة للجزء غير المشارك منها او بالعكس مثل قولنا كلما
كان اب وكل جد وكل ده ينتج كلما كان اب وكل جه اتفاقية وقس
عليه ساير الضروب والاشكال

الفصل الثالث

في القراين الكائنة من المتصلات المقدمتان ان كانتا
لزومتين فلا يحصل منهما نتيجة متصلة لانا اذا قلنا كلما كان اب فجد
وكلما كان جد فهز فالكبرى تدل على الملازمة بين الاوسط
والاكبر في نفس الامر والاخرى تدل على صدق الاوسط على
تقدير صدق الاصغر فجاز ان لا يبقى الملازمة بين الاوسط
والاكبر على تقدير صدق الاصغر فلا يلزم منه ملازمة الاكبر
للاصغر وانما ينتجان نتيجة منفصلة والاوسط بين المقدمتين
اما ان يكون جزءا تاما فيهما او غير تام فيهما او تاما في احديهما غير تام
في الاخرى اما القسم الاول فالمنتج منها ضربان احدهما الضرب
الاول من الشكل الاول ونتيجته منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض

مقدم الصغرى وعين تالي الكبرى لانا اذا قلنا كلما كان
اب فج د وكلما كان جد فه ز ينتج دايما اما ليس اب او ه ز لان الصغرى
يلزمها دايما اما ليس اب او جد فالصادق مع الكبرى ان كان
هو الاول فقد لزم المطلوب وان كان الثاني فقد لزم ه ز
فيحصل المطلوب ايضا والثاني الضرب الاول من الشكل
الرابع ونتيجته منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الكبرى
وعين تالي الصغرى لانا اذا قلنا كلما كان جد فاب وكلما كان ه ز
فج د فدايما اما اب او ليس ه ز بعكس الترتيب واما القسم الثاني
فالشركة اما ان يكون بين تاليها او بين مقدم الصغرى
وتالي الكبرى او بالعكس او بين مقدميهما جميعا اما الاول
فيشترط فيه اشتمال التاليين في كل شكل على تاليف منتج من
ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم
الصغرى ونتيجة التاليف بين الكبرى وتالي الصغرى
الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان اب وكل جد وكلما كان
ه ز وكل د ط ينتج دايما اما ليس اب او ليس ه ز او كل ج ط لان الصغرى
يلزمها اما ليس اب او كل جد فان كان الصادق مع الكبرى هو
الاول فقد صح المطلوب وان كان الثاني لزم نتيجة التاليف بين
تالي الصغرى والكبرى وهو قولنا اما ليس ه ز او كل ج ط وقس
عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال اما الثاني فيشترط
فيه اشتمال نقيض مقدم الصغرى مع عين تالي الكبرى في كل
شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو

مركبة من عين تالي الصغرى ومن نتيجة التاليف بين نقيض
مقدم الصغرى مع تالي الكبرى الضرب الاول من الشكل
الاول كلما كان ليس كل جد فاب وكلما كان ه ز فكل د ط ينتج دايما
اما اب او ليس ه ز او ج ط لما عرفت واما الثالث فيشترط في انتاجه
اشتمال عين تالي الصغرى مع نقيض مقدم الكبرى في كل
شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة مانعة الخلو مركبة
من نقيض مقدم الصغرى ونتيجة التاليف بين عين تالي
الصغرى مع الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما
كان اب وكل جد وكلما كان ليس كل د ط فه ز ينتج دايما اما ليس اب او ه ز
او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال
واما الرابع فيشترط في انتاجه اشتمال نقيض مقدم الصغرى
مع نقيض مقدم الكبرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك
الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من عين تالي الصغرى
ومن نتيجة التاليف بين نقيض مقدم الصغرى مع الكبرى الضرب
الاول من الشكل الاول كلما كان ليس كل جد فاب وكلما كان ليس كل ج ط
فه ز ينتج دايما اما اب او ه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب
في كل شكل من الاشكال واما القسم الثالث فالتام اما ان يكون
جزا من الكبرى او من الصغرى وعلى التقديرين فالمنتج هو
الضرب الاول من الشكل الاول والضرب الاول من الشكل الرابع
والنتيجة على التقدير الاول منفصلة مانعة الخلو مركبة من مقدم
الصغرى ونتيجة التاليف بين تالي الصغرى وعين الكبرى

وعلى التقدير الثانى منفصلا مانعة الخلو مركبة من نقيض
مقدم الكبرى ونتيجة التاليف بين عين الصغرى وتالى
الكبرى على نهج ماعرفت وان كانت احديهما لزومية والاخرى
اتفاقية فان كانت الشركة فى جزء تام فيهما كانت النتيجة منفصلة
اتفاقية اما الشكل الاول فان كانت الصغرى فيه اتفاقية
فان كانت الكبرى فيه موجبة انتج اتفاقية لان الاوسط ملزوم
للاكبر ومجامع للاصغر فيلزم لازم مجامعاته وان كانت
سالبة فلا نتج لان الاوسط ليس ملزوما للاكبر وهو مجامع للاصغر
فاحتمل ان يكون الاكبر مجامعا للاصغر واحتمل ان لا يكون
فلا تحصل النتيجة وان كانت الصغرى لزومية فان كانت الكبرى
سالبة انتج لان الاكبر غير مجامع للاوسط فلا يكون مجامعا
لملزومه والا لكان مجامعا له وان كانت موجبة فلا نتج لان
مجامع اللازم لم يكون مجامعا لملزومه لاحتمال كذب الملزوم
واما الشكل الثانى فان كانت السالبة فيه اتفاقية انتج اتفاقية
لان الاوسط لازم لاحد الطرفين وغير لازم للطرف الاخر
فالطرفان لا يجتمعان وان كانت السالبة لزومية فلا نتج لان
الاوسط اذا لم يكن لازما لاحد الطرفين وكان مجامعا للطرف
الاخر احتمل اجتماع الطرفين فلا تحصل النتيجة واما الشكل
الثالث فان كانت الكبرى فيه موجبة انتج اتفاقية لان الاوسط
ملزوم لاحد الطرفين ومجامع للطرف الاخر فالطرفان
مجتمعان وان كانت سالبة فلا نتج لان الاوسط ملزوم لاحد

بيان ما

الطرفين وغير مجامع للطرف الاخر فاحتمل اجتماع الطرفين
فلا تحصل النتيجة واما الشكل الرابع فنقول ان الاولى
منه ان كانت الكبرى اتفاقية انتجا اتفاقية لان الاوسط
ملزوم للاصغر ومجامع للاكبر فالاصغر والاكبر مجتمعان وان
كانت لزومية فلا ينتجان لما عرفت فى الشكل الاول واما الضرب
الثالث فان كانت الكبرى فيه لزومية انتج اتفاقية لان الاوسط
غير مجامع للاصغر والاكبر ملزوم للاوسط فالاصغر والاكبر لا يجتمعان
وان كانت الكبرى فيه اتفاقية فلا ينتج واما الضربان الاخران
فلا ينتجان بالبيان الذى عرفت فى الشكل الاول وان كانت
الشركة فى جزء غير تام فيهما فلا ينتج المنفصلة لان الصادق فى نفس
الامر جاز ان لا يبقى على ذلك القدير وانما ينتج المنفصلة المانعة
الخلو ويشترط فيه موجبية المقدمتين وكلية اللزومية مع اشتمال
تاليها او نقيض مقدمها مع الجزء المشارك لها فى الاتفاقية
على تاليف ينتج فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو من نقيض مقدم
اللزومية مع مصاحبة نتيجة التاليف بين المشاركين للجزء
غير المشارك من الاتفاقية او بالعكس ان كان المشترك جزءا
من تالى اللزومية ومنفصلة مانعة الخلو من عين تالى اللزومية
ومصاحبة نتيجة التاليف بين نقيض مقدم اللزومية والجزء المشارك
له للجزء غير المشارك من الاتفاقية او بالعكس ان كانت المشترك
جزءا من نقيض المقدم والنتيجة تتبع الاتفاقية فى الكم ولو كانت
الشركة فى جزء تام فى احديهما غير تام فى الاخرى فان احد طرفى
احدى

المقدمتين شرطية مشاركة للاخرى في احد الطرفين وشرطه
ايجاب اللزومية واشتمال المشاركين في كل شكل على شرايطه
وان لا يكون الشرطية مقدم اللزومية ومتى حينئذ اما جزء الاتفاقية
وسيجيء متصل اتفاقي مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير
المشارك من الاتفاقية ان كانت الشرطية مقدمها وبالعكس
ان كانت تاليها واما تالي اللزومية ونتيجة اتفاقية مانع الخلو
حركية من نتيجة التأليف ونقيض الجزء الغير المشارك من اللزومية
في نفس الامر لا يجب وان كانتا اتفاقيتين كانت النتيجة اتفاقية
سواء كانت الشركة في جزء تام منها او في احدهما فقط او في جزء
غير تام منها جميعا وبيان الشائع على نهج ما مر الفصل الرابع
في القرائن الكائنة من المنفصلات الوسط بين المقدمتين
اما ان يكون جزءا تاما منها او لا يكون فان كان تاما فيشترط
فيه ان يكون المقدمتان موجبتين او احديهما كلية والاخر يكونا
مانعتي الجمع فقط ومانعتي الخلو فقط والحكم يلزم منها اتصال
ولا انفصال ولما لم تميز احد طرفي واحدة من المقدمتين عن
الاخر لم تميز الصغرى عن الكبرى ولا شكل عن شكل ولا احد
طرفي النتيجة عن الاخر ولا تخلو اما ان يكونا حقيقتين او لا يكونا
كذلك فان كان الاول فاما ان يكونا كليتين او احديهما كلية فقط
فان كانتا كليتين فنتيجتان منفصلتين مانعتي الخلو احديهما مركبة
من عين الجزء غير المشترك من الاول ونقيض الجزء المشترك
من الثانية والاخرى بالعكس مثال دايما اما ان اوجد ودايما اما

اوه ذ ينتج دايما اما ان اب او ليس ذ مانعة الخلو لان الصادق
من الاولى ان كانت اب فقد حصل المطلوب وان كان وجد
فليس ذ وينتج دايما اما ه ذ او ليس اب لان الصادق من الثانية
لئن كان ه ذ فقد حصل المطلوب وان كان وجد فليس اب ولئن كانت
احديهما جزئية فان كانت الاولى جزئية انتج المنفصل الاولى
جزئية وان كان الثانية جزئية انتج المنفصل الثانية جزئية
وان كان الثاني لزم صدق منع الجمع على احديهما ومنع الخلو
على الاخرى فيكون النتيجة منفصلة حركية من عين الجزء غير
المشترك من التي تصدق عليها منع الخلو ونقيض الجزء غير
المشترك من التي تصدق عليها منع الجمع وهي كلية لئن كانت
المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية وان
لم يكن تاما منها اما ان يكون غير تام منها او في احديهما فقط
وان كان غير تام منهما فيشترط ان لا يكون فيه مانعة الجمع
فقط مع موجبة المقدمتين وكلية احديهما والحكم يلزم
اجتماع المتشاركين على الصدق فلا تحصل النتيجة والوسط
اما ان يكون مشتركا بين احد جزئي الصغرى او احد جزئي
الكبرى او بين احد جزئي الصغرى وكل واحد من جزئي
الكبرى او بين احد جزئي الكبرى وكل واحد من جزئي الصغرى
وبين كل واحد من جزئي الصغرى وكل واحد من جزئي الكبرى
اما القسم الاول فيشترط فيه اشتمال المتشاركين على ضرب
منتج من ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو

مركبة من نتيجة التاليف بين الضرب الاول من الشكل
الاول دايما اما اب او كل جد ودايما اما كل دط او ه ذ نتيج دايما
اما اب او ه ذ او كل جط لان الصادق من الصغرى مع الكبرى
لزكان اب فقد حصل المطلوب وان كان كل جد فالصادق
من الكبرى ان كان ه ذ فقد حصل المطلوب وان كان كل دط
فنتج كل جط وقس عليه سايرالضروب من كل شكل من الاشكال
واما القسم الثاني فيشترط في انتاجه اشتمال الجزء المشارك
من الصغرى لكل واحدة من جزئي الكبرى على ضرب نتيج
من ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من نتيجتي التاليفين الحاصلين من مشاركة
احدى جزئي الصغرى مع كل واحد من جزئي الكبرى
والجزء الغير المشارك من الصغرى وهي كلية لن كانت
المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية الضرب
الاول الضرب الاول من الشكل الاول دايما اما اب او كل
جد ودايما اما كل ده او كل د ز نتج دايما اما اب او كل جه او كل جد
وقس عليه سايرالضروب والاشكال اما القسم الثالث
فيشترط في انتاجه اشتمال التاليفين الحاصلين من مشاركة
احد جزئي الكبرى مع كل واحد من جزئي الصغرى على ضرب
نتيج من ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من نتيجتي التاليفين والجزء الاخر من الكبرى
ومع كلية ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت

احديهما جزئية الضرب الاول من الشكل الاول دايما اما
كل اب او كل جب ودايما اما كل بد او ه ز نتج دايما كل اد
او كل جد او ه ز وقس عليه سايرالضروب والاشكال
واما القسم الرابع فيشترط في انتاجه اشتمال كل تاليفين
حاصلين من مشاركة اي جزء كان من جزئي الصغرى
مع كل واحد من جزئي الكبرى على ضرب نتيج من ضروب
الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة
من نتايج التاليفات الاربعة وهي كلية ان كانت
المقدمتان كلية وجزئية ان كانت احديهما جزئية الضرب
الاول من الشكل الاول دايما اما كل اب او كل جب ودايما
اما كل بد او كل بس نتج دايما اما كل اد او كل اه او كل جد او كل جه
وقس عليه سايرالضروب والاشكال ولئن قال بان ههنا
قسم اخر وهو ان يشارك الجزء الاول من الصغرى للجزء الاول
من الكبرى فقط والثاني للثاني فقط مثل قولنا دايما اما كل
اب او كل بس او كل جه لان الصادق من الصغرى لزكان
كل اب فقد حصل المطلوب وان كان كل جد فان كان
الصادق من الكبرى كل بس فقد حصل المطلوب ايضا
ولزكان كل د ز لزم كل ه ز نتج منفصلة اخرى هكذا دايما
اما كل جد او كل د ب او كل اه لما مر قلنا لانسلم ان هذا قسم اخر
وهذا لان الحد الوسط وهو الملزوم الذي عذف في النتيجة
مشترك بين احد جزئي الصغرى واحد جزئي الكبرى لان

المطلوب لزكان المنفصل الاول فالاوسط هو المشترك
بين الجزء الثاني من الصغرى والاول من الكبرى وكيف
ماكان الاوسط مشتركا بين احد جزئي الصغرى واحد جزئي
الكبرى وان كانت جزء تاما في احدهما فقط فيشترط فيه ما يشترط
في المشتركين في جزء تام فيهما مع اشتمال ما فيها الجزء التام
مع ما يشاركها على تالف منتج والنتيجة منفصلا مانعة الخلو
مركبة من نتيجة التالف بين الجزء المشترك وبين ما يشاركها على
تالف منتج والنتيجة منفصلا مانعة الخلو مركبة من نتيجة التالف
بين الجزء المشترك وبين ما يشاركه فيه والجزء بين الاخرين من
المقدمتين مثل نحو لنا دايما اما ا او ج د دايما اما ه ز او كلما
كان ج د ح ط منتج دايما اما ا ب او ه ز او ح ط وقس عليه سائر الضروب

الفصل الخامس في القرائن الكائنة من المتصل والمنفصل

الاوسط اما ان يكون جزءا تاما من المقدمتين او جزء تام فيهما
او في احديهما فقط فان كان تاما فيهما فان جعلت المتصل
الصغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني والثالث عن
الرابع لان اجزاء المنفصلة لا تتميز بعضها عن البعض بالطبع
ثم المتصل ان كانت لزومية فيشترط ان يكون موجبة كلية
والا لم يلزم من تاليفها مع المنفصل اتصال ولا انفصال
والاوسط اما ان يكون تالي المتصل او مقدمها فان كان تاليه
المتصل فالمنفصل ان كانت موجبة فيشترط كونها حقيقية ومانعة
الجمع وان كانت سالبة فيشترط كونها حقيقية ومانعة الجمع

وان كانت سالبة فيشترط كونها مانعة الخلو فقط والمتصل
يجعل تارة صغرى وتارة كبرى ومجموع الضروب ثمانية
الاول كلما كان ا ب ج د دايما اما ا ج د او ه ز فدايما اما ا ب او ه ز
مانعة الجمع لان ما لا يجامع اللازم لا يجامع الملزوم الا ترى
كلما كان ا ب ج د وقد يكون اما ا ج د او ه ز فقد يكون اما ا ب او ه ز
الا ترى كلما كان ا ب ج د وليس البتة اما ا ج د او ه ز فليس البتة
اما ا ب او ه ز مانعة الخلو لان اللازم اذا كذب مع كذب
الشيء كذب الملزوم مع كذبه الرابع كلما كان ا ب ج د وقد يكون
اما ا ج د او ه ز فقد لا يكون اما ا ب او ه ز والاربعة الباقية هي
التي تحصل من تبديل صغرى هذا الضرب بكبراها وكبراها
بصغراها وان كان الاوسط مقدم المتصل فالمنفصل ان
كانت موجبة فيشترط كونها حقيقية او مانعة الخلو وان كانت
سالبة فيشترط كونها مانعة الجمع فقط والمتصل يجعل تارة
صغرى وتارة كبرى ومجموع الضروب ثمانية الاول كلما كان
ج د فاب ودايما اما ا ج د او ه ز فدايما اما ا ب او ه ز مانعة الخلو
الثاني كلما كان ج د فاب وقد يكون اما ا ج د او ه ز فقد يكون
اما ا ب او ه ز الثالث كلما كان ج د فاب وليس البتة اما ا ج د او ه ز
فليس البتة اما ا ب او ه ز مانعة الجمع لان الملزوم اذا كان مجامعا
للشيء كان لازمه مجامعا له الرابع كلما كان ج د فاب وقد لا يكون
اما ا ج د او ه ز وقد لا يكون اما ا ب او ه ز والاربعة الباقية هي التي
تحصل من تبديل صغرى هذه الضروب بكبراها وكبراها بصغراها

وان كانت اتفاقية فسواء كان الاوسط تالي المتصلة او
مقدمها فيشترط ان يكون المتصلة موجبة والمنفصلة كلية
مانعة الجمع فقط فقس على تركيب الضروب والنتائج على الضروب
التي مرت وان كان الاوسط غير تام فيها فيشترط ان يكون
المقدمتان موجبتين والمتصلة كلية والمنفصلة اما حقيقية
او مانعة الخلو والمتصلة ان كانت لزومية فالاوسط ان كان
جزءا من الثاني فاما ان يكون مشتركا بين تالي المتصلة وبين
احد جزئي المنفصلة او بينه وبين كل واحد منهما فان كان الاول
فيشترط اشتراط الثاني مع الجزء المشارك في كل شكل على تاليف
منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض
مقدم المتصلة ونتيجة التاليف بين التالي والمنفصلة سواء جعلت
المتصلة صغرى او كبرى الضرب الاول من الشكل الاول
والمتصلة صغرى كلما كان اب وكل جد وكلما كان اما كل د ط او
ه ز ينتج دايما اما ليس اب او ه ز او كل جط وقس عليه ساير الضروب
في كل شكل من الاشكال على تقدير كون المتصلة صغرى وكبرى
وان كان الثاني فيشترط اشتمال الثاني مع كل واحد من الجزئين
في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من نقيض مقدم المتصلة ونتيجة التاليف بين التالي
والمنفصلة سواء جعلت المتصلة صغرى او كبرى الضرب الاول
من الشكل الاول كلما كان اب وكل جد ودايما اما كل ده او كل دز
ينتج دايما اما ليس اب او كل جه او كل جز وقس عليه ساير الضروب

في كل شكل من الاشكال على تقديري كون المتصلة صغرى
وكبرى وان كان جزءا من المقدم فيشترط اشتمال نقيض
المقدم مع احد جزئي المنفصلة او مع كل واحد منهما في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من تالي المتصلة ونتيجة التالي بين نقيض مقدم المتصلة
مع المنفصلة سواء جعلت المتصلة صغرى او كبرى الضرب
الاول من الشكل والمتصلة صغرى والمشارك مع احد جزئي
المنفصلة كلما كان ليس كل جد فاب ودايما اما كل دط او ه ز ينتج
دايما اما اب او ه ز او كل جط وقس عليه ساير الضروب في كل شكل
من الاشكال على تقدير كون المتصلة صغرى وكبرى وعلى
تقديري كون المتصلة صغرى وكبرى وعلى تقدير الاشتراك
مع احد الجزئين ومع كل واحد منهما وان كان جزءا من مقدم
المتصلة ومن تاليها جميعا فيشترط اشتمال نقيض المقدم وعين
التالي مع احد جزئي المنفصلة او مع كل واحد منهما في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة
من النتيجة الحاصلة من نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها
مع المنفصلة الضرب الاول والمشارك مع احد جزئي المنفصلة
كلما كان ليس جب فكل اب ودايما اما كل بد او ه ز ينتج دايما اما
كل جد او كل اد او كل ه ز وقس عليه ساير الضروب في كل شكل
من الاشكال على تقديري كون المتصلة صغرى وكبرى وعلى
تقديري مشارك نقيض المقدم وعين التالي لاحد جزئي المنفصلة

وكل واحد منها وان كانت اتفاقية فالنتيجة مصاحبة نتيجة التأليف
بين الجزء المشترك عن الاتفاقية وبين المنفصلة للجزء المشاركة
منها او بالعكس وان كان جزء تام في احديهما فقط فيشترط ان
تكون المقدمتان موجبتين واحديهما كلية وان يكون المنفصلة
حقيقية او مانعة الخلو مع اشتمال ما فيها الجزء التام مع مشاركته
على تأليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة
التأليف المشاركين والجزء المشاركة مثل قولنا كلما كان
ا ب ج د او د ايما اما ه ز او كلما كان و ح ط ي ك ينتج دايما اما ليس ا ب او ه ز
او ح ط و ص ع ل ي ك ينتج الضروب اللامع الخامس

في القياسات الاستثنائية الشرطية الموضوع فيه اما ان يكون
متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فاستثنا عين التالي واستثنا
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم واما استثنا عين التالي ونقيض
المقدم فلا ينتج لاحتمال ان يكون التالي اعم من نقيض المقدم
ولا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص
رفع الاعم ثم الاتصال والاستثنا ان لم يكن في خالة واحدة
فلا بد من كلية الاتصال او كلية الاستثنا والا احتمل ان يكون
حال الاتصال غير حال الاستثنا فلا تحصل النتيجة ولا ينتظم قياس
صادق المقدمات من متصلة اتفاقية مع استثنا نقيض تاليها
ضرورة اجتماع الجزء بن على الصدق ولا جزم للعقل بانعقاد
قياس صادق المقدمات من لزوم جزئي مع استثنا المقدم استثنا
كليا لانا اذا لزمه التالي لكن ا ب صادق مع صدق كل ا ب هذا شانه

وذلك غير معلوم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثنا
عين اي الجزء بن كان انتج نقيض الاخر واستثنا نقيض
الاخر واستثنا نقيض ايهما كان ينتج عين الاخر كقولنا دايما
اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه
فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج
وان كانت مانعة الجمع فاستثنا عين ايهما كان ينتج نقيض
الاخر واما استثنا النقيض فلا ينتج لامكان اجتماعهما على الكذب
كقولنا دايما اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا لكنه حجر فليس
بشجر وان كانت مانعة الخلو فاستثنا نقيض ايهما كان ينتج عين
الاخر واستثنا العين ينتج لامكان اجتماعهما على الصدق
كقولنا دايما اما ان يكون زيد في البحر او لا يغرق لكنه ليس في
البحر فهو لا يغرق لكنه يغرق فهو في البحر وربما يكون المنفصلة
ذات الجزء فاستثنا عين احدهما ينتج نقيض الباقي كقولنا اما
ان يكون هذا العدد زايدا على الاخر او ناقصا او مساويا
لكنه زايد فليس بمساو ولا ناقص واستثنا نقيض ايهما كان ينتج
منفصلة من بقية الاجزاء كقولنا لكنه ليس بزايد فهو اما ناقص
او مساو اللامع السادس في القياس المركب وهو اما
موصول او مفصول اما الاول فهو الذي يذكر فيه نتايج بسايطه
تارة نتيجة وتارة مقدمة مثل قولنا كل ا ب وكل ب ج وكل ا ج ثم نقول
كل ا ب وكل ج د وكل ا د واما الثاني فهو الذي تفصل فيه نتايج البسايطة
مثل قولنا كل ا ب وكل ب ج وكل ج د وكل د ه وكل ا ه ومن حمل المركبات

الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وهو مركب
من قياسات استثنائية ولكن المطلوب ليس كل ج ب وكل ب ا
مقدمة صادقة في نفسها وكل ج ا كاذبة فنقول كلما كان كل ج ب
مع كل ب ا جميعا كان كل ج ا لكن التالي كاذب فالمقدم كاذب
ثم نقول كلما لم يكن كل ج ب مع كل ب ا فاما ليس كل ج ب واما ليس كل ب ا
مانعة الخلو لكن المقدم حق فالتالي حق ثم نقول اما ليس كل ج ب
واما ليس كل ب ا مانعة الخلو لكن كل ب ا فليس كل ج ب ومنها القياس
المقسم وهو الذي يجعل صغراه منفصلة يشترك احد الانفصال
فيها في الموضوع وتضم اليه حمليات متشاركة في المحمول ليحصل
منه نتيجة حملية مثل قولنا دايما اما كل ا ب او كل ا ج وكل ب د وكل
ج د فالمنفصلة مع الحملية الاولى ينتج دايما اما كل ا د او كل ا ج والحملية
الاخرى مع هذه النتيجة ينتج كل ا د والكبرى المنفصلة التي
تشارك اجزا الانفصال فيها في المحمول اذا انضم اليها حمليات
متشاركة في الموضوع كانت النتيجة ايضا حملية كقولنا كل ا ب وكل ا د
ودايما اما كل ب ه او كل د ه ينتج كل ا ه والاقتراني البسيط من المنفصلة
والحملية اذا تشارك اجزا الانفصال فيه في الموضوع وكان
محمول احد جزئي الانفصال محمولا على الاخر ينتج حملية ايضا
مثل قولنا دايما اما كل ا ب او كل ا ج وكل ب ج ينتج كل ا ج لانه ينتج اما
كل ا ج او نتيجة التاليف بين كل ا ب وكل ب ج على ما عرفت وكيف
كان فيلزم كل ا ج واعلم ان التاليف قد يكون منتجا وان لم يتكرر
فيه الاوسط بتمامه مثل قولنا كل ج ب بالفعل وكل ا هو لا ب دايما

ينتج لا شي من ج ا دايما والا فبعض ج ا بالفعل وهو مع الثانية
ينتج بعض ج هو لا ب دايما وقد كان كل ج ب بالفعل هذا خلف
واما التمثيل فهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي اخر يشاركه
في معنى ما يقال العنا حادث والفلك يشاركه في التاليف فهو
حادث فليس قياسا بالفعل ولا يفيد اليقين لاحتمال ان يكون
العلة غيره المقالة الخامسة يشتمل على ثلثة لوامع اللامع
الاول في القضايا التي هي مبادي الاقيسة كل قضية فاما
ان يوثر في النفس بامر تصديقي او بامر غير تصديقي والاولى
هي التي تشتمل في الحجج ولا يخلو اما ان يستعملها القاصد لها
لتصديق نفسه او لتصديق خصمه فان استعملها لتصديق نفسه
فلا بد وان يكون اما يقينية او ظنية او مشبهة باحديهما والا لما
بادرت النفس الى استعمالها واليقين هو اعتقاد ان الشي كذا
مع انه لا يمكن ان يكون الا كذا والظن هو الحكم على الشي مع
الشعور بامكان نقيضه واليقينيات التي هي المبادي اما
ان يحكم العقل لذاته غير متوقف فيه الا على تصور طرفيها وهي
الاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين
فان وقع التوقف في الحكم فانما يقع لعدم التصور وان توقف
الحكم فيها على الاحساس فهي المشاهدات مثل قولنا النار محرقة
والشمس مشرقة ويدخل فيها الوجدانيات وهي التي تكون لمشاهدة
قوى باطنية مثل الحكم بان لنا فكرة وشهوة وجوعا وعطشا
وان توقف على اعتبار اخر ورد المشاهدة فهي على اقسام منها

المجربات وهي التي يحكم العقل فيها بعد تكرار المشاهدة
فينضم اليه قياس خفي يصير المشاهدة بسببه مفيدة للتيقن كما
اذا عرض للسقمونيا اشتمال الصفرا ورفعت المشاهدة
به على سبيل التكرار وحصل شعور العقل بانه ليس باتفاقي
والا لما كان دايما ولا اكثريا وفرق بين التجربة والاستقرا
فان الاستقرا هو الذي يجعل المشاهدة الجزئية مبدا للحكم الكلي
كما يقال الانسان والدواب والطيور يحرك فكها الاسفل عند
المضغ ومتى كان كذلك كان كل حيوان محركا فكه الاسفل عند
المضغ وذلك لا يفيد اليقين واما التجربة فهي ان ينضم الى المشاهدة
قياس يحكم العقل بسببه ومنها الحدسيات وهي التي يحكم العقل
بها مشاهدة هيات مشكل النور فيه من غير روية الاثر والفرق
بين التجربة والحدس ان الحدس لا يتوقف على فعل يفعله الانسان
حتى يعرف بواسطته المطلوب والتجربة يتوقف على ذلك ومنها
المتواترات وهي قضايا مبدا الحكم بها كثرة الشهادات وشرطها
ان يكون ممكنة ويكون النفس امنة من وقوع التواطو فيها وان ينتهي
بالاخر الى المشاهدة كالحكم بوجود مكة ووجود الحوادث التي فيها وقعت
ولا ينحصر الشهادات الموقعة لليقين في عدد فكم من شخص يحصل له
اليقين بعدد من الشهادات ولا يحصل لغيره وكم من عدد
يفيده اليقين في قضية دون غيرها ورب عدد يفيد اليقين واكثر
منه لا يفيد واما الظنيات فهي التي فيها باحد طرفي النقيض مع حكم
شعور الذهن بامكان الاخر وسبب الظن بها اما شهرتها

ويقال لها المشهورات او قبولها فمن يحسن به الظن ويقال
لها المقبولات ومن المشهور ما يوثر في النفس في اول الامر
ثم اذا التفت النفس اليه بطل تاثيره كما يقال انصر اخاك ظالما
او مظلوما فانه يوثر في اول الامر ثم اذا نظر اليه علم ان الظالم
لا ينصر انها كان او غيره وسبب اشتهار القضية اما مصلحة عامة
او عادة او رقة او حمية كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وشكر
المنعم محمود وايذا الحيوانات سمج وكشف العورة مذموم الى
غير ذلك واما المشبهات فمنها المشبهات فطرة وهي
الوهميات التي تخالف العقليات الصادقة كالحكم بان كل
موجود جسم ومشار اليه انما رفع اذا تام البرهان على كذبها
وحكم الوهم في الامور المحسوسة حق كالحكم بان الجسمين لا يحصلان
في حيز واحد في حالة واحدة وانما تبين لنا ان الحكم الذي
نسب الى الوهم ليس للعقل لان القوة الواحدة بذاتها لا يدفع
شيا ويقبله في حالة واحدة والوهم يساعد العقل في المقدمات
المنتجة لنقيض حكمه ثم اذا وصل الى النتيجة رجع عنها ومنها
الشبهات لا فطرة وهي التي تشتبه بسبب اشتباه اللفظ او المعنى
وان كان لتصديق خصمه فهي الالزامية وهي التي يسلمها الخصم
فيستعمل عليه لالزامه واما الثانية وهي التي توثر بامر غير تصديقي
فهي المخيلات وهي التي توثر بقبض او بسط ولا يقصد بها ايقاع
التصديق مثل قولنا للعسل انه مر مقياة فينفر منه الطبع ومثل
قولنا للمطبوخ المسهل انه اشراب مروق فترغب فيه النفس واذا عرف

اصناف القضايا فاعلم ان القياس ان كان مولفا من مقدمات
يقينية فهو البرهان وان كان مولفا من مقدمات مشهورة
او الزامية فهو الجدل ومنفعته ومنع معاندي الحق واقناع
من لم يصل الى درجة البرهان وتقرير ما وضع في الشرايع و
الوميس والامور المصالحية وقدرت الطبع وتشحيذه بكثرة
الاعتراضات الجدلية فانه انفع الرياضيات لطالب
العلم وان كان مولفا من مقدمات مقبولة او مظنونة غير مشهورة
فهو الخطابة ومنفعته ترغيب المخاطب في امور دينية ومصلحية
وتنصره عما سوى ذلك وهو الذي يستعمله الخطبا والوعاظ
وان كان مولفا من الشبهات فهو المغالطي واعظم نفعه
الاحتراز عنه وقد يجرب به قوة من يزداد تجربته ويسمى بهذا
الاعتبار قياسا مجربا وان كان مولفا من المخيلات فهو الشعر

اللامع الثاني في البرهان وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في المطالب وهي ثلثة مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم

اما مطلب ما فعلى وجهين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا
ما الخلا وما العنقا والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات الموجودة
كقولنا ما الحركة وما الزمان واما مطلب هل فعلى قسمين ايضا
احدهما بسيط وهو مطلب هل الشي موجودا وليس بموجود كقولنا
هل الزمان موجود او ليس بموجود والثاني مركب وهو مطلب
هل الشي موجودا بحال كذا او ليس بموجود بحال كذا كقولنا هل
الانسان موجود كاتبا او ليس بموجود كاتبا واما مطلب لم فمنه

ما هو بحسب التصديق وهو الذي يطلب به الحد الاوسط
الذي هو علة للتصديق في القياس المنتج للمطلوب ومنه
ما هو بحسب الامر نفسه وهو الذي يطلب به علة وجود
الشي في نفسه على ما هو عليه من وجوده فقط او من وجوده
بحال ما واما مطلب اي وكيف واين ومتى وغير ذلك فهي
راجعة الى مطلب هل المركب فمطلب ما الذي بحسب الاسم
متقدم على كل مطلب والذي بحسب الامر نفسه متاخر عن مطلب
هل البسيط فان الذي يطلب ذات الحركة وذات الزمان
فانما يطلب به حقيقة امر موجود واما من يقول هل حركة او
هل زمان او هل خلا فقد فهم اولا ما يدل عليه هذه الاسامي
فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم المدلول عليه موجودا
او ليس بموجود وان كان الحد بالحقيقة انما يكون للموجود ولكن
لا يعلم في اول الامر ان هذا القول حد بحسب الاسم او بحسب الذات
الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة

الفصل الثاني

في تقسيم البرهان الحد الاوسط فيه اما ان يكون علة لنسبة
الطرفين ذهنا وعينا اي يعطي اللمية في التصديق وفي نفس
الامر او لا يكون علة لهما جميعا بل يعطي لمية التصديق فحسب
والاول برهان اللم والثاني برهان الان وهو ينقسم الى
ما يكون الاوسط معلولا للاكبر ويسمى دليلا والى ما لا يكون
كذلك مثال برهان اللم قولنا الفحمة شي يشتعل فيه النار وكل
شي يشتعل فيه النار فهو محترق فالفحمة محترقة مثال الدليل

قولنا العجمة محترقة وكل محترق فقد مست النار فالفحمة
مستها النار مثال الان الذي ليس بدليل قولنا كل انسان
ضحاك وكل ضحاك كاتب ولا يشترط في برهان لم ان يكون
الاوسط علة للاكبر مطلقا بل علة لوجود الاكبر في الاصغر
حتى اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل انسان
جسم يكون برهان اللم فان الحد الاوسط علة لاجتماع الطرفين
وان كان الجسم علة لوجود الحيوان ويجوز ان يكون علة له
مطلقا ولنسبته الى الاصغر على ما مر الفصل الثالث
في اجزا العلوم البرهانية وهي الموضوع والمبادي والمسايل
اما الموضوع فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه
الذاتية كالمقدار للهندسة والعدد للحساب والمراد من الذات
ههنا المحمول الذي يلحق الموضوع من ذاته مثل ما يلحق الكم
من المساواة والمناسبة وما يلحق العدد من الزوجية والفردية
وكل ما يلحق الشي لماهيته او لبعض اجزايها فهو ذاتي له واما
ما يلحق الشي لامر اخص كالضحك للحيوان فليس بذاتي والذي
يلحقه لامر اعم فان كان الاعم مقوما لحقيقة الشي فهو ذاتي
والا فلا وما يلحق الشي لا لامر اعم ولا لامر اخص فيقال له
الذاتي الاولي واما المبادي فهو حدود موضوع العلم واجزايه
واعراضه الذاتية مع المقدمات التي يولف عنها قياساتها
سوا كانت واجبة القبول او مسلمة في الحال الا ان يبرهن
عليها ويسمى المصادرات والاصول لبعض العلوم كقولنا

الاشيا المساوية لشي واحد متساوية وان نصف كل شي اقل
من مجموعه فيشترك الهندسة والحساب فيه والتي موضوعاتها
موضوع الصناعة او نوع من موضوعها او شي من اعراضه
الذاتية ومحمولاتها اعراض ذاتية متساوية او عامة بسبب
جنس كالمساواة للمقدار فهي مبادي خاصة بالصناعة واذا
كان الموضوع خارجا عن الصناعة او بمباينة او عموم فهو ليس
مبدا خاصا والمبادي العامة اما ان لا تستعمل بالفعل بل
تترك بالقوة وتستعمل مخصصة مثل ما يقال خطا اب متساويان
لخط د وكل خطين متساويين لخط د فهما متساويان لينتج ان خطي اب
متساويان والاعتماد في الكبرى المخصصة على ان الاشيا
المساوية لشي واحد متساوية التي هي بالقوة ومقدمتا البرهان
لا يكون محمولها ذاتيا بالمعنى المقوم فان الاكبر اذا كان ذاتيا
للاوسط والاوسط كان ذاتيا للاصغر والاكبر ذاتي للاصغر
فيكون المطلوب نسبة مقوم الماهية اليها هذا خلف ويجوز
ان يكون محمول احديهما ذاتيا بمعنى المقوم ومحمول الاخرى
ذاتيا بالمعنى المستعمل ههنا والمقدمة التي لا يكون محمولها
ذاتيا اوليا او لا ذاتيا مطلقا فلا يجوز استعمالها فان المقدمات
اذا لم يكن فيها رعاية التناسب يلزم الخروج الى امور غريبة
فلا يكون العلوم متمايزة اما المسايل فهي القضايا التي يطلب
فيها التصديق في ذلك العلم الفصل الرابع في اختلاف
موضوعات العلوم ونقل البراهين واشتراك المبادي والمسايل

اعلم ان اختلاف العلوم انما يكون لاختلاف موضوعاتها
سواء كان اختلاف الموضوعين لاختلاف الحقيقة مع اتفاق
الجنس كموضوع الهندسة والحساب او لاختلاف جهة التخصيص
وان كان اصل الموضوع غير مختلف بالحقيقة كجسم العالم فانه
ينظر فيه الطبيعي وصاحب الهيئة لكن يختلف جهة النظر فان
الطبيعي ينظر فيه من حيث ان له مبدا حركة ونبات وصاحب
الحصة فيه ينظر فيه من حيث ان له مقدارا وشكلا ووضعا
او للاختلاف بالعموم والخصوص وذلك على وجوه وهي اما
بان يكون موضوع احد العلمين جنسا للاخر كموضوع الهندسة
والمجسمات او يكون موضوع العلم الخاص هو موضوع العام
مع عرضي بحصة كموضوع الطب والطبيعي او يكون موضوع
الخاص هو موضوع العام ماخوذا مع عرض غريب كالكواكب
المتحركة تحت الكرة وليس على صاحب علم ما اثبات موضوع
علمه ولا اثبات مباديه والا لانتقل الكلام الى علوم اخر فلا يتمايز
العلوم ولا يتصور ان علمان يشتركان في موضوع واحد من غير
اختلاف اعتبار والا لكان العلمان علما واحدا ويجب ان
يختلف المبادي ايضا في انفسها فانها تخصص بموضوع العلم
والذي يقال ان علوما تشترك في المبادي فانما تصح اذا كان
هناك مقدمات عامة تخصص في كل علم بموضوعه كما عرفت في قولنا
الاشيا المتساوية لشي واحد متساوية واما نقل البرهان فقد يدخل
لاجل المبدا كما ذكرناه وقد يكون لتخصيص البرهان كما اذا برهن

على المخروط ببرهان يفيد شي فاذا اضيف اليه المخروط من
البصر كان البرهان عليه ذلك بعينه واما المسايل فكثيرا
ما يشترك علمان في مسئلة واحدة لكونه الاجسام في الطبيعي
والهيئة لكن صاحب الطبيعي يعطي اللمية وصاحب الهيئة الانية
فيختلف الماخذان وان كانت مسئلة واحدة وكل اصل موضوع
في علم فان البرهان عليه يكون في علم اخر والغالب ان يكون
فيما فوقه فقد يتفق ان يكون فيما تحته لكن يختلف الجهة والا
لوقع الدور والعلوم يجب ترتيبها بحسب موضوعاتها الفصل
الخامس في ان الحد لا يكتسب بالبرهان لانه لو برهن
على الحد لكان المحدود اصغر والحد بعينه اكبر ويحتاج الى
وسط يوجب نسبة الحد الى المحدود بالايجاب وذلك الوسط
اما ان يكون اعم من المحدود او لا يكون فان كان الاول
والاكبر يجب ان يكون مساويا للاوسط او اعم فيكون الحد اعم
من المحدود هذا خلف وان كان الثاني فان حمل الاوسط
على المحدود على انه حد له كان للشي الواحد حدان احدهما
وسط في نسبة الاخر الى المحدود هذا خلف وان حمل عليه لا على
انه حد فالاكبر ان حمل على الاوسط على انه حد لما ثبت له الاوسط
كان الكبرى نفس المطلوب هذا خلف وان حمل عليه على انه
محمول على ما ثبت له الاوسط فينتج انه ثابت للمحدود ولا يلزم من
ذلك كونه حدا وان حمل على انه للاوسط فلا يلزم ان يكون حدا
للمحدود لان حد الاوسط لا يجب ان يكون حدا للاصغر فلا يحصل

المطلوب فاذن لا سبيل الى اقامة البرهان على احد

السلامع الثالث في المغالطة وفيه فصلان

الفصل الاول في ماخذ الغلط اعلم ان الغلط في القياس

اما لفساد صورته او لفساد مادته او لهما جميعا اما الذي بسبب الصورة

فبان لا يكون على شكل من الاشكال مثل ما يقع للاغفال عن

احد الاوسط فلا ينتقل بكليته كما يقال الانسان له شعر

وكل شعر نبت لينتج لنا الانسان نبت او لا يكون على ضرب

منتج كما يقال كل انسان حيوان والحيوان جنس لينتج لنا الانسان

جنس وربما تقرن باحدى المقدمتين او تحتمل الصورة

كما يقال الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان لينتج ان

الانسان وحده حيوان والغلط فيه ان الوحدة المقترنة بالانسان

جعلت الصغرى مركبة من موجبة وسالبة لان معناها ان

الانسان ضحاك وغيره ليس بضحاك فلا ينتج لنا الانسان وحده

حيوان وربما ينقل احد الطرفين الى النتيجة لا على انه الذي

في الصغرى كما يقال الفلك المحدد للجهات جسم لا جهة وراءه

وكل جسم لا جهة وراءه فلا يحرق وكل فلك لا يحرق وكما يقال زيد

كامل النظر في العلوم البرهانية وكل كامل النظر في العلوم

البرهانية فهو حكيم فزيد حكيم وربما يقع الغلط بسبب انه ينتج

غير المطلوب كمن ادعى امتناع وجود قديم واحتج على

امتناعه بان الاله واجب الوجود وكل ما هو واجب فهو واحد

واما الذي بسبب المادة فهو اما بسبب المصادرة على المطلوب

وهو ان يجعل الكبرى نفس المطلوب بسبب تبديل

بعض الالفاظ فيه كما يقال كل انسان بشر وكل بشر متفكر فكل

انسان متفكر فالكبرى والمطلوب شيء واحد او بسبب ان

المقدمات التي ليست اولية تنتج النتيجة كما يقال شيء كذا جزء

الجوهر جوهر فشيء كذا جوهر او بسبب كذب المقدمات

وذلك لاجل الاشتباه بالصادق والاول ما كان مقبولا

والاشتباه قد يكون في اللفظ فقد يكون في المعنى الاشتباه

اللفظي يكون بسبب الاشتراك وقد يكون بسبب المجاز اما

الذي بسبب الاشتراك فمثل قول القايل الواجب اما ممكن الوجود

او غير ممكن الوجود وكل ممكن الوجود فهو ممكن العدم وكل غير

ممكن الوجود فهو ممتنع الوجود فالواجب اما ممكن العدم

او ممتنع العدم الوجود وذلك بسبب اشتراك اللفظ فانه

ان اريد بلفظ الممكن ما ليس بممتنع وهو الامكان العام فالواجب

لذاته ممكن بالامكان العام والممكن بهذا المعنى لا يجب

ان يكون ممكن العدم وان اريد به ما ليس بواجب ولا ممتنع

فالواجب لذاته ليس بممكن بهذا المعنى وما ليس بممكن بهذا المعنى

لا يجب ان يكون ممتنعا واما الذي بسبب المجاز فمثل قول القايل

العرض زايد على السطح ولان السطح منقسم الى العريض

وغيره اذ يقال سطح عريض وغير عريض واستعمال العرض

ههنا بطريق المجاز واما الاشتباه المعنوي فمنه ما يكون

بسبب تركيب المفصل كمن وجد النفس جوهرا وهي بالقوة مركب

وقال النفس جوهر بالقوة فيلزم انها ليست جوهرا بالفعل
وقد يكون لتفصل المركب كمن سمع ان الجسم يقال على الهيولى
والصورة اى مجموعها فحكم بان الجسم يقال على الهيولى ويقال
على الصورة وقد يقع بسبب ابهام العكس كمن حكم ان كل موجود
في الجهة بناء على ان كل ما في الجهة موجود وقد يكون لاجل حكم
الشي لامر لازم له اعم منه ليتعدى الى المشاركات له كمن علم
ان الانسان حادث فيظن ان حدوثه لاجل انه مركب فيظن
ان كل مركب حادث ولم يتفطن انه يجوز ان يكون ذلك لخصوص
كونه انسانا ومنه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يقال
الجالس في السفينة المتحرك وكل متحرك فلا يثبت على موضوع واحد
ومنه جعل ما مع الشي مكان ما به الشي القابل الابوة متوقفة
على البنوة والبنوة على الابوة فلا يمكن وجودها والغلط فيه
ان التوقف انما يقال فيما به الشي لا فيما مع الشي ومما يشبه التوقف
الدور غير الممتنع كما يقال البيضة متوقفة على الدجاجة والدجاجة
على البيضة والغلط فيه ان كل بيضة يتوقف على دجاجة
هي غير الدجاجة التي يتوقف على تلك البيضة ومنه اعطا المعدوم
حكم بالموجود كما يقال لو كان الجسم قابلا للقسمة الى غير النهاية
لكان سطحي الجسم اجزاء غير متناهية وظن ان الجسم اذا كان
قابلا للقسمة الى غير النهاية يكون اجزاء حاصلة بالفعل غير
متناهية بالعدد ومثل ان يقال الحركات ان كانت غير متناهية
فهي اما زوج او فرد وظن ان الحركات المعدومة لها كل مجموع

مشتمل على الاحاد ومنه اخذ ما بالفعل مكان ما بالقوة
كمن حكم على الهيولى بانها بالقوة فيكون ذاتها بالقوة فيكون
معدومة وهي باعتبار ذاتها بالفعل وقوتها بالنسبة الى امور
اخرى ومنه اخذ العدم المقابل ضدا كمن اخذ الشر ضدا
للخير واثبت له مبدا غير مبدا الخير وقد يوخذ العدم والملكة
مكان السلب والايجاب كما يقال النفس اما متصل
بالعالم او منفصل عنه فان الاثبات والنفي لا يخرج منهما
شي ولم يعلم ان الانفصال عدم الاتصال فيمكن في حقه الاتصال
ومنه جعل المحال لازما امرورا نقيض المطلوب من احتج
في امتناع كون الفلك بيضيا بانه لو كان بيضيا مع حركته حول
القطر الاقصر يلزم الخلا وهو محال والمحال لزم من فرض
بيضيا مع حركته حول القطر القطر الاقصر ومنه جعل الاعتبارات
الذهنية خارجية كما يقال لو كان الشي كذا ممتنعا لكان
امتناعه حاصلا في الخارج فيكون الموصوف به موجودا في
الخارج فيكون الممتنع موجودا هذا خلف والامتناع اعتبار
ذهني لا خارجي والمغالطات الصعبة ما مثل في اجتماع
النقيضين وان قول القايل كل كلامي كاذب في هذه الساعة
اما ان يكون كاذبا او صادقا فان كان صادقا لزم كذبه
وصدقه وان لم يكن صادقا [illegible] بعض افراد كلامه
في هذه الساعة صادقا في ه[illegible] ضرورة وجود كلامه
في الخارج وذلك الفرد ليس [illegible] غير هذا الكلام اذ لا
وجود

من فرض

لزم ان يكون

لغيره في هذه الساعة فتعين صدق هذا الكلام فيلزم صدقه
وكذبه وحلها ان نقول لا نسلم انه لو كان كاذبا يلزم ان
يكون بعض افراد كلامه صادقا وهذا لان صدقه عبارة
عن اجتماع صدقه وكذبه فيلزم من كذبه عدم اجتماع
صدقه وكذبه لا يلزم من عدم اجتماع صدقه وكذبه ان
يكون صادقا

الفصل الثاني في تركيب المغالطات

وحلها الاولى بعض الواجب لذاته لا موجود في الخارج
والا فكل واحد لذاته ليس لا موجودا في الخارج وكل واجب
لذاته فهو موجود في الخارج لوجود الموضوع وكل لا موجود
في الخارج لا واجب لذاته في الخارج فبعض اللاواجب
لذاته في الخارج لا موجود في الخارج فيكون موجودا في الخارج
ولا موجودا في الخارج وهو محال الثانية لا شيء مما هو شريك
الباري بممتنع لان كل ما هو شريك الباري فهو مشارك له
في النوع وكل مشارك له في النوع فهو واجب لذاته ولا شيء
من الواجب لذاته بممتنع فلا شيء مما هو شريك الباري بممتنع
الثالث بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا
الوقت وكل موجود في المسجد في هذا الوقت انسان بالضرورة
لانا نفرض كذلك الحمار انسان بالضرورة لانه لو فرض
الاوسط بالفعل انسانا بالضرورة واذا كان
ضروريا على ذلك ضروريا في نفس الامر والا
لزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا على تقدير ممكن وهو محال

فبعض

لكان بعض الحمار

التقدير لزم ان يكون

ونقول ايضا ان بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد
في هذا الوقت وكل موجود في المسجد في هذا الوقت يمكن ان
يكون كاتبا لان كل موجود فيه في هذا الوقت فهو انسان اذ
المفروض كذلك وكل انسان يمكن ان يكون كاتبا فبعض
الحمار يمكن ان يكون كاتبا ونقول ايضا ان كل نطفة انسان
بالامكان وكل انسان حيوان بالضرورة وكل نطفة حيوان
بالضرورة لما مر الرابعة كل جسم فلكي فهو لا يتحرك بالعرض لان
كل جسم فلكي فهو متحرك دايما الى الجهة الغربية وكل متحرك
دايما الى الجهة الغربية فهو لا ساكن بالضرورة ما دام متحركا
الى الجهة الغربية وكل جسم فلكي فهو لا ساكن بالضرورة لان
ضرورة سلب السكون حاصل في جميع زمان الحركة الغربية
وهي حاصلة في جميع زمان وجود الذات فيكون ضرورة
سلب السكون دايمة بدوام ذاته فكل جسم فلكي فهو لا متحرك بالعرض
الخامس بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية والا فلا شيء
من الجسم بممتد في الجهات الى غير النهاية فلا شيء من الممتد في
الجهات الى غير النهاية فلا شيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية
بجسم وهو محال لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية فهو جسم
بالضرورة السادسة قد يكون اذا كان الواجب موجودا فشريكه
موجود لكن الواجب لذاته موجود مع كل امر فيكون موجودا مع
كل امر لا يلزم من اقترانه بكونه موجودا محال شريكه موجود
بيان الشرطية انه كلما كان الواجب لذاته وشريكه موجودين

فالواجب لذاته موجود فقد يكون اذا كان الواجب لذاته موجودا
فالمجموع موجود وكلما كان المجموع موجودا فشريكه موجود فقد يكون
اذا كان الواجب لذاته موجودا فشريكه موجود السابعة ان
كون الشئ موجودا يستلزم كونه معدوما استدل الماجز بانه كلما
كان الشئ موجودا ومعدوما فهو موجود وكلما كان الشئ موجودا
ومعدوما فهو معدوم فقد يكون اذا كان الشئ موجودا فهو معدوم
الثامنة ان وجود المقدار المجرد يستلزم كونه فى المادة لانه
كلما كان المقدار المجرد موجودا فهو بعد وكل بعد فهو منقسم الى
المادة لذاته فهو فى مادة نتج كلما كان المقدار المجرد موجودا
فهو فى مادة فوجوده المجرد يستلزم كونه فى مادة وهو محال فالمحال
صادق فى نفسه التاسعة بعض الواجب لذاته ملزوم لشريكه
لاكل ما هو واجب لذاته وملزوم لشريك فهو واجب لذاته وكل
ما هو واجب لذاته وملزوم لشريكه فهو ملزوم لشريكه فبعض
الواجب لذاته ملزوم لشريكه العاشرة بعض النفوس قديمة
والا لكان الحدوث من لوازم وجود النفس فيكون كلما كان
النفس موجودا فهو حادثة وضمنا مقدمة صادقة وهى قولنا
كلما كانت النفس قديمة وموجودة فهى موجودة نتج كلما كانت
النفس قديمة وموجودة فهى حادثة هذا خلف اجوابنا
الاول فلا نسلم انه اذا صدق كل واجب لذاته فهو موجود
فى الخارج يلزم كل ما هو موجود فى الخارج فهو واجب لذاته
وانما يلزم ذلك ان لو كانت الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض

موجبة كلية فان عندنا الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية
بعكس النقيض بشرط ان يجعل فيها عين الموضوع محمولا
ولئن قال ان لم يصدق كل ما هو موجود فى الخارج فهو واجب
لذاته وانما يلزم ذلك ان لو كانت نقيض اللاموجود فى الخارج
واجبا لذاته فبعض الواجب لذاته لاموجود فى الخارج
وقد كان كل واجب لذاته فهو موجود فى الخارج هذا خلف
قلنا لانسلم انه ان لم يصدق كل ما هو موجود فى الخارج فهو واجب
لذاته فبعض اللاموجود فى الخارج واجب لذاته بل يلزمه
السالبة الجزئية وهى قولنا ليس بعض اللاموجود فى الخارج
فهو واجب لذاته وذلك لا يستلزم صدق قولنا بعض اللاموجود
فى الخارج واجب لذاته لان الاعم لا يستلزم الاخص واما
الثانية قلنا لانسلم ان كل ما هو شريك البارى فهو مشارك له
فى النوع حتى يصدق وانما يصدق ان لو كان الموضوع
موجودا او نقول ايضا لانسلم ان كل ما يشاركه فى النوع
فهو واجب لذاته ومستند المنع مما مر الثالثة فلا نسلم ان
بعض الاحجار يمكن ان يكون موجودا فى المسجد فى هذا الوقت
بل حصل فى هذا الوقت امكان نفس الوجود فى المسجد واما الوجود
المقيد بهذا الوقت ممتنع لكل حجر كان امكان نفس وجود
الحادث حاصل ابدا ووجوده المقيد بما قبل الوجود الوجود
ممتنع ونقول ايضا لانسلم ان الصغرى الممكنة مع الكبرى
الضرورية تنتج نتيجة ضرورية واما قوله لو حصل الاوسط بالفعل

كان الكبرى ضروريا للاصغر قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك
ان لو بقيت الكبرى صادقة على ذلك التقدير ولئن قال لحصل
الاوسط بالفعل منضما الى صدق الكبرى كان الاكبر
ضروريا للاصغر واذا كان ضروريا له على ذلك التقدير
وجب ان يكون ضروريا له في نفس الامر والا للزم
انقلاب ما ليس بضروري ضروريا على تقدير ممكن هذا
خلف قلنا لا نسلم ان ذلك التقدير ممكن بل الممكن حصول
الاوسط للاصغر بالفعل واما حصوله بالفعل منضما الى
صدق الكبرى فامكانه مجموع فانه لا يلزم من كون الشيء
ممكنا ان يكون انضمامه الى غيره ممكنا فان زيدا اذا لم يكن
كاتبا وكتابته ممكنة وانضمامها الى الواقع غير ممكن فان قيل
حصول الاوسط بالفعل منضما الى صدق الكبرى محتمل
فيكون ممكنا والاكبر ضروري للاصغر على تقدير الانضمام
فيكون ضروريا في نفس الامر والا للزم انقلاب ما ليس
بضروري ضروريا على تقدير ممكن فيكون الممكن ملزوما
للمحال هذا خلف قلنا ان اردتم بكونه ممكنا انه ممكن بالامكان
الخارجي وهو كونه ممكنا في نفسه فهو ممنوع وان اردتم به انه
ممكن بالامكان الذهني وهو تردد الفعل فيه فلم قلتم ان الممكن
بهذا التفسير لا يستلزم المحال لا بد له من برهان واما قوله فان
بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا الوقت
وكل موجود في المسجد في هذا الوقت يمكن ان يكون كاتبا

فهو ملزوم لشريكه واما العاشر قلنا ان اردتم بقولكم ان
الحدوث يكون من لوازم وجود النفس المتصلة الكلية اللزومية
فلا نسلم انه يلزم صدقها وان اردتم حصول الحدوث في جميع
صور وجود النفس فيلزم منه صدق المتصلة الاتفاقية فاذا جعلناها
صغرى لا يكون القياس منتجا ولئن سلمنا صدق المتصلة الكلية
اللزومية فلا نسلم انتاج المتصلتين نتيجة متصلة وبتقدير تسليمه
فالخلف ممنوع لان المحال جاز ان يلزمه المحال

تم العلم الاول وهو المنطق بتوفيق
الكبير المتعالي الذي يحمده السحاب
الثقال وصلى الله على محمد المميز
بين الحرام والحلال وعلى
اله خير ال

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم الثانى الالهى وفيه خمس مقالات المقالة الاولى
يشتمل على اربعة لوامع اللامع الاول فى الوجود كل مفهوم
فاما ان يمتنع وجوده لذاته وهو الممتنع بالذات او لا يمتنع
وحينئذ ان امتنع عدمه لذاته فهو واجب الوجود لذاته وان
لم يمتنع فهو الممكن لذاته ويفتقر فى وجوده الى مرجح يرجح
وجوده على عدمه ولكل واحد من الامرين وجودا الممكن
فلان من الموجودات ما هو مركب وكل مركب فهو مفتقر الى اجزاءه
التى هى غيره والمفتقر الى الغير ممكن لذاته واما الواجب
لذاته فلان جملة الممكنات الموجودة لا بد لها من مرجح متقدم
عليها وذلك المرجح اما ان يكون داخلا فيها او لا يكون والاول
باطل لان الداخل لو كان مرجحا للجملة فاما ان يوجد كل واحد
منها اما بواسطة او بغير واسطة او لا يوجد بعضها والاول
باطل والا لكان متقدما على نفسه وهو محال والثانى باطل
لانه لو لم يوجد كل واحد منها لكان غيره مستقلا بايجاد بعضها
فيكون المرجح للجملة هو هذا الداخل مع الموجود المستقل
بايجاد ذلك البعض فلا يكون هو مرجحا وقد فرض هو مرجحا
هذا خلف فالمرجح للجملة خارج عنها والخارج عنها واجب لذاته
ولقائل ان يقول ان اردتم بالمرجح جملة الامور التى
يصدق كل واحد منها انه مفتقر اليه فلم لا يجوز ان يكون هو
نفس الجملة وان اردتم به الفاعل فقط فلم قلتم بانه اذا

استقل غيره بايجاد بعضها لم يكن هو مرجحا بهذا التفسير
والوجود اعنى كون الشئ فى الاعيان امر مشترك بين
الموجودات كلها لانا نعلم بالضرورة ان جملة الموجودات
مشتركة فى الكون فى الاعيان وهو مغاير للماهيات الممكنة
لانها اما ان يكون نفس الماهية او داخلا فيها او خارجا
عنها والاول باطل لانه مشترك بين الموجودات كلها والشئ
من الماهيات كذلك والثانى باطل والا لكان وجود الماهية
متقدما عليها فى الذهن والخارج لوجوب تقدم الجزء على الكل
وهو محال فتعين الثالث وهو المطلوب فلئن قال لو كان
الوجود زايدا على الماهية الممكنة لكان فى الماهية الموجودة
هويتان احديهما هوية الماهية والاخرى هوية الوجود
ويكون احديهما حالة فى الاخرى وكل هويتين حلت احديهما
فى الاخرى فلا بد ان يكون للمحل وجود غير وجود الحال
فيكون للماهية وجود قبل الوجود الحال فيها ووجود اخر
قبل ذلك الوجود فيكون بين الماهية والوجود وجودات
بلا نهاية وهو محال ولانه لو كان زايدا لكان له هوية
غير الماهية فيكون له وجود اخر ويلزم منه التسلسل قلنا
لا نسلم ان كل هويتين حلت احديهما فى الاخرى فلا بد ان
يكون للمحل وجود غير الحال بل لا بد ان يكون للمحل وجود
اما الوجود الذى هو غير الحال فلا واما قوله لو كان الوجود
زايدا لزم ان يكون له وجود اخر قلنا لا نسلم وانما يلزم

ذلك ان لو كان وجوده زايدا عليه ولين سلمنا انه يلزم
التسلسل ولكن لم قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له
من برهان والواجب لذاته ايضا وجوده زايد على ماهيته
لانه لو لم يكن كذلك فالواجب لذاته اما ان يكون هو الوجود
المعين اعني النوع او الحصة او الوجود من حيث هو وجود
والاول باطل لان الوجود المعين مركب من الوجود المشترك
والتعين فيكون مركبا فيفتقر الى اجزايه التي هي غيره والمفتقر
الى الغير ممكن لذاته والثاني ايضا باطل لان الوجود لو كان
واجبا لذاته لكان غنيا بذاته عن الغير ولو كان كذلك
لما حل في ماهية السواد والبياض فلين قال لم نسلم انه
يلزم ان لا يحل وانما يلزم ان لو لم يكن علة لحلوله فيه قلنا
لو كان واجبا لذاته فان كان علة لحلوله في السواد
وجب ان يلزم من الحلول فيه فلا يفارقه اصلا هذا
خلف وان لم يكن علة لحلول فيه استحال ان يحل فيه لانه
لو حل فيه لتعين به فيكون الواجب لذاته متوقفا في تعينه
على الغير وهو محال فلين قال لو كان وجوده زايدا على
ماهيته لكان وجوده محتاجا الى غيره بوجه ما والمحل
فيه فيكون ممكنا لذاته فيكون له علة وعلته ان كانت
نفس تلك الماهية لزم تقدمها على الوجود بالوجود وان كانت
غيره لزم افتقار الواجب لذاته في وجوده الى غيره وهو
محال قلنا لا نسلم انه يلزم تقدمها عليه بالوجود ولم لا يجوز

ان يكون متقدمة عليه بذاته لا بالوجود ويكون الوجود
واجبا لذاتها فلين قال بان العلة المؤثرة في الوجود
لا بد وان يكون متقدمة بالوجود قلنا لا نسلم بل العلة
المؤثرة في وجود الشي الذي لا يكون وجوده من ذاته بل من
غيره يجب ان يكون متقدمة عليه بالوجود اما الماهية التي
يكون وجودها من ذاتها ويكون ملزومة للوجود فلم لا يجوز
ان لا يتقدم على الوجود بالوجود والمذهب المشهور
للحكما ان وجود الواجب لذاته نفس ماهيته مع اشتراك
الموجودات كلها في الوجود وبتمايز عن غيره بقيد سلبي
وهو انه غير عارض لشي من الماهيات واحتج الامام
على ابطاله بوجوه احدها انه لو تجرد وجوده فالوجود
من حيث هو وجود اما ان يقتضي ان يكون مقارنا لماهية
ما او يقتضي ان لا يكون مقارنا او لا يقتضي واحدا من
الامرين فان كان الحلول فوجود واجب الوجود مقارن
لماهية ما وقد فرض خلافه هذا خلف وان كان الثاني
فوجود الممكنات غير مقارن لشي من الماهيات هذا خلف
وان كان الثالث فالوجود لم يتصف باحد هذين
القيدين لا لعلة فتجرد وجود واجب الوجود بعلة فواجب
الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف الثاني
انه لو تجرد فتجرده ان كان لنفس الوجود او لامر داخل
فيه كان كل وجود مجردا هذا خلف وان كان لامر خارج

فذلك الخارج اما ان يكون لازما للوجود او ملزوما له او لكلا زما
ولملزوما فان كان الاول كان كل وجود مجردا وان كان الثاني
كان الوجود مقارنا للماهية ما وقد فرض خلافه هذا خلف
وان كان الثالث كان الواجب لذاته محتاجا في وجوده
الى سبب منفصل فالواجب لذاته محتاج الى غيره وهو محال
الثالث ان الواجب لذاته مخصوص بانه يجب وجوده
لذاته فالوجوب كيفية لنسبة الوجود الى ذاته فذاته
اما ماهية او وجود مقيدا والثاني باطل لان نسبة الوجود
المقيد بالوجوب لا تختص به بل كل وجود مقيد فان الوجود
يجب له فتعين الاول وهو المطلوب الرابع لو كان الواجب
لذاته هو الوجود المقيد بقيد سلبي فالموثر في العالم
ان كان هو الوجود كان كل وجود موثرا فيه وان كان
هو الوجود مع قيد سلبي كان العدم موثرا ان الوجود
وهو محال الخامس ان الواجب لذاته لو كان هو الوجود
المقيد بقيد سلبي لكان الوجود غنيا بذاته عن الغير ولو
كان كذلك لكان كل وجود مشاركا لواجب الوجود
في كونه غنيا بذاته فوجب ان لا تعرض له الحاجة هذا
ملخص كلامه والكل مدفوع اما الاول فلا نسلم ان الوجود
ان لم يصف واحدا من الامرين لم يصف الوجود باحدهما
لما بعلة وانما يلزم ذلك لو كان التجرد محتاجا الى
العلة وهذا لان التجرد عبارة عن عدم العروض

للماهية وذلك انما يعرض له لعدم علة العروض وبهذا
خرج الجواب عن الثاني واما الثالث قلنا لا نسلم
ان وجوب الوجود كيفية لنسبة الوجود الى ذاته بل وجوب
الوجود عندنا نفس ذاته واما الرابع قلنا لم لا يجوز ان يكون
المؤثر هو الوجود بشرط عدم عروضه للماهية فيكون العدم
جزاء من العلة التامة ولا امتناع فيه واما الخامس قلنا
لا نسلم ان الوجود لو كان غنيا بذاته لكان كل وجود مشاركا
لواجب الوجود في كونه غنيا لجواز ان يكون غنيا بذاته
ويكون الوجود المعين محتاجا والحاجة يعرض للمعين
من حيث هو معين لا طبيعة الوجود فالذي بطل مذهبهم
ما ذكرنا ان الواجب لذاته هو المعين والمعين مركب
مما به الاشتراك ومابه الامتياز فيكون مركبا فيكون ممكنا
لذاته وزعم بعضهم ان الوجود يقبل الاستداد والنقص
والواجب لذاته هو اقوى الوجودات وهو باطل لان
الواجب لذاته يكون مركبا من القدر المشترك مع الزيادة
فيكون مركبا من امرين فيكون ممكنا لذاته وزعم صاحب
الاشراق ان وجود الممكنات في الاعيان نفس ماهياتها
اذ لو كان زايدا كان للماهية هوية غير الوجود فيكون
هناك موجودان لا موجود واحد هذا خلف والماهية الموجودة
تنفصل في العقل الى امرين الماهية والوجود ويكون
التركيب بينهما تركيبا عقليا لا خارجيا ويكون في العقل

صورتان مطابقتان لامر واحد في الخارج والوجود المشترك
بين الموجودات اعتبار عقلي والواجب لذاته وجوده
نفس ماهيته لانه لا ينفصل في العقل الى ماهية ووجود
والا لكان له ماهية كلية في العقل فيكون لها جزئيات تشبهها
اليه نسبة واحدة فالواجب لذاته ان كان واقعا بها كان
ذلك ترجيحا بلا مرجح وان كان واقعا بغيرها كان الواجب
لذاته محتاجا الى غيره وهو محال هذا ما استقر عليه رايه
وهو ضعيف لانا لا نسلم انه لو كان للماهية هوية ووراء
الوجود يكون هناك موجودان بل يكون لها هوية مغايرة
للوجود واما قوله بان التركيب بينهما عقلي فقط فهو فاسد
لاستحالة ان تحصل في العقل صورتان مستغنيتان متطابقتان
لهما بسيط واما قوله بان الوجود المشترك من الاعتبارات
العقلية ووجود الواجب لذاته نفس ماهيته فيقتضي ان
لا يكون الوجود المشترك موجودا في الواجب لذاته فيلزم
حصول فرد من افراد الوجود دون اشتماله على طبيعة
الوجود وهو محال واما قوله بان الواجب لذاته لو انفصل
في العقل الى ماهيته ووجوده لكان له ماهية كلية فيكون
لها جزئيات في العقل تشبهها اليه نسبة واحدة قلنا لا نسلم
لجواز ان يكون نسبته الى الخارجي اولى ولين سلمنا
انه لا ينفصل في العقل الى ماهية ووجود لكن لماذا يلزم
من هذا ان يكون وجوده نفس ماهيته فان من الجائز

ان يكون وجوده زايدا على ماهيته ولا ينفصل في العقل
الى ماهيته ووجود بان لا تصير ماهيته معقولة اصلا لم قلتم
انه ليس كذلك واما الوجود الذهني فالذي يدل على اثباته
ان الكليات توجد فاما ان يكون وجودها في الاعيان
او في الاذهان والاول باطل اذ ليس في الاعيان شيء واحد
مطابق لاشياء مختلفة فتعين الثاني وهو المطلوب وهو
امر مشترك بين الموجودات الذهنية والوجود الذهني
يشارك الوجود الخارجي في مطلق الوجود ويقال له الشبيه
واحتج الامام على ابطال الوجود الذهني بانه لو حصل السواد
والبياض في الذهن عند تصورهما يلزم اجتماع الضدين
ولانه لو حصل في الذهن صورة الحرارة والبرودة لكان
الذهن مسخنا ومبردا وهو محال قلنا لا نسلم انه يلزم
اجتماع الضدين وانما يلزم ذلك ان لو كانت الصورة
المجردة للبياض مضادة للصورة المجردة للسواد فانهما
انما يتضادان عند حصولهما في محل معين واما قوله انه
يلزم ان يكون الذهن مسخنا او مبردا قلنا لا نسلم
وانما يلزم ذلك ان لو كان قابلا للتسخين والتبريد او
نقول انما يلزم ذلك ان لو كان صورة الحرارة والبرودة
عند التجريد مقتضيان التسخين والتبريد وليس كذلك
فانهما انما يقتضيان عند حصولهما في محل واحد واما العدم
الخارجي فهو اللاكون في الخارج والعدم الذهني هو اللاكون

فى الذهن والوجود المطلق مقابله اللاكون المطلق
وكل واحد من هذه الثلثه لو حصل فى الذهن فيصدق عليه
كل واحد منها انه كون فى الذهن فيعرض لمفهوم اللاكون
فى الذهن ان له كونا فى الذهن لانه نفس الكون فى الذهن
لاستحالة كون الشئ عين مقتضيه ولا واسطة بين قولنا
الشئ موجود فى الخارج او معدوم فى الخارج وبين قولنا
الشئ موجود فى الذهن او معدوم فى الذهن والعلم به
بديهى والماهية المعدومة فى الخارج لا تقرر لها فى الخارج
والا لكان لها كون فى الخارج فيكون المعدوم موجودا
وهو محال واجتج الامام على ان المعدوم ليس ثابت فى الخارج
بان المعدوم اما ان يكون مساويا للمنفى او اخص منه او اعم
والثالث محال لانه لو كان اعم لكان مفهومه غير مفهوم
المنفى والا لكان مساويا له هذا خلف واذا كان مفهومه
غير مفهوم المنفى يكون مفهومه الثابت فيكون كل معدوم ثابتا
فنقول كل منفى معدوم وكل معدوم ثابت فكل منفى ثابت
هذا خلف فعلم ان المعدوم اخص من المنفى او مساويا له فنقول
كل معدوم منفى وكل منفى ليس بثابت وكل معدوم ليس بثابت
وهو المطلوب قلنا لم قلتم بانه لو كان اعم وكان مفهومه
غير مفهوم المنفى يكون مفهومه الثابت وانما يلزم ذلك
ان لو كانت المفهومات منحصرة فى المنفى والثابت ولما لم تنحصر
جاز ان يكون مفهومه مغايرا لمفهومى المنفى والثالث

فالحاصل ان المعدوم اذا كان اعم من المنفى يلزم صدقه
على بعض الثابت فيكون بعض الثابت معدوما فاذا قلنا
المنفى معدوم وبعض المعدوم ثابت فلا ينتج المحال والمعدوم
لا يعاد بعينه اى لا يعاد مع جميع عوارضه فى وقت اخر لانه
لو اعيد مع جميع عوارضه فى وقت اخر واختصاصه بالوقت
الذى كان موجودا فيه من عوارضه فيلزم اعادة الوقت
الذى كان فيه فى وقت اخر فيكون للزمان زمان اخر
وهو محال واجتج الامام على امتناع العود بوجوه احدها
انه لا شئ من المعدوم بموصوف بصفه وجوديه وكل ما يمكن
عوده فهو موصوف بصفة وجودية وهو الامكان فلا شئ
من المعدوم يمكن عوده الثانى انه لو امكن عود المعدوم
لامكن عود المعدوم لامكن عود الوقت الذى وجد فيه
فيمكن ان يعاد هو فى ذلك الوقت فيكون مسدا من حيث
هو معاد وهو محال الثالث انه لو امكن عوده لزم من
وقوع الممكن محال لان وجود مثله المشارك له فى جميع
الصفات ممكن فيلزم من وجوده الثانى ومن وجود مثله
عدم الامتياز بينهما وهو محال والكل ضعيف اما الاول
فلا نسلم ان الامكان صفه وجودية واما الثانى فلا نسلم
انه لو امكن لامكن عود الوقت الذى وجد فيه ولئن سلمنا
ذلك ولكن لما قلتم بانه يمكن ان يعاد وهو فى ذلك الوقت
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم ان يكون مبدا وانما يكون

عود المعدوم ح

مبدا ان لو لم يكن الوقت معادا ولين سلمنا ذلك ولكن لم قلتم
بان المحال لزم من عوده بل عوده مع عود الوقت ووجوده
2. الوقت المعاد لجاز ان يكون المجموع محالا ويكون عوده
ممكنا واما الثالث قلنا لا نسلم ان وجود مثله المشارك له
من جميع الصفات ممكن ولين سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان
المحال لازم من وجود مثله بل هو لازم من عوده مع وجود
مثله فجاز ان يكون المجموع محال ولا يكون كل واحد من
حربه محالا واحتج بعضهم على امكان العود بانه لو امتنع له
الوجود الثاني فامتناعه اما ان يكون لذاته او لا لذاته
والاول محال والا لما وجد اصلا والثاني محال لانه لو لم يكن
لذاته لكان لعارض فيمكن زواله بحسب ذاته فيمكن عوده
بحسب ذاته وقد فرض امتناعه لذاته هذا خلف قلنا لم قلتم
بان امتناع الوجود الثاني لو كان لذاته لما وجد اصلا
وانما يلزم ذلك ان لو كان امتناع الوجود الاول لذاته فان
من الجايز ان يمتنع وجوده الثاني لذاته ويمكن وجوده
الاول ايضا لذاته اللامع الثاني في الماهية ان لكل
شي حقيقه هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازمه
كانت او مفارقه وهي اذا اخذت من حيث هي هي يقال
لها الماهية لا بشرط شي واذا اخذت مجردة عن اللواحق
الخارجية هي الماهية بشرط لا شي وهي بالاعتبار الاول
موجودة في الخارج واما بالاعتبار الثاني فلا وجود لها

انما جزء من المعنى الموجود في الخارج
فيكون موجودا في الخارج

من الخارج لان الماهية الموجودة يلحقها الوجود والتعين
فلا يكون مجردة عن جميع اللواحق والفاعل لا تاثير له
في الماهية من حيث هي هي وانما تاثيره في وجودها فقط
لان الانسانية لو كانت بالفاعل للزم من الشك في حصول
الفاعل الشك في كون الانسانه انسانية والثاني كاذب
فالمقدم مثله واحتج بعضهم على امتناع كون البسايط مجعوله
بان البسيط لو كان مجعولا لكان ممكنا والامكان اما
ان مقوم به قبل الوجود او بعده والاول باطل لانه لو قام
به قبل الوجود لكان كيفية نسبة الماهية الى الوجود
حاصله قبل الوجود وهو محال لان كيفية النسبة لا بد ان
يكون متاخرة عن كلا المتسبين والثاني باطل لانه لو قام
به بعد الوجود كان امكان الشي متاخرا عنه قلنا لا نسلم انه
انما ان يقوم به قبل الوجود او بعده وانما يكون لذلك
ان لو كانت صفة وجودية فلم قلتم انه لذلك لا بد له من برهان
والماهية المركبة لا بد وان يكون لبعض اجزايها افتقار
الى الاخر والا لاستغنى كل واحد منها عن الاخر فيمتنع
التركيب بينهما فلا تحصل منهما ماهية واحدة فلين قال
لا نسلم انه لو استغنى كل واحد منها عن الاخر لامتنع
التركيب بينهما فان العشرة مركبة من الاحاد مع استغنا
كل واحد منها عن الاخر قلنا نحن ندعي احد الامرين
وهو اما افتقار الجزء الصوري الى غيره من الاجزاء او

افتقار بقية الاجزا بعضها الى البعض والا لامتنع التركيب
والجزء الصورى فى العشرة وهو الهية الاجتماعية مفتقرة الى
الاحاد والماهية ان كانت نوعا محصلا يقال لها الماهية الحقيقية
وان حصلت باعتبار عقلى يقال لها الماهية الاعتبارية كالحيوان
الابيض وجز الماهية الحقيقية لابد وان يكون موجودا لان
جز الموجودات استحال ان يكون معدوما واما الماهية الاعتبارية
فجاز ان يكون مركبة من الموجود والمعدوم كالجاهل والاعمى
وقيل ان الفصل يجب ان يكون علة لوجود الجنس لانه لو لم يكن
علة له فاما ان يكون الجنس علة للفصل او لا يكون والاول
باطل والا لوجد الفصل حيث وجد الجنس وهو محال والثانى
باطل والا لاستغنى كل واحد منهما عن الاخر فيمتنع التركيب
قلنا ان اردتم بالعلة بعض ما يتوقف عليه الشى فلا نسلم
ان الجنس لو كان علة على هذا التفسير لوجد الفصل حيث
وجد الجنس وان اردتم بها جملة ما يتوقف عليه الشى فلا نسلم
ان الفصل لو لم يكن علة لوجود الجنس على هذا التفسير لامتنع
التركيب بينهما لجواز ان لا يكون علة بهذا التفسير ويكون
علة بالتفسير الاول ومنهم من ابطل عليه الفصل بان الابيض
فصل للحيوان الابيض وليس علة له ولان الجسم الذى
فى النبات يبقى بعينه بعد زوال القوى النباتية ولو كان
معلولا لها لوجب ارتفاعه عند زوالها قلنا لم قلتم ان الابيض
اذا لم يكن علة للحيوان لا يكون فصل الماهية المحصلة علة

اى الذى حصل باعتبار عقلى

لان كلامنا فى الحقيقة

لوجود الجنس فان النزاع وقع فيه فقط واما الجسم الذى
فى النبات فلا نسلم انه يبقى بعد زوال القوى وقيل ان
الماهية المركبة قد يكون تركيبها خارجيا كالانسان المركبة
من البدن والنفس الناطقة وقد يكون ذهنيا كالسواد
فان جنسه لا يميز عن فصله فى الخارج لانه لو ميز عنه
فاما ان يكون كل واحد منهما محسوسا بانفراده فيكون
احساسا بالسواد احساسا بمحسوسين هذا خلف او يكون
احدهما محسوسا بانفراده فقط وحينئذ ان كان المحسوس
هو الجنس فيكون احساسا بالسواد احساسا باللونية
المطلقة وهو محال وان كان هو الفصل فيكون السواد
المحسوس هو الفصل واللون مقوم لماهية السواد المحسوس
فيكون الجنس داخلا فى طبيعة الفصل هذا خلف وان لم يكن
شى منهما محسوسا فعند اجتماعهما ان لم يحصل هية محسوسة
لم يكن السواد محسوسا وان حصل كان خارجا عنهما فلا يكون
جزوى السواد هذا خلف قلنا لا نسلم انهما لا يكونان
جزوى السواد وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل امرا
وراء المجموع ولم لا يجوز ان يكون الحاصل هو المجموع فيكون
هو محسوسا ولا يكون كل واحد منهما بانفراده محسوسا والذى
يدل على ان الشى الواحد لا يجوز ان يكون بسيطا فى الاعيان
ومركبا فى الذهن انه لو كان لذلك لحصل فى العقل صورتان
متغايرتان متطابقتان لامر بسيط وهو محال والماهية

اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة بحر بانها الخارجية
والعقلية عرضت لها الكلية وليس في الاعيان بل في العقل
واذا اخذت الماهية بشرط ان لا يدخل فيها زيادة مشخصة
كانت مادة واذا اخذت من غير التفات الى ان يدخل
فيها زيادة اولا يدخل فهي محمولة والمختلفان اذا اشتركا
في عرضي فقط فالاختلاف بينهما بتمام الماهية وان اشتركا
في الجنس فالاختلاف بالفصل وان اشتركا في النوع فالاختلاف
بالعرضي المفارق ولا يجوز ان يكون العين جوهر المعين
والمعين موجود وجز الموجود موجود فالعين موجود
ثم الماهية او الفاعل ان كان كافيا في العين لزم ان يكون
نوعها في شخصها وان كان العين بمشاركة قابل تخصص
نوعه في شخصه لزم ان تخصص نوعها في الشخص وان كان بمشاركة
وابل مختلفة او بمشاركة استعدادات مختلفة تعرض للقابل
الواحد عرض لها تعينات مختلفة ولا يجوز بعض افراد الطبيعة
الواحدة حالا في محل وبعضها قايما بلا محل لان الطبيعة
لو كانت محتاجة بذاتها الى المحل كان وجودها في المحل
لازما او ان كانت بذاتها غنية عن المحل لما حلت في المحل
لان الغنى بذاته عن الشيء لا يصير محتاجا اليه بعارض
واما ما كان استحالة ان يكون بعض افرادها حالا في المحل
وبعضها قايما بلا محل ولقابل ان نقول لم لا يجوز ان لا يكون
بذاتها غنية ولا محتاجة سلمناه لم قلتم بان الطبيعة لو حلت

لكانت محتاجة بل يكون المحتاج حصة من حصصها وزعم
بعضهم ان التعين ليس بثبوتي واحتج عليه بوجوه احدها
ان التعين لو كان ثبوتيا لكانت له ماهية مشتركة بين
التعينات فتحتاج من تعينها الى تعين اخر ولزم التسلسل
او يقول لو كان التعين ثبوتيا لكانت له ماهية كلية فلا بد
لها من تعين اخر ويلزم التسلسل الثاني انه لو كان ثبوتيا لكان
وصافه الى الماهية متوقفا على امتيازها عن غيرها فيكون
لها تعين قبل هذا التعين فيكون سعيه قبل تعينها هذا خلف
الثالث انه لو كان ثبوتيا فتعين الشخص الذي يشاركه
غيره في الماهية اما ان يكون بنفس ماهيته او بالفاعل
او بالقابل او بغيرها والاول والثاني باطلان والا لكان
نوعا منحصرا في شخصها والثالث ايضا باطل لانه لو كان
بالفاعل فتعين القابل ان كان بقابل اخر لزم التسلسل وان
كان بالمقبول لزم الدور والرابع باطل لان التعين يغير
هذه الثلثة غير متصور والكل ضعيف اما الاول فلا نسلم
انه لو كان ثبوتيا لكان له ماهية مشتركة بين التعينات
ولم لا يجوز ان يكون نوع كل تعين منحصرا في شخصه واما قوله
لو كان التعين زايدا لكان له ماهية كلية قلنا ان اردتم
به الكلي الطبيعي فلا نسلم انه يلزم ان يكون لها تعين
وانما يلزم ان لو شاركها غيرها في الخارج وان اردتم به
الكلي العقلي فلا نسلم انه يلزم ان يكون لها ماهية

كلية وانما يلزم ان لو حصل في العقل حتى يعرض لها الكلية
على انا نقول لم قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بدله
من برهان واما الثاني قلنا لا نسلم ان اتصاف العين
الى الماهية اذا توقف على امتيازها يلزم ان يكون لها
تعين اخر وهذا لان للماهية يمتاز عن سائر الماهيات
بذاتها واما الثالث قلنا لا نسلم ان تعين القابل لو كان
بالمقبول يلزم الدور وهذا لان ماهية كل واحد منهما يكون علة
لتعين الاخر لا ان يكون تعينه علة لتعينه فلا يلزم الدور
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان القسم الرابع غير معقول
ولم لا يجوز ان يكون الفاعل بشرط استعداد يعرض
للقابل بسبب حادث يقتضي تعينه ويكون ذلك الحادث
متوقفا على حادث اخر وهكذا الى غير النهاية السلام
الثالث في الوحدة والكثرة الوحدة هو كون
الشيء بحيث لا ينقسم الى امور يشاركه في تمام ذاته وقيل انها
صفة سلبية لا هوية لها في الاعيان لانها لو كانت موجودة
لكانت لها وحدة ولوحدتها وحدة وتودي الى التسلسل وهو
محال قلنا لا نسلم ان مثل هذا التسلسل محال لا بد له من
برهان له من برهان ومنهم من احتج على كونها وجودية
بانها لو كانت عدمية لكانت عدم الكثرة فالكثرة ان كانت
عدمية كانت الوحدة عدما للعدم فيكون وجودية وقد فرض
انها عدمية هذا خلف وان كانت وجودية والوحدة

مقومة لها فيكون العدم مقوما للموجود وهو محال قلنا
لا نسلم انها كانت عدمية لكانت عدم الكثرة بل يكون لوح
مقوما لا هوية لها في الاعيان ويكون الكثرة ايضا مقوما
لا هوية له في الاعيان وقال بعضهم انها نفس الماهية
لانها لو كانت زايدة عليها فوحده الماهية المركبة ان
قامت بكل جزء منها لزم قيام الوحدة الواحدة بالمحال المختلف
وان قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قايمة بغيرها
وان قامت بكل جزء منها شيء من الوحدة لزم انقسام الوحدة
هذا كله خلف قلنا الحصر ممنوع فان من الجايز ان يقوم
بالماهية من حيث هي هي والاثنان لا تتحدان لانهما لو اتحدا
بعد الاتحاد ان بقيا موجودين يلزم الاثنينية بعد بر
الاتحاد وان عدما كان الموجود اثرا ثالثا فلا يكون هناك
اتحاد وان عدم احدهما وبقي الاخر كان ذلك اتحادا للموجود
بالمعدوم هذا كله خلف والكثير اذا كان له وحدة من جهة
فجهة وحدته غير جهة كثرته وتلك الجهة اما ان يكون بقومه
او عارضه فان كانت مقومة فان كانت مقوله في جواب
ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت مقوله على المختلفات
الحقايق والواحد بالنوع ان كانت مقولة على متفقات
الحقايق وان كانت مقوله في جواب اي شيء هو فهو الواحد
بالفصل وان كانت عارضه فهو الواحد بالمحمول او الموضوع
مثال الاول القطن مع اللبن ومثال الثاني الكاتب

والضاحك واما الواحد بالشخص فان لم يقبل القسمة فان
لم يكن له مفهوم وراء كون الشي بحيث لا ينقسم الى امور يشاركه
في تمام ذاته فهو الوحدة وان كان له مفهوم وراء ذلك فان
كان له وضع فهو النقطة والا فهو المفارق وان قبل القسمة
فان كانت اجزاوه متشابهة فهو الواحد بالاتصال والا
فهو الواحد بالاجتماع فان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد
بالتمام والوحدة التمامية اما وضعية كالدرهم الواحد
واما صناعية كالبيت الواحد واما طبيعية كالانسان الواحد
واما الاثنان فان كانا مشتركين في النوع فهما المثلان
والا فهما المتخالفان ويعمهما الغيرية والمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد
وان كانا وجوديين فان كان ماهية احدهما معقولة بالقياس
الى الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة والا فهما الضدان
وقد يشترط فيهما ان يكون بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فان اعتبر فيهما موضوع
مستعد لذلك الوجود اما بحسب شخصه او بحسب نوعه او
بحسب جنسه القريب او البعيد فهما العدم والملكة الحقيقيان
او بحسب الوقت الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة
المشهوران وان لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب والايجاب
كالفرسية واللافرسية ولا بد ان يكون احدهما صادقا و
الاخر كاذبا وساير المتقابلان يجوز كذبهما اما المضافان

اي فان حصل قابل القسمة الذي ينقسم الى امرين الواحد بالاتصال والواحد بالاجتماع جميع ما يمكن له فهو الواحد بالتمام وان لم يحصل فهو كثير

فلجواز خلو المحل عنهما واما الضدان فانهما يكذبان عند عدم
المحل وعند وجوده اما لاتصافه بالوسط كالفاتر بين الحار
والبارد او لخلوه عنهما كالشفاف والعدم والملكة فقد يكذبان
عند عدم المحل والضدان قد يكون احدهما لازما للموضوع كالبياض
للثلج وقد لا يكون وحينئذ اما ان يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة
والمرض او يمكن ولا يخلو اما ان لا يحصل هناك وسط كقولنا
لا ثقيل ولا خفيف او لا يحصل ولا يخلو اما ان يعبر عنه
باسم محصل كالفاتر او بسلب الطرفين كقولنا لا عاذل ولا
جايز فلين قال بان السواد من حيث انه ضد للبياض
من المضاف فلا يكون التضاد قسما اخر غير التضايف
قلنا لا نسلم فان السواد من حيث انه سواد يصدق
عليه انه مقابل للبياض ولا يصدق عليه انه مضاف فيكون
التضاد عن التضايف الا ان التضاد من حيث انه تضاد
يعرض له التضايف فلين قال المقابل من حيث هو مقابل
من المضاف فلو كان التضايف مندرجا فيه لكان المقابل
من حيث هو مقابل اعم من المضاف فلو كان التضايف
مندرجا فيه لكان المقابل من حيث هو مقابل اعم من
المضاف فيكون اخص واعم منه هذا خلف قلنا لم لا يجوز
ان يكون اعم من المضاف باعتبار ذاته وهو كونه مقابلا
من حيث هو مقابل واخص منه باعتبار انه مضاف اللامع
الرابع في الوجوب والامكان اما الوجوب فهو استحقاقه

وجود الشئ بذاته وهو امر وجودي لانه مقتض لسلب الوجود
والامر العدمي لا يقتضي سلب نقيضه فالوجوب ليس امرا عدميا
ولقائل ان يقول لا نسلم انه مقتض لسلب الوجود بل هو
كيفية لنسبة الوجود الى ماهيته واجب الوجود وهو اعتبار
عقلي فقط واحتج بعضهم على كونه وجوديا بانه نقيض اللاوجوب
واللاوجوب عدمي لانه يصدق قولنا الممتنع ليس بواجب
سالبة المحمول لا معدولة ولو كان اللاوجوب وجوديا
لكان الممتنع موصوفا بصفة وجودية فيكون موجودا
هذا خلف واذا كان اللاوجوب عدميا يكون الوجوب
وجوديا لان احد النقيضين لا بد وان يكون وجوديا
قلنا لا نسلم وهذا لان اللاامتناع عدمي اذ يصدق
على المعدوم الممكن انه ليس بممتنع سالبة المحمول والامتناع
ايضا عدمي والوجوب نفس ماهية واجب الوجود لانه
سقدم على الوجود فلو لم يكن نفس ذاته فان كان داخلا
لزم التركيب وان كان خارجا لزم تقدم الصفة الوجودية
للماهية على وجودها وهو محال ولقائل ان يمنع كونه
صفة وجودية ومنهم من احتج على كونه نفس ماهيته بانه
لو لم يكن كذلك فاما ان يكون داخلا او خارجا والقسمان
باطلان والا كان الواجب لذاته مركبا والثاني باطل
والا كانت الصفة الدايمة بالغير واجبة لذاتها وهو
محال ولانه لو كان زايدا فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا

والاول باطل والا كانت الصفة المحتاجة الى الغير
واجبة لذاتها وهو محال والثاني باطل لانه لو كان ممكنا
فعلته ان كانت غير واجب الوجود كان الواجب لذاته
محتاجا في وجوب وجوده الى غيره وان كانت ذات واجب
الوجود كانت متقدمة عليه بالوجود فيكون وجوده متقدما
على وجوب وجوده وهو محال ولانه لو كان ممكنا لذاته لكان
الوجوب قابلا للعدم فيكون الواجب لذاته قابلا ممكنا
لذاته لكان الوجوب قابلا للعدم فيكون الواجب لذاته
قابلا للعدم لان امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم
العلة ولانه لو كان ممكنا لذاته للزم من فرض وقوع الممكن
محال لانه يلزم من فرض عدمه عدم واجب الوجود لذاته
قلنا لا نسلم ان علته ان كانت ذات واجب الوجود كانت
متقدمة عليه بالوجود ولم لا يجوز ان يكون متقدمه عليه
بذاتها واما قوله بان الوجوب لو كان قابلا للعدم لكان
الواجب لذاته قابلا للعدم قلنا لا نسلم واما قوله بان امكان
عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة قلنا لا نسلم وانما
يلزم ذلك ان لو كان ارتفاع المعلول موجبا لارتفاع العلة
وليس كذلك بل ارتفاع العلة يوجب ارتفاع المعلول واما
قوله لو كان ممكنا لذاته للزم من فرض وقوع الممكن محال
قلنا لا نسلم وهذا لان المحال انما يلزم من المجموع وهو امكانه
مع عدم الممكن وجاز ان يكون المجموع ملزوما للمحال ولا يكون

احد جزئيه ملزوما له واما لا امكان فهو لا استحقاقيه وجود
الشي وعدمه من ذاته وقيل انه امر عدمي لانه لو كان له هوية
في الاعيان فتلك الهوية ان كانت واجبة لذاتها كانت
الصفة القايمة بالغير واجبة لذاتها وهو محال وان كانت
ممكنة لذاتها كان لها امكان ولامكانه امكان ويودي
الى التسلسل قلنا لا نسلم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد
له من برهان واحتج قوم على كونه وجوديا بانه نقيض اللا امكان
وهو عدمي لانه يصدق قولنا الممتنع ليس بممكن سالبة المحمول
لا معدولة فيكون اللا امكان عدميا فيكون الامكان
وجوديا لان احد النقيضين لا بد وان يكون وجوديا قلنا
لا نسلم ومستند المنع ما مر وكون الممكن بحيث لا يستحق الوجود
من ذاته يقال له الحدوث الذاتي وذلك مما يقتضي احتياجه
الى السبب لانه اذا لم يستحق الوجود من ذاته كان استحقاقه
الوجود من غيره فلا بد له من مرجح متقدم عليه وذلك المرجح
اما ان يكون موجودا او معدوما والثاني محال لان ما يصدر
منه وجود غيره لا بد ان يكون موجودا ولا بد من وجوده
في جميع زمان وجود الاثر والا لبقي الممكن موجودا بلا مرجح
وهو محال ولا بد من وجوب وجوده بالمرجح لانه لو لم يجب
عند حصول المرجح فاما ان يمتنع وجوده او لا يمتنع والاول
محال والا لما كان المرجح مرجحا هذا خلف والثاني محال
لانه حينئذ يبقى ممكنا ويحتاج الى مرجح فلا يكون المرجح

مرجحا هذا خلف ولانه لو لم يجب وجوده ولا يمتنع لامكن
وجوده مع المرجح تارة وعدمه اخرى ولو امكن ذلك للزم
من فرض وقوع الممكن محال لانا فرضنا وجوده تارة وعدمه
اخرى فاختصاص احدى الحالتين بالوجود ان توقف
على مرجح وهو محال فالممكن يجب وجوده بشرط وجود المرجح
ويمتنع وجوده بشرط عدمه وباعتبار ذاته ممكن المقالة
الثانية يشتمل على ستة لوامع اللامع الاول في اقسام العلة
كل ما يتوقف عليه وجود الشي يسمى علة له وهي اما تامة اعني
جملة ما يتوقف عليه وجود الشي او غير تامة وهي بعض ما يتوقف
عليه وجوده وهي ان كانت داخلة في المعلول فان كان
بها وجود الشي بالقوة فهي العلة المادية والا فهي العلة
الصورية وهي التي اذا حصلت كان الشي موجودا بالفعل
لكن لا بها بل بها وبغيرها والمادية بالنسبة الى المركب
يسمى عنصرية ومادية وبالنسبة الى الصورة يسمى علة قابلية
وان كانت خارجة فان كان منها وجود الشي فهي العلة
الفاعلية وان كانت لاجلها الوجود فهي العلة الغائية
وهي علة فاعلية لعلية العلة الفاعلية ووجودها متاخر
عن وجود الشي ويكون متمثلة في الذهن قبل وجوده
وانما يعرض لها العلية حال ارتسامها في الذهن وان
لم يكن لذلك يسمى شرطا والشي اذا كان مانعا من وجود
الاثر فالاثر لا يوجد الا بعد عدمه فيكون العلة التامة

هي العلة المقيدة بقيد عدم المانع والمعلول اذا ارتفع
فلا بد ان يكون العلة التامة مرتفعة لانها لو كان باقية
لكان معلولها موجودا والتالي كاذب فالمقدم مثله اللامع

الثاني في امتناع الدور والتسلسل في العلل

اما الاول فلان المعلول مفتقر الى علته فلو كان هو علة
لعلة نفسه لكانت علته مفتقرة اليه والمفتقر الى المفتقر
الى الشي مفتقر الى ذلك الشي فالشي مفتقر الى نفسه وهو
محال لان المفتقر اليه لا بد وان يكون متقدما على المفتقر
والشي لا يتقدم على نفسه واما الثاني فلوجهين احدهما
انه لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية فالجملة المتسلسلة
من حيث هي تلك الجملة امر ممكن فلا بد لها من مرجح متقدم
عليها وذلك المرجح اما ان يكون نفس تلك الجملة او داخلا فيها
او خارجا عنها والاول باطل لان الشي لا يتقدم على نفسه
والثاني ايضا باطل لان الداخل لو كان مرجحا فان كان
موثرا في علله كان متقدما عليها وان لم يكن موثرا فيها ويكون
غيره مستقلا بايجاد العلل فيكون مرجح الجملة هذا الداخل
مع ذلك الغير فلا يكون هو مرجحا وقد فرض مرجحا هذا
خلف فتعين ان يكون خارجا فيكون موثرا في واحد من
الجملة لا محالة فيقطع به التسلسل فيلزم انقطاع التسلسل
على تقدير التسلسل وهو محال الثاني انه لو تسلسلت العلل
الى غير النهاية فالمعلول المعين الذي في تلك الجملة

يتقدم عليه علل غير متناهية وجملة تلك العلل المتقدمة
عليه مرجح له وجملة تلك العلل امر ممكن هو مرجح لممكن اخر
وهو واسطة بينه وبين مرجح اخر فيكون تلك العلل واسطة
بين المعلول وبين مرجح اخر وذلك المرجح لا يجوز وان
يكون داخلا في تلك العلل السابقة لما مر فيكون خارجا
عنها والخارج عنها واجب لذاته فينقطع به التسلسل على
تقدير التسلسل وهو محال ولقايل ان يقول على الاول
لم قلتم بان غيره اذا كان مستقلا بايجاد علله لا يكون الداخل
وحده مرجحا للجملة من حيث هي جملة وعلى الثاني لا نسلم
ان جملة تلك العلل يكون مرجحا له ولم لا يجوز ان يكون الجزء
الاخر من تلك العلل مرجحا له ونقول ايضا لم لا يجوز ان يكون
علة تلك العلل داخلا فيها لا بد له من برهان واحتج قوم
على امتناع التسلسل بوجوه احدها ان لو ترتبت العلل
والمعلولات الى غير النهاية لحصلت جملتان احديهما من
المعلول المعين الى غير النهاية والثانية من المعلول الذي
قبله بمرتبة الى غير النهاية فالجملة الثانية اما ان تنطبق
على الاولى عند مقابلة الجزء الاول منها بالجزء الاول من الاول
بالتوهم والثاني بالثاني والثالث بالثالث او لا تنطبق
عليها فان انطبقت عليها كان الزايد مثل الناقص وهو محال
وان لم ينطبق عليها كانت الثانية منقطعة فيكون متناهية
والاولى زادت عليها بمرتبة فيكون ايضا متناهية وقد مر

وكل ممكن صح

صناعما غير متناهيين هذا خلف وبعبارة اخرى ان الجملة
الثانية اما ان يستغرق الاولى على تقدير التطبيق اولا
يستغرقها فان كان الاول كان الزايد مثل الناقص وان كان
الثاني لزم انقطاعها فيلزم انقطاع الجملتين جميعا وبعبارة
اخرى ان الجملة الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق
على الاولى اولا يصدق عليها فان كان الاول كان الزايد
مثل الناقص وان كان الثاني كانت منقطعة من نفسها فيلزم
انقطاعها جميعا على تقدير وقد فرضناها غير متناهيين هذا
خلف الثاني لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فالمؤثر فيها
ان كانت نفس تلك الجملة كانت واجبة لذاتها وهو محال وان
كان واحدا منها كان مؤثرا في نفسه لان المؤثر في المجموع
مؤثر في كل جزء منه ولان تلك الجملة لا بد لها من علة تامة
والعلل التامة لتلك الجملة اما ان يكون نفس تلك الجملة
او داخلا فيها او خارجا عنها والاول باطل لان الشيء لا يكون
علة لنفسه والثاني باطل لان الجملة يتوقف على كل واحد
من الاجزاء فلا يكون الداخل وحده علة تامة له فتعين الثالث
والخارج عن جملة الممكنات واجب لذاته فينقطع به التسلسل
الثالث انه لو تسلسلت العلل فاما ان يكون بين هذا المعلول
وبين كل واحد من علله علل متناهية او لا يكون والثاني
محال والا لكان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية
هذا خلف فتعين الاول واذا كان بينه وبين كل واحد

من علله علل متناهية كانت علله متناهية وهو المطلوب
هذا ملخص كلامهم والكل ضعيف اما الاول فلانا لا نسلم
ان الجملة الثانية اذا لم ينطبق عليها عند المقابلة بالوهم
يلزم انقطاعها من نفسها لا بد له من برهان واما قوله
بان الجملة الثانية ان استغرقها على تقدير التطبيق يلزم
ان يكون الزايد مثل الناقص قلنا سلمنا انه يلزم ان
يكون الزايد مثل الناقص على تقدير التطبيق ولكن لم قلتم
بان ذلك ممتنع وهذا لان التطبيق امر محال والمحال جاز ان
يستلزم المحال ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه ان لم يستغرقها
على تقدير التطبيق يلزم انقطاعها على تقدير التطبيق
وهذا لان معنى قولنا اما ان يستغرقها على تقدير التطبيق
او لا يستغرقها ان الاستغراق اما ان يكون لازما للتطبيق
او لا يكون ونحن لا نسلم ان الاستغراق ان لم يكن لازما
للتطبيق يلزم انقطاعها على ذلك التقدير وانما يلزم ان
لو لزم من سلب ملازمة الاستغراق للتطبيق ملازمة
عدم الاستغراق له ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه
يلزم من الانقطاع على تقدير التطبيق الانقطاع في نفس
الامر وانما يلزم ان لو كان التطبيق واقعا واما قوله
بان الجملة الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق
على الاولى او لا يصدق قلنا لم قلتم انه ان لم يصدق عليها
انها قابلة للتطبيق عليها يلزم انقطاعها فان من الجايز

ان لا يكون قابلة للتطبيق ويكون غير متناهية لم قلنم انه
ليس لذلك لا بد له من برهان واما الثاني فلا نسلم ان المؤثر
في المجموع مؤثر في كل جزء منه وهذا لان المركب من الواجب
والممكن امر ممكن والمؤثر فيه هو الواجب لذاته وليس مؤثرا
في كل جزء منه ضرورة انه ليس مؤثرا في نفسه فلئن قال
المؤثر في المجموع المركب من احاد كل واحد منها ممكن لا بد ان
يكون مؤثرا في كل جزء منه قلنا لا نسلم فان هذا مجرد دعوى
فتمنعها الى ان ينتظم عليها البرهان واما قوله بان العلة التامة
لها اما نفس تلك الجملة او داخل فيها او خارج عنها قلنا ان
اردتم بالعلة جملة الامور التي تصدق على كل واحد منها انه
مفتقر اليه فلم قلتم بان الجملة الممتنع الجواز ان يكون علة
بهذا التفسير فان المجموع المركب من الواجب والممكن علة تامة
بهذا التفسير نفس تلك الجملة وان عنيتم به المرجح المقدم فلم
قلتم انه لا يجوز ان يكون داخلا وحده لا بد له من برهان
واما الثالث قلنا لم قلتم بانه اذا كان بين هذا المعلول وبين
كل واحد من علله علل متناهية يكون المجموع متناهيا وانما يلزم
من ذلك ان لو كان المجموع واقعا بينه وبين علة من علله
فلم قلتم بانه كذلك اللامع الثالث في ان المعلول الواحد
هل يجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان اما المعلول
الشخصي فيستحيل ان يكون له علتان مستقلتان لان المعلول
واجب الوجود عند وجود العلة التامة فلو اجتمع عليه علتان

مستقلتان لكان واجبا كل واحد منهما ووجوبه بهذه
يوجب الاستغناء عن الاخرى ووجوبه بالاخرى موجب
الاستغناء عن هذه فيلزم استغناوه عن كل واحد منهما
مع وجوبه كل واحدة منهما هذا خلف واما نوعي فلانه لو كان له علتان
فاما ان يكون لكل واحد منهما مدخل في وجوده اولا يكون فان
لم يكن يلزم ان لا يكون احدهما علة تامة وقد فرض ان كل
واحدة منهما علة تامة هذا خلف وان كان لكل واحد منهما
مدخل فيكون كل واحد منهما غير مستقلة بالتاثير وقد فرض
انهما مستقلتان لان حرارة النار لها مدخلية فاما ان يكون
النار علة لوجودها او لها مدخل في وجودها لانه لو لم يكن
كذلك فاما ان يكون للحرارة مدخل في وجودها او لا يكون والثاني
محال والا لما امكن انفكاكها عنها والاول باطل والا لقدمت
عليها بالوجود فالنارية اما علة لها استقلالا او لها مدخل
في وجودها لما ذكرناه وكيفما كان يلزم ان يكون للحرارة
علتان مختلفتان فالمعلول النوعي معلول لعلتين مختلفتين
على معنى ان بعض جزياته معلول لعلة وبعضها بعلة اخرى
ولقائل ان يقول لا نسلم انه اذا لم يكن واحد منهما علة
لوجود الحرارة له مدخل في وجوده يمكن انفكاك احدهما
عن الاخرى وانما يلزم ذلك ان لو لم يكونا معلولي علة واحدة
فان قيل الطبيعة النوعية اما ان يكون لذاتها محتاجة الى
هذه العلة او غنية عنها والثاني محال والا لما عرض لها

الحاجة والثانی کاذب فلا یکون غنیة عنها فلا یکون
معللة بعرضها قلنا لا نسلم الحصر ولا نسلم ان الطبیعة عرضت
لها الحاجة اما بها والثانی کاذب فلا یکون غنیة اما ان یکون
لذاتها بل الذی عرض لها الحاجة فرد من افراد الطبیعة واما الطبیعة
فهی لذاتها غنیة عن کل علة معینة وانما تحتاج الی علة من العلل
الا ان کل واحد منها یقتضی وجود جزئ منها فیلزم من الطبیعة لاشتمال
الجزئ علیها اللامع الرابع لز البسیط من غیر تعدد الدلالات والقوابل
والشرائط هل یکون علة لامرین ام لا احتجوا علی امتناعه بان کل
ما صدر عنه اثنان فهو مرکب ولا شئ من البسیط بمرکب فلا شئ من البسیط
یصدر عنه اثنان وانما قلنا ان کل ما یصدر عنه اثنان فهو مرکب لان
مصدریته لهذا غیر مصدریته لذلک فهذان المفهومان ان کانا داخلین
فی ذاته او احدهما داخلا لزم الترکیب وان کانا خارجین فهو مصدر لها
بمصدریته لهذا اللازم غیر مصدریته لذلک اللازم فاما ان یتسلسل
الی غیر النهایة او لا یتسلسل والاول محال والا کان بین اللازم
والملزوم اوساط بلا نهایة فنتبین عدم التسلسل فنبهی الی ما یکون کل
واحد منها او احدهما داخلا ویلزم الترکیب قلنا لا نسلم انهما لو کانا
خارجین فهو مصدر لهما وانما یلزم ذلک ان لو کانت المصدریة امرا
وجودیا فی الخارج وهذا لان المصدریة عندنا من الاعتبارات
العقلیة ولا هویة لها فی الخارج ومنهم من ادعی ان هذا المطلوب
اوبین لذاته لانا نعلم ببدیهة العقل ان البسیط من غیر تعدد
القوابل والدلالات والشرائط یستحیل لز مختلف فیضه وهو ممنوع

اللامع الخامس فی لز البسیط وحده لا یکون فاعلا وقابلا لان
اعتبار کون الشئ فاعلا غیر اعتبار کونه قابلا لان الفاعل باعتبار
کونه فاعلا مقتض وباعتبار کونه قابلا غیر مقتض فلو کان اعتبار
کونه فاعلا غیر اعتبار کونه قابلا لکان الشئ الواحد باعتبار واحد
مقتضیا وغیر مقتض وهو محال فاذن اعتبار کونه فاعلا غیر اعتبار
کونه قابلا فلو کان البسیط فاعلا وقابلا لکان له اعتباریه فاعل مقتض
وهو محال فاذن اعتبار کونه فاعلا واعتباریه قابل فیکون کل واحد
منهما خارجا او احدهما نفس الذات والاخر خارج عنه مبدا الفعل
مع مبدا القبول مرکب وکیف ما کان فلا یکون البسیط وحده مبدا
للفعل والقبول قد فرض کونه مبدا هذا خلف واعلم ان هذه الحجة
انما یدل علی ان اعتبار کونه فاعلا غیر اعتبار کونه قابلا لا علی ان
البسیط لا یکون فاعلا وقابلا وفیه النزاع اللامع السادس
فی ان القوة الجسمانیة لا یکون علة لحرکات غیر متناهیة اما الطبیعیة
فلانها لو حرکت جسما من مبدا الی غیر النهایة فرض نصف ذلک
الجسم متحرکا من ذلک المبدا بالقوة التی فیه فی غیر تلک المسافة فاما
ان یکون حرکاته متناهیة او غیر متناهیة وحرکات الکل ان بدء منه
لاستحالة الاستوا فی الحد مع الاختلاف فی الموضع فیلزم الزیادة
علی غیر المتناهی من الطرف الذی هو بها غیر متناه هذا خلف ولو
کانت متناهیة فحرکات نصف ذلک الجسم متناهیة فیکون حرکات
النصف الاخر ایضا متناهیة فیکون حرکات الکل متناهیة لان
انضمام المتناهی الی المتناهی یوجب المتناهی وقد فرضت غیر متناهیة

هذا خلف واما بقوة القسرية فلانها لو حركت جسما من مبدا الى
غير النهاية فنفرض نصف ذلك الجسم متحركا بتلك القوة من ذلك المبدا
في غير تلك المسافة وان كانت حركاته ازيد من حركات ضعفه
يلزم الزيادة على غير المتناهي وان كانت مثلها كانت الحركة لا مع
العائق الطبيعي مثل الحركة مع العائق الطبيعي هذا محال قلنا
لا نسلم انه يلزم الزيادة على غير المتناهي وانما يلزم ذلك ان لو كانت
الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل حتى يلزم الزيادة عليها ولئن سلمنا
ذلك ولكن لم قلتم بان ذلك النصف عند الانفراد اذا كانت متناهية
يكون المجموع يقتضي حركات متناهية ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان
لزم ما ذكرتم من الامور يستلزم المحال ولكن لماذا يلزم استحالة حركات
الجسم الى غير النهاية لجواز ان يكون ما ذكرتم من المجموع محالا ويكون
احد اجزائه ممكنا وبمثل هذا يتبين ضعف الحجة المذكورة في القوة
القسرية **المقالة الثالثة** يشتمل على عشرة لوامع
اللامع الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض كل ماهيتين حلت
احديهما في الاخرى فلابد ان يكون لاحديهما حاجة الى الاخرى
والا لامتنع التركيب بينهما ولئن كان المحل غنيا عن الحال من كل وجه
يسمى المحل موضوعا والحال عرضا وان كان له حاجة من وجه يسمى
المحل هيولى والحال صورة فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في
الاعيان كان لها وجود من الغير وكانت لا في موضوع وخرج عنه الوجود
اذ لا يصدق عليه انه ماهية لو وجدت في الاعيان كان له وجود لا
في موضوع اذ ليس له ماهية وراء وجوده وخرج عنه الواجب لذاته اذ ليس

وجوده عن غيره واما العرض فهو الماهية التي اذا وجدت
في الاعيان كان لها وجود من الغير وكانت في موضوع ثم الجوهر
ان كان حالا في محل يسمى صورة وان كان محلا للصورة يسمى هيولى
وان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك فهو الجوهر
المفارق وهو ان تعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس
والا فهو العقل في اثبات الهيولى والصورة الجسم المادي متصل
واحد يقبل الانفصال ويلزم من هذا ان يكون مركبا من الهيولى
والصورة وانما قلنا انه متصل واحد لانه لو لم يكن كذلك فاما ان
يكون مركبا من اجزاء لا تتجزى او من اجسام صغار كل واحد منها
لا يقبل الانفصال والاول باطل لانه لو حصل جزئين جزئين
فالوسط ان كان مانعا من تلاقي الطرفين فما به تلاقي احدهما غير
ما يلاقي به الاخر فيلزم انقسام ما لا يتجزى وان لم يكن مانعا منه
كان الطرفان متلاقيين فلا يكون هناك وسط وطرف وقد فرض
كذلك هذا خلف والثاني ايضا محال لانا نعلم بالضرورة ان كل متصل
يفرض من الماء فانه يقبل الانفصال فلا يكون مركبا من اجسام صغار
كل واحد منها لا يقبل الانفصال وانما قلنا انه يلزم من هذا ان
يكون مركبا من الهيولى والصورة لان وراء الاتصال والاول محال
لان الاتصال لا يبقى حالة عدم الاتصال والذي يقبل ذلك يبقى
حالة عدم الاتصال فالذي يقبل ذلك امر وراء الاتصال وهو المراد
من الهيولى فالجسم فيه جزءان احدهما الامر القابل للانفصال
والاتصال وهو الهيولى والثاني الصورة الاتصالية الحالة فيها

اللامع الثاني

الذي يقبل الانفصال ويوصف بعدم الاتصال
ويبقى حالة عدم الاتصال اما ان يكون
الاتصال او امرا اخر

ويقال لها الصورة الجسمية ويلزم من هذا ان يكون كل جسم مركبا
من الهيولى الغنى بذاته عن الشئ لاحل فيه فتغنى الثانى وكل جسم
مفهوم مركب من الهيولى والصورة والصورة لا تقوم بالفعل بدون
الهيولى والهيولى ايضا لا تقوم بالفعل بدون الصورة لانها لو وجدت
بالفعل بدون الصورة فاما ان يكون متحيزة او لا يكون والاول محال
لانها لو كانت متحيزة فاما ان يكون قابلة للقسمة فى الجهات كلها او لا يكون
والثانى باطل لان كل متحيز فان يمينه غير يساره واعلاه غير اسفله
فيكون منقسما فى الجهات والاول باطل لانها لو كانت منقسمة فى الجهات
كلها لكانت هى نفس الصورة او مقارنة لها هذا خلف والثانى محال ايضا
لانها لو لم يكن متحيزة لكانت مفارقة ولو كانت كذلك لما قارنها الصورة
لانها لو قارنتها فاما ان يقارنها حال كون الصورة فى الحيز او حال
كونها لا فى الحيز والثانى محال والا لو وجدت الصورة لا فى الحيز
وهو محال والاول ايضا محال لاستحالة مقارنة ما فى الحيز لما لا وجود
له فى الحيز فالهيولى لا يقوم بالفعل بدون الصورة وليست هى علة
للصورة والا لتقدمت عليها بالوجود ولا الصورة علة للهيولى والا لوجدت
قبلها ولا يستغنى كل واحد منهما عن الاخرى عن كل وجه والا لم تمتنع
التركيب بينهما فلكل واحدة منهما افتقار لى الاخرى من وجه
فالهيولى تفتقر لى الصورة فى معناها والصورة تحتاج اليها فى الشكل
وتتشخص كل واحدة منهما بالاخرى والهيولى كما لا تنفك عن الصورة
الجسمية فكذلك لا تنفك عن صورة اخرى نوعية لان الاجسام
منها ما تقبل الشكل بسهولة ومنها ما تقبل بعسر ومنها ما تمتنع عليه الشكل

او تصعب غايبه الصعوبة فهى مختلفة فى اللوازم فهذه اللوازم
اما للصورة الجسمية العامة او لصورة اخرى والاول محال والا
للزم التسلسل الى غير النهاية وهو محال مع الاختلاف فى اللوازم وهو محال
فتعين الثانى ولئن قالوا لم لا يجوز ان يكون للهيولى فيكون الجسم
مختلفا بالهيولى لا بالصورة قلنا لان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلا بذلك
لاختلاف الصور والقوة يقال على مبدا التغير اخر من حيث هو اخر والطبيعة
يقال على ما هو مبدا قريب لحركات ما هى فيه وسكناته بالذات ولقابل ان
يقول لا نسلم لزوم كل جزء من المنقبل الانفصال ثم يقول ان اردتم
بالانفصال الاثنية فلم لا يجوز ان يكون القابل له هو ماهية الاتصال
وان اردتم به عدم الاتصال فلا نسلم ان فى الوجود شيا موصوفا بعدم
الاتصال بل الموجود هو الاتصال المتقدم ويقول ايضا لا نسلم ان الصورة
الجسمية اما ان يكون غنية عن المحل او محتاجة اليه ويقول ايضا لم لا يجوز
ان يكون الهيولى يقارنها الصورة حال كون الصورة لا فى الحيز قوله
يلزم وجود الصورة لا فى الحيز وهو محال قلنا لا نسلم فان المحتاج الى
الحيز هو المجموع المركب من الهيولى والصورة وهو الجسم لا الصورة وحدها
ويقول ايضا لا نسلم ان تلك اللوازم اما للصورة والجسمية العامة او
لصورة اخرى ولم لا يجوز ان يكون سبب فاعل من خارج ولا نسلم ان
الهيولى اذا كانت قابلة لا يكون فاعلة اللامع الثالث من
اثبات الفصل الناطق وبيانه من وجوه احدها ان القوة العاقلة محل
للبسايط فتكون مجردة وانما قلنا انها محل للبسايط لان معقولاتها
اما ان يكون بسيطة او مركبة وايا ما كان ففى محل للبسايط اما اذا

كانت بسيطة فظاهر واما اذا كانت مركبة فلان ما يعقل المركب
يعقل بسايطه وانما قلنا انه يلزم من هذا ان يكون مجردة لانها لو كانت
جسمانية لكانت قابلة للقسمة فيلزم ان يكون البسيط قابلا للقسمة
لان الحال فيما يقبل القسمة لا بد ان يكون قابلا للقسمة اذ الحال في
احد جزئيه غير الحال في الاخر فيلزم قبول القسمة الثاني ان المعقولات
الكلية مجردة عن المادة فيلزم ان يكون القوة العاقلة لها مجردة
عن المادة لانها لو كانت جسمانية لكان لها وضع ومقدار مخصوص
فيكون الحال فيها مقترنا بعوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا للافراد
المختلفة بالصغر والكبر فلا يكون كليا هذا خلف الثالث ان القوة
العاقلة مدركة للوجود المطلق ويلزم من هذا ان يكون مجردة لانها
لو كانت جسمانية لزم انقسام الوجود المطلق بانقسامها فيكون كل جزء
من الوجود المطلق وجودا خاصا فيكون كل جزء من الوجود المطلق
مركبا من وجودات خاصة فيكون الجزئيات داخلة في ماهية الوجود الكلي
وهو محال والا لزم تقدمه على المتقدم على نفسه وهو محال الرابع ان
القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معا فلو كان جسما او جسمانيا
يلزم اجتماع السواد والبياض في جسم واحد وهو محال الخامس انه يلزم
احدهما لان الصورة الحالة في مادة ذلك الجزء ان كانت كافية في تعقله
كانت دايمة التعقل وان لم يكن كافية فيتوقف تعقلها اياه على حصول
صورة اخرى مستانفة وحصولها ممتنع لاستحالة حصول صورتين مختلفتين
في مادة واحدة فيلزم ان يكون دايمة اللاتعقل فعلم ان القوة العاقلة
مجردة عن البدن ولها حاجة ما الى البدن والا لما تعلقت اللامع

الرابع في اثبات النفس الفلكية حركات الاجرام الفلكية
ارادية ويلزم من هذا ان يكون لها نفوس مجردة وانما قلنا انها
ارادية لانها لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية والاول
باطل والا لكان المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وهو محال والثاني
باطل لانها لو كانت قسرية لكانت على موافقة القاسر فيلزم اشتراكها
في الجهة وفي السرعة والبطو والثاني كاذب فالمقدم مثله فعلم بان
حركاتها ارادية وانما قلنا انه يلزم من هذا ان يكون نفوس مجردة
لان حركاتها اما ان صدرت عن تعقل وتخيل صرف والثاني باطل
لان صدورها لو كان عن تخيل صرف لما بقيت على نظام مضبوط
على مرور السير والدهور الطويلة فاذن صدورها عن تعقل فلها
قوى مدركة لامور كلية والمدرك الكلي لا بد وان يكون مجردا على
ما مر فحركات الاجرام السماوية صدرت عن قوى مجردة عن المادة
وهو المطلوب ولقايل ان يقول لا نسلم انها لو كانت طبيعية
لكان المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانما يلزم ذلك ان لو لم
يكن المطلوب نفس الحركة ونقول ايضا لم قلتم بان حركاتها لو كانت
صادرة عن تخيل صرف لما بقيت على نظام مضبوط اللامع
الخامس في اثبات العقل العلة الموجدة للجسم اما ان يكون
جسما او لا يكون والاول باطل لان المؤثر في الجسم لا بد ان يفيض
منه الصورة الجسمية على الهيولى ولا شيء من الاجسام كذلك لان
الاثر الفايض عن الاجسام انما يفيض على قابل له وضع ما
بالنسبة اليها والهيولى ليس لها وضع قبل الصورة فلا يصدر

من الاجسام فالموثر في الجسم ليس بجسم فاما ان يكون موجودا في
الخارج اولا يكون والثاني باطل لان المعدوم في الخارج استحال
ان يكون علة للموجود فتعين الاول ولا يخلو اما ان يكون واجبا
لذاته اولا يكون والاول محال لان الواجب لذاته بسيط ولا شئ
من البسيط يصدر منه الجسم لانه اما ان يصدر منه كل واحد من جزئيه
بلا واسطة او يصدر منه احدهما وبواسطته يصدر الاخر والاول
محال لان البسيط لا يصدر منه الا الواحد والثاني باطل والا
لزم تقدم الهيولى على الصورة او تقدم الصورة على الهيولى وهو
محال فتعين ان لا يكون واجبا لذاته فاما ان يكون نفسا او عقلا
والاول باطل لان النفس محتاج الى الجسم لوجوهما والما تعلقت
والعلة لا تحتاج الى المعلول اصلا فالنفس ليست علة للجسم فتعين
ان يكون علة الجسم هو العقل وهو المطلوب ولانه قد ثبت ان
السلسلة التي بعضها علة وبعضها معلول من الممكنات ينتهي الى موجود
واجب الوجود لذاته فيصدر منه واحد من اثنين لا محالة فذلك
الواحد اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل والا لكان
العرض علة لما بعده فيلزم تقدمه على الجوهر فتعين الثاني
وحينئذ لا يخلو اما ان يكون جسما وهو محال لكونه مركبا او احد جزئيه
وهو باطل والا لزم تقدم الهيولى على الصورة او بالعكس وهو محال
ولا يجوز ان يكون نفسا والا لزم تقدمه على الجسم فتعين ان يكون
عقلا وهو المطلوب ولقائل ان يقول لا نسلم ان الاثر الفائض
عن الاجسام انما يفيض على قابل له وضع بالنسبة اليها لا بد له من دليل

ويقيه المقدمات ايضا ممنوعة على ما عرف اللامع السادس
في ان الجوهر هل هو جنس لما تحته ام لا المشهور انه جنس وهو غير
بقيني لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كان لها وجود من الغير وكانت لا في موضوع والماهيات التي
يصدق عليها هذا المعنى جاز ان يكون مختلفة بتمام ماهياتها فلا يجب
اشتراكها في ماهية يصدق عليها هذا الوصف فلا يجب كون الجوهر
جنسا وقيل ان الجوهر لو كان جنسا للانواع الجوهرية فلا بد ان
يكون مشتركة في الجنس ومتمايزة بالفصول والفصل ان كان عرضا
كان العرض مقوما للجوهر هذا خلف وان كان جوهرا كان مندرجا
تحت الجنس فيستدعي فصلا اخر فيلزم ان يكون للفصل فصل اخر
وهكذا الى غير النهاية فلا ينتهي الى فصل بسيط وهو محال قلنا لا نسلم
ان الفصل لو كان جوهرا لكان مندرجا تحت الجنس وانما يلزم
ذلك ان لو كان الجوهر المحمول على النوع حمل الجنس محمولا على الفصل
ايضا حمل الجنس وليس بجائز ان يكون جنسا للنوع ولا يكون جنسا للفصل
ولئن قال لو كان الجوهر جنسا لكان العقل الصادر من الواجب
لذاته مركبا من الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة الاخر
صورة فان كان كل واحد منهما صادرا عن واجب الوجود كان البسيط
مصدرا للمركب وان كان مصدر احدهما بغير واسطة وللاخر
بواسطة فيلزم تقدم المادة على الصورة او الصورة على المادة هذا
خلف قلنا لا نسلم فان من الجائز ان يصدر منه مادة مجردة ثم تفيض
عليها صورة مجردة فان البرهان لم ينتظم على ابطاله على ان بقية

المقدمات ايضا ممنوعة على ما في اللامع السابع من اقسام
العرض المشهور ان الاجناس العالية من العرض تسعة وهي
الكم والكيف والاين ومتى والوضع والاضافة والملك وان ينفعل
وان ينفعل فالكم هو الذي يقبل القسمة والتجزي لذاته والكيف
هو الذي لا يقتضي القسمة والنسبة والتجزي لذاته ولا يتوقف تصوره
على تصور غيره والاين هو حصول الشيء في المكان وهو اما حقيقي
كقولنا زيد في مكانه الذي يخصه واما غير حقيقي كقولنا في البيت
او السوق او البلد او القلم والعالم ومتى هو حصول الشيء في الزمان
المعين كقولنا الكسوف في ساعة كذا والوضع هو الهيئة التي تحصل
للشيء بسبب نسبة اجزايه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة
عنه كالقيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والاضافة هي النسبة
التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالبوة فانها تعرض للشيء
بالنسبة الى البنوة والملك هو هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به
ومنقل بانتقاله كالتعمم والتقمص وان ينفعل هو هيئة تعرض للشيء
حال كونه موثرا في غيره كالمسخن مادام يسخن والقاطع مادام يقطع
وان ينفعل هو هيئة تعرض للشيء حال تاثره عن غيره كالمتسخن مادام
يتسخن والمنقطع مادام ينقطع وكون هذه التسعة اجناسا عاليه ليس
يعني لان الماهيات التي يصدق عليها انها تقبل القسمة والتجزي
لذاتها جاز ان يكون مختلفة بتمام ماهياتها وكذا غيره من الاعراض
ومنهم من جعل النسبة جنسا للاعراض التسعي ما عدا الكم والكيف
وقال بعضهم ان العرض ان امتنع ثباته لذاته فهو الحركة وان امتنع

فان كان مقولا بالقياس الى غيره فهو النسبة وان لم يكن
كذلك فان قبل القسمة والتجزي لذاته فهو الكم والا فهو الكيف
فالاجناس العالية من الاعراض هي هذه الاربعة واما ان ينفعل
وان ينفعل فهما داخلان تحت الحركة لان الحركة ان اضيفت
الى الفاعل فهو ان ينفعل وان اضيفت الى المنفعل فهو ان
ينفعل واما سايد الاعراض فمندرجة تحت النسبة والبرهان
على شيء من ذلك ومنهم من قال ان الاجناس العالية من الاعراض
لا تنحصر في التسعة لان النقطة والوحدة خارجة عنها وهي اعراض
قلنا لا نسلم وجود النقطة والوحدة في الخارج بل في وجودهما
في الذهن فقط ولين سلمنا ذلك ولكن لا نسلم ان شيئا منها جنس
وانما يكون جنسا ان لو كان محمولا على مختلفات الحقايق حملا
ذاتيا والعرض جنسا لما تحته لانا نتصور المقدار مع الشك في عرضيته
ولو كان جنسا لاستحال ذلك ومنهم من قال الاعراض النسبية لا وجود
لها في الخارج لانها لو كانت موجودة لكانت حالة في المحل وحلولها
ايضا نسبة لها نسبة لها الى المحل فيكون حالة في المحل فيكون لها
نسبة اخرى ويودي الى التسلسل قلنا لم قلتم ان مثل هذا التسلسل
باطل لا بد له من برهان اللامع الثامن في الكم وخواصه
مثلثة الاولى قبول المساواة واللامساواة وليس ذلك لكل الجسمية
لان الجسم الصغير لا يخالف الكبير في الجسمية بل في المقدار والثانية
قبول الانقسام وهذا الانقسام قد يراد به كونه بحيث يمكن ان
تعرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الانفكاك

بحيث تحدث للجسم هويتان وهو لا يلحق المقدار لذاته لان
الملحق يجب بقاوه عند الاخر والمقدار الواحد اذا انفصل
فقد حصل مقداران وهما قبل الانفصال ما كانا موجودين بالفعل
والا لكان في المتصل الواحد متصلات كثيرة بالفعل هذا خلف
فالمقداران اذا حصلا فقد بطل المقدار الاول فلا يكون ملحوقا
بها والاشكال عليه ما مر في اثبات الهيولى الثالثة انه يمكن
ان يفرض فيه واحد عاد له سواء كان بالفعل كما في العدد او بالقوة
كما في المقدار ومنهم من زعم ان المقدار نفس الجسمية فبطلانه
ظاهر لان الجسم الواحد يتوارد عليه مقادير مختلفة مع بقاء جسميته
ولو كان نفس الجسمية لامتنع بقاء الجسمية مع زوالها والكم ان
لم يكن بين اجزائه حد مشترك فهو الكم المنفصل وهو العدد وان
كان بينها حد مشترك فان لم يكن قار الذات فهو الزمان فانه يطابق
للحركة المطابقة للجسم الواحد المتصل فيكون متصلا وان كان قار
الذات فهو المقدار وهو ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة
فهو الخط وان كان قابلا في جهتين فهو السطح وان كان قابلا
لها في الجهات الثلث فهو الثخن ويسمى الجسم التعليمي والطول
قد يراد به الامتداد كيف كان الامتداد الذي يفرض اولا
واطول الامتدادين والعرض قد يراد به البعد المقاطع للبعد
المفروض اولا واقصى الامتدادين المحيطين بالسطح والعمق
قد يراد به البعد المقاطع للبعدين المفروضين والثخن النازل
فان اريد بالطول والعرض والعمق الامتدادات فهي كميات

بالذات والا فهي كميات ماخوذة مع اضافة ما والكم بالعرض
هو الذي يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات او يكون موجودا
في الكم كالشكل فانه يقال له صغير او كبير او موجودا في محل الكم
كما يقال للبياض بانه طويل او قصير والزمان كم بالذات وبالعرض
ايضا لاضافته على الحركة المنطبقة على المسافة والحركة كم بالعرض
من جهتين فانها منطبقة على المسافة التي كم بالذات وينطبق
عليها الزمان والمعتمد في تناهي الابعاد وجهان احدهما ان
الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن ان يتوهم خطين يتحركان من
نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون البعد الاول بينهما بمقدار ما
والثاني ضعف الاول والثالث ثلاثة امثاله وهكذا الى غير النهاية
فيمكن ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل على امثال البعد الاول امثالا
غير متناهية والبعد المشتمل على امثال البعد الاول امثالا غير
متناهية بعد غير متناه فيمكن ان يكون فيما بين الخطين الموهومين
بعد غير متناه مع كونه محصورا بين الطرفين الحاصرين هذا
خلف فالابعاد متناهية الثاني ان وجود الابعاد غير المتناهية
مع وجود الحركة المستديرة ملزوم للمحال فيكون منتفيا لكن الحركة
متناهية الثاني ان وجود الابعاد غير المتناهية مع وجود الحركة
المستديرة موجودة فيلزم تناهي الابعاد وانما قلنا انه ملزوم
للمحال لانها لو وجد لامكن ان يتوهم خطا غير متناه في الابعاد
غير المتناهية وخطا اخر متناهيا خارجا عن مركز الكرة موازنا له
متحركا في التوهم مع الحركة المستديرة مع امتناع عود الخط المتحرك

حركة الكرة المستديرة ولو امكن ذلك فاما ان يمكن
عود الخط المتناهي الى وضعه الاول او لا يمكن
فان لم يمكن يلزم وجود م

معها فی التوهم الی الوضع الاول وهو محال وان امکن فاما ان یوجد
فی الخط عن المتناهی نقطة هی اول نقطة المساسة او لا یمکن
فان لم یمکن امکن عود الخط المتناهی الی الوضع الاول مع عدم
صیرورته مساسا للخط عن المتناهی وهو محال وان امکن لزم امکان
وجود نقطة فی الخط عن المتناهی موصوفة بانها اول نقطة المساسة
وهو محال لان ای نقطة نفرض فیها انها اول نقطة المساسة فانه
یوجد قبلها نقطة یکون المساسة معها قبل المساسة مع الثانیة
فیستحیل وجود نقطة هی اول نقطة المساسة ولقائل ان یقول علی
الاول لا نسلم ان الابعاد لو کانت عن متناهیة لامکن ان یمکن
یتوهم خطین یحدان من نقطة واحدة
ویتباعدان علی الوجه المذکور ولین ان یکون فیما بینهما بعد مشتمل علی امثال البعد الاول امثالا عن
سلمنا ذلک ولکن لم قلتم بانه حد متناهیة وانما یلزم ذلک ان لو حصل هناک بعد مواخر الابعاد
حتی یشتمل علی امثال الاول امثالا عن متناهیة وعلی الثانی انا لا نسلم
انه لو وجدا لامکن ان یتوهم خطین علی الوجه المذکور ولین سلمنا ذلک
ولکن لم قلتم بان ذلک یمنع وجود نقطة بالتوهم موصوفة بانها اول
نقطة المساسة قوله کل نقطة فانه یمکن ان یکون قبلها نقطة اخری
قلنا نعم ولکن لم قلتم بان ذلک یمنع وجود نقطة بالتوهم موصوفة
بانها اول نقطة المساسة لابد له من برهان ومنهم من احتج بالتطبیق
بان قال لو کانت الابعاد عن متناهیة لامکن ان یتوهم خطا یخرج
من نقطة الی عن النهایة ثم یتوهم علیه نقطة اخری بحیث یکون
البعد بینهما بمقدار ذراع فیحدث خطان عن متناهیین فالخط
الثانی اما ان ینطبق علی الاول الی عن النهایة بمقابلة اجزاء الاول

بالاول والثانی بالثانی وهلم جرا او لا ینطبق فان لم ینطبق علیه
کان متناهیا فیکون الاول ایضا متناهیا هذا خلف وان انطبق
علیه کان الزائد مثل الناقص وقد مر ضعفه فی العلل والمعلولات
ولین قال لو کانت الابعاد متناهیة ووقف شخص علی النهایة
فان امتنع ان یخرج یده فهناک جسم مانع فلا یکون النهایة نهایة
وان لم یمتنع فهناک شی یقبل الزیادة والنقصان وهو مقدار فیلزم
ان یکون فوق النهایة امتداد وهو محال ولان الجسم ماهیة لا یمتنع
نفس مفهومها من وقوعه الشرکة فیمکن وجود اجسام عن متناهیة
فیمکن وجود البعد عن المتناهی قلنا لا نسلم انه ان امتنع مدا لید
یلزم ان یکون هناک جسم مانع فان من الجایز ان یکون امتناع
مد الید لعدم الفضا ولین سلمنا ذلک ولکن لم قلتم بان تناهی الابعاد
مع وقوف الشخص علی النهایة اذا کان محالا یکون التناهی محالا
وهذا لان المحال لازم من المجموع من حیث هو مجموع ولا یلزم من
استحالة المجموع امتناع تناهی الابعاد اما قوله بان الجسم ماهیة
لا یمنع نفس مفهومها من وقوع الشرکة قلنا ولم قلتم بانه یلزم من
هذا وجود اجسام بلا نهایة دفعة فان من الجایز ان لا یکون
الماهیة مانعة من الشرکة ویکون وجودها فی ازمنة مختلفة علی انا
نقول نحن ندعی ان الابعاد عن المتناهیة لیست بموجودة فلم قلتم
بانه یلزم من امکان وجود اجسام عن متناهیة وجودها بالفعل
ولو سلم المقدار مفارقا عن المادة والا کان غنیا بذاته عن
المادة ولو کان کذلک لما حل فیها والثانی کاذب فالمقدم مثله

والمقدمتان ممنوعتان على ما قد عرفت ويفارقها في التخيل
لانه يمكننا ان نتخيل من المقدار مفارقا عن كل المواد فاذا
تخيلنا الثخن من غير ان يلتفت الى ما عداه يسمى ذلك جسما تعليميا
ولا يمكننا ان نتخيل للثخن الا متناهيا فيلزمه سطح فاذا تخيلنا
ذلك السطح من غير ان يلتفت الى شي مما يقارنه من الكيفيات
مثل اللون والضو وغير ذلك يسمى سطحا تعليميا وكذا الخط و
النقطة ثم الثخن يمكن اخذه لا بشرط شي ويمكن اخذه بشرط لا شي
واما السطح والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني لانا اذا
تخيلنا السطح فلا نتخيله الا بحيث نفرض فيه جهات فيكون ذلك
جسما لا سطحا فالسطح والخط لا يمكن ان نتخيل بشرط ان لا يكون
معه شي ويمكن اخذهما لا بشرط شي لانا نتصور الخط ونحمله على
كل خط وكذا السطح ولا يمكن ذلك الا اذا كانا ماخوذين لا بشرط
شي والسطح والخط والنقطة لا تتميز في الوضع لان النقطة لو تميزت
في الوضع لكان ما منها الى جهة غير ما منها الى اخرى فيلزم انقسامها
ولو كان للخط وضع مستقل لكان يمينه غيره يساره فيلزم انقسامه
في جهتين ولو كان للسطح وضع مستقل لكان اعلاه غير اسفله
فيكون منقسما في العمق هذا خلف

اللامع التاسع

في الكيف وهو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي
القسمة واللاقسمة اقتضا اوليا وبالعرض يتميز عن الجوهر وبالذي
لا يتوقف تصوره على تصور غيره عن الاعراض النسبية وبقولنا
لا يقتضي القسمة واللاقسمة عن الكم في محله وانما قيدنا بالاقتضا

الاولي ليندرج فيه العلم بالمعلوم الذي لا ينقسم فانه يقتضي
اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم لا لذاته والكيفية ان لم يكن
مختصة بالكميات فان كانت محسوسة فهي الانفعاليات
والانفعالات وان لم يكن محسوسة فان كانت استعدادا
نحو اللاانفعال والانفعال كالصلابة واللين والقوة
واللاقوة وان لم يكن استعدادا بل كمالا فهي الحال والملكة
وهي الكيفيات النفسانية وان كانت مختصة بالكميات
كالتربيع والزوجية فهي الكيفيات المخصوصة بالكم فانواع الكيف
اذن اربعة النوع الاول فهي الانفعالات كحمرة الخجل
وصفرة الوجل وانما سميت بذلك الاسم لانفعال الحواس
عنها اولا بخلاف الحركات والاشكال والعدد والمحسوسات
اما ملموسات او مبصرات او مسموعات او مذوقات او
مشمومات اما الملموسات فهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
واللطافة والكثافة واللزوجة والنشاشة والجفاف والبلة
والثقل والخفة اما الحرارة والبرودة فهما من اجلى الكيفيات فلا حاجة
لهما الى التعريف ومن شان الحرارة تفريق المختلفات وجمع
المتشاكلات لانها تفيد الميل المصعد بواسطة التسخين
فان المركبات لما كان تركيبها من اجسام مختلفة في اللطافة
والكثافة فكلما كان الطف كان للخفة من الحرارة فالهوا اسرع
قبولا لذلك من الما والما اسرع قبولا من الارض فالحرارة
اذا عملت في المركب بادر الاقبل لها الى التصعد قبل مبادرة

الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت راسخة
فهي الانفعاليات كحلاوة العسل
ما البحر وان كانت غير راسخة

الابطا دون العاصي فنعرض من ذلك تفريق الاجسام
المختلفة الطبايع التي حصل منها المركب ثم تحصل منها عند تفريق
تلك الاجزا المختلفة اجتماع المشاكلات بمقتضى طبايعها
وهذا انما يعرض في المركب الذي لا يكون بسايطه شديدة
الالتحام واما الذي يكون التحامه شديدا فاما ان يكون اللطيف
والكثيف فيه قريبتين من الاعتدال او لا يكون فان كان الاول
فاذا قوي تاثير الحرارة فيه حدثت فيه حركة دورية كما في الذهب
فان اللطيف اذا مال الى التصعد جذبه الكثيف الى اسفل
فحدثت الحركة الدورية وان كان الثاني فان كان الغالب هو
اللطيف تصعد واستصحب الكثيف والا فان لم يكن الكثيف غالبا
جدا اثرت النار في تليينه لا في تسييله والا فلم تقوى على تليينه
ومن اسباب حدوث الحرارة الحركة ومنهم من جعل البرودة عدم
الحرارة فيما من شانه ان يكون حارا وهو باطل لان البرودة
محسوسة ولا شي من العدم بمحسوس واما الرطوبة فهي الكيفية
التي بها يصير الجسم سهل التشكل وسهل الترك له واليبوسة
هي الكيفية التي بها يصير الجسم عسر التشكل وعسر الترك له
والرطوبة غير السيلان فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام
متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضها
حتى لو وجد ذلك في التراب كان سيالا واما اللطافة فيقال
على رقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال القريبة وتركها وقبول
الانقسام وعلى سرعة التاثر من الملاقي وعلى الشفافية ويقال

الكثافة على مقابلاتها واللزج هو الذي يسهل تشكيله ويضعف
تفريقه بل يمتد متصلا والهش بالعكس والجسم وان لم يكن طبيعته
مقتضية للرطوبة فان لم يلتصق به جسم رطب فهو الجاف و
ان التصق فان كان غايصا فيه فهو المنتفع والا فهو المبتل
والزق المنفوخ المسكر تحت الما فسرا اخذ فيه مدافعة صاعدة
والحجر المستكن يتخيل عند مخالطة الهوا للاجسام الشفافة
المتصغرة فانا نرى الثلج ابيض ولا سبب هناك الا ان اجزا
صغارا جمدية شفافة خالطها الهوا ونفذ فيها الضو وكذلك
البلور المسحوق والزجاج الصافي المسحوق يرى كل واحد منهما
ابيض لما ذكرناه وقد يكون كيفية حقيقية قايمة بالجسم كالبياض
البيض المسلوق وليس ذلك بسبب ان النار احدثت فيه الهوا
فانه يصير بعد الطبخ اثقل واما السواد وغيره من الالوان
فهي كيفيات حقيقية محسوسة واما الضو فمنه ما هو اول ومنه
ما هو ثان فان الهوا المقابل للشمس يصير مستضيئا وانه مقابل
لوجه الارض فيصير مضيا له فالضو الحاصل من المضي لذاته هو
الضو الاول والحاصل على الوجه الارض من المضي لغيره هو الضو
الثاني والذي يدل على ان الهوا يتكيف بالضو انا نرى الجو
الذي في افق الشرق وقت الصباح مضيا ولولا كيفيته به لما
صار مشاهدا والظل هو الضو الثاني والظلمة عدم الضو عما من
شانه ان يصير مستضيا ومنهم من زعم ان الضو هو اجسام شفافة
منفصلة عن المضي متصلة بالمستضي وهو باطل لانه لو كان جسما لكانت

حركته بالطبع الى جهة واحدة فلا يحصل الاستضاوه الا من
جهة واحدة والتالي كاذب فالمقدم مثله واحتجوا على كونه جسما
بان الضو متحرك وكل متحرك جسم فالضو جسم وجوابه مع الصغرى
فان المضي اذا كان غالبا سبق الى الوهم ان الضو متحرك ومنهم
من زعم ان الظلمة مانعة من الابصار وهو باطل لانه اذا جلس
شخص في غار مظلم وكان في الخارج عنه نار جلس بقربها جماعة
فانه يراهم ولو كان الظلمة كيفية مانعة من الابصار لكان المانع
من رويتهم موجودا فوجب ان لا يراهم والتالي كاذب فالمقدم
مثله وقيل ان الالوان غير موجودة في الظلمة لانا لا نراها فنعدم
الروية واما لعدمها او لكون الظلمة كيفية مانعة والثاني باطل
لما مر فتعين الاول واجيب عنه بانا نمنع الحصر فان عدم الروية
جاز ان يكون لعدم الشرط وهو الضو واما المسموعات فهي
الصوت والحرف وهو كيفية تعرض للصوت تتميز بها بعض
الاصوات عن البعض في الحدة والثقل تميزا في المسموع والسبب
الاكثري للصوت تموج الهوا وليس المراد من التموج حركة
انتقالية من هوا واحد بعينه بل حالة شبيهة بموج الما فانه امر
يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب التموج
امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع واما
القرع فانه يحوج الهوا الى ان ينفك من المسافة التي سلكها القارع
الى جنبتها بعنف شديد وكذا القلع ويلزم منهما جميعا ان ينقاد
الهوا المتباعد للتشكل والتموج الواقعين هناك ويتوقف

الاحساس بالصوت على وصول الهوا الى الصماخ لانه
يميل من جانب الى جانب عند هبوب الرياح ومن اعذا
بنوبة ووضع احد طرفيها على فيه وطرفه الاخر على صماخ انسان
وتكلم فيه بصوت عال فانه يسمعه ذلك الانسان دون الحاضرين
واذا راينا انسانا من البعيد يضرب فاما على خشبة فانا نرى
الضرب قبل سماع الصوت فدل ذلك على ان الاحساس
بالصوت يتوقف على وصول الهوا الى الصماخ والصوت
موجود في الخارج لانا اذا سمعنا الصوت ادركنا جهته ولو لم
يكن موجودا في الخارج لكان ادراكنا اياه حالة وصوله الى
الصماخ ولو كان كذلك لما ادركنا جهته واما الصدى فسببه
ان الهوا اذا تموج وقاومه جسم كجبل او جدار املس منعه حتى
انصرف الى جانبه على غير ذلك الشكل حدث من ذلك صوت
هو الصدى واما الكيفيات المذوقة فالجسم الذي هو عديم
الطعم في الحس لشدة تكاثفه لكنه اذا حلل منه اجزا يحيله احس منه
طعم كالنحاس يسمى ذلك الطعم بفاهة ويقال الفاهة على عدم الطعم
ايضا ثم الجسم لا يخلو اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا
والفاعل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة
بينهما فالحار اذا فعل في الكثيف حدث المرارة وفي اللطيف حدث
الحرافة وفي المعتدل حدث الملوحة والبارد اذا فعل في
الكثيف حدث العفوصة وفي اللطيف حدث الحلاوة وفي المعتدل
حدث القبض والمعتدل اذا فعل في اللطيف حدث الدسومة

ومن الكشف حدث الحلاوة ومن المعتدل حدث الثقافة
عن البسيطة واما المشمومات فليس لها اسما مخصوصة الا من جهة
الموافقة والمخالفة بان يقال رايحة طيبة او رائحة
او من جهة ما يقارنها من الطعوم مانه رايحة حلوة او حامضية
النوع الثاني الكيفية الاستعدادية وهي لو كانت استعدادا
شديدا نحو الانفعال يسمى قوة كالصلابة والمصاحبة ولو كان
نحو الانفعال يسمى ضعفا ولاقوة كاللين والمراضية النوع
الثالث الكيفيات النفسانية وهي لو كانت غير راسخة يسمى
حالا ولو كانت راسخة يسمى ملكة والفرق بينهما بالعوارض
المفارق دون الفصول ان الكيفية الواحدة قد يكون حالا
ثم تصير ملكة كالكتابة ولنتكلم اولا في ماهية العلم وهو حصول ماهية
الشيء مجردة عن اللواحق الخارجية والصور الكلية للجواهر وان
كانت موجودة في الموضوع في الخارج لكن يصدق على ما هيتها
انها لو وجدت في الاعيان كان لها وجود غير لها في موضوع
وكونها بحيث لو وجدت في الاعيان كان لها وجود غير لها
في موضوع لا ينافي كونها موجودة في موضوع بوجود ذهني
هي جواهر وموجودة في الموضوع في الخارج والعلم قد يكون تفصيليا
لكن علم ماهية مركبة وان كانت اجزاؤه مفصلة في العقل متميزا بعضها
عن بعض وقد يكون اجماليا لكن علم مسلما ثم غفل عنها ثم سئل عنها
فانه لحضر عنده حالة بسيطة هي مبدأ تفاصيل تلك الاشياء التي كانت
منصورة على التفصيل ولئن قال بان هذه الاجزاء اما ان يكون

معلومة مطلقا واما اذا كانت معلومة فانه يلزم ان يتميز بعضها
عن بعض على التفصيل قلنا لا نسلم انها اذا كانت معلومة يلزم ان
يتميز بعضها عن بعض وانما يلزم ذلك ان لو لزم من العلم بالشيء
العلم بامتيازه عن غيره فلم قلتم بانه يلزم منه ذلك فانه ظاهر لانه لو لزم
من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره للزم من العلم بالامتياز
العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بالشيء الواحد العلم
بامور غير متناهية وهو معلوم البطلان بالضرورة وللمعقل
حرابت الاولى التعقل بالقوة وهو عدم العقل عما من شانه ان
يعقل ويسمى العقل الهيولاني الثانية ان يحصل البديهيات ويصير
النفس مستعدة لاكتساب النظريات وهو العقل بالملكة و
الثالثة ان يحصل النظريات ويصير مخزونة بحيث يعتد النفس استحضارها
متى شاءت وهو العقل بالفعل والرابعة ان يعقل النظريات
المعقولة فلا يكون التعقل عبارة عن حصول ماهية الشيء قلنا لا نسلم
ان العاقل يكون غير المعقول فان المعقول يكون صورة لا يمتنع
الحمل عليه كثيرين ولئن سلمنا انه يكون غيره ولكن لم قلتم بان التعقل
لا يكون عبارة عن حضور ماهية وهذا لان حضور ماهية الشيء اعم
من حضور ماهية الشيء المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب
الاعم ثم اذا تصورنا شيئا واذا وجدناه بذلك يسمى علما نقليا واذا وجدنا شيئا في الخارج
واخذنا ماهيته يسمى ذلك علما انفعاليا واما كيفية حصول المعقولات
للنفس فاعلم ان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن المعقولات وهي
قابلة لها لان ما بالذات استحال زواله الا ان حصولها يتوقف

يتوقف على حصول الشرايط وارتفاع الموانع وذلك انما يكون
بكثرة الاحساس بالجزئيات والا لحصلت العلوم في مبدا
الفطرة فاذا حصل ذلك حصل الاستعداد التام لقبول المعقولات
فيحصل المعقولات بالفعل فان كان تصورا بين منها كافيا
في جزم الذهن بنسبة احدهما الى الاخر نفيا او اثباتا حصل
الجزم بمجرد ذلك وان لم يكن كافيا توقف على استخراج الوسط
الذي يحصل به نسبة احدهما الى الاخر نفيا او اثباتا ويختلف
مراتب النفوس في استخراج الاوساط بالنفس التي لها اصابة
الحدود الوسطى من غير تكلف وتقوى على ترتيبها في اسرع وقت
واقصر زمان فهي القوة القدسية ويقابلها نفس البليد الذي
لا يدرك شيا وفيما بينهما المتوسطات على اختلاف درجاتها
وللناس خلاف في ان الفكر هل يجامع العلوم النظرية اولا
فان اريد بالفكر الحركات التخيلية فهي لا تجامع العلم لانها معدات
سابقة على حصول العلم به وان اريد به العلوم المرتبة التي يحصل
من ترتيبها في العقل حصول العلم النظري فلا شك في كونها مجامعة
لها لانها موجبة لحصولها والموجب لا بد من اجتماعه مع المعلول
واختلفوا ايضا في ان العلم بالعلة هل يوجب العلم بلازمه القريب
املا فان اريد به ان تصور العلة يوجب تصور لازمها القريب فذلك
غير واجب والا للزم من تصور ماهية الشي تصور لازمها ومن
تصور لازمها تصور لازم لازمها فيلزم من تصور الماهية تصور
جميع لوازمها القريبة والبعيدة وذلك معلوم البطلان بالبديهة

وان اريد به ان تصور الماهية مع تصور لازمها القريب
مما يوجب جزم الذهن بنسبته الى الماهية فذلك حق اذ اللازم
القريب مفسر بما يلزم من تصور الماهية تصوره او بما لا يتوقف
نسبته الى الماهية في العقل على امر اخر والعلم بوجود ما له
سبب لا يحصل الا بعد وجود العلم بالسبب لان ما له سبب فهو
ممكن لذاته لا يكون وجوده راجحا بذاته فاذا نظر اليه من حيث
هو هو كان غير راجح واذا نظر الى سببه وجد راجحا وهو المطلوب
وكل ما يعلم نسبته يعلم كليا لانا اذا علمنا ان الالف موجب للبا
فقد علمنا البا وعلمنا صدوره عن الالف والبا كلي وصدوره
عن الالف كلي وتقييد الكلي بالكلي كلي فيكون المعلوم كليا
وكذا اذا علمنا ان الالف المقترن بامور كلية موجب للبا
المقترن بامور كلية فالالف المقترن لامور كلية كلي والبا
المقترن بامور كلية كلي وصدوره عن الالف المقترن بامور كلية
كلي والتقييد الكليات بالكليات لا يوجب الشخصية فالمعلوم
كلي ومن هذا تبين ان الصورة التي تحصل في العقل من الجزئي
الواقع في الخارج ويكون ابدا كلية لان تلك الصورة مركبة من
ماهية كلية مع عوارض كلية وتقييد الكلي بالكلي كلي فتلك الصورة
كلية لا يمنع الحمل على كثيرين وان كان المطابق لها في الخارج امرا
واحدا فقط والعلم يجب تغيره عند تغير المعلوم لان العلم مطابق
للمعلوم والمطابق للشي لا يطابق ما يخالفه والطبايع الكلية التي
تمتنع بغيرها استحال تغير العلم بها واما الجزئيات فلما لم تمتنع بغيرها

لجزم لا يمتنع بعين العلم بها والمعلوم النظرية وان كانت
ضرورية اللزوم عن المقدمات لكنها الحصيص ضرورية لان
الضرورة كيفية اللزوم فقط لا كيفية اللازم واختلفوا ايضا فى
ان كل مجرد هل يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها ام لا
واحتجوا على وجوبه بان كل مجرد يمكن ان يعقل وكل ما يمكن ان
يعقل يمكن ان يعقل مع غيره وكل ما يمكن ان يعقل مع غيره
يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل وكل ما يمكن ان يقارنه
صور المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه صور المعقولات
فى الخارج وكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى الخارج
وكل ما يمكن للمجردات فهو واجب الحصول لها والا لغى بالقوة
فيكون لها تعلق بالمادة فالمجرد عن المادة لا تعلق له بالمادة
هذا خلف قلنا لا نسلم لزوم كل مجرد يمكن ان يعقل فان الواجب
لذاته مجرد ويمتنع ان يعقل ولين سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان كل
ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره فانه لا يلزم من كون
الشئ ممكنا وحده ان يكون ممكنا مع غيره ولين سلمنا ذلك ولكن
لم قلتم بان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور
المعقولات بل يمكن ان يكون حالا مع غيره فى المحل ولكن لما ذا
يلزم من هذا امكان ان يحل فيه صور المعقولات حتى يلزم
امكان مقارنة صور المعقولات ولين سلمنا ذلك ولكن لم قلتم
ان كل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل يمكن ان
يقارنه صور المعقولات فى الخارج وهذا لان المغايرة فى العقل

حلولها فى العقل والمقارنة فى الخارج عبارة عن حلول احدهما
فى اخرى فلم قلتم بانه يلزم من امكان الاول امكان الثانى فلين
قال بانه اذا امكن نفس المقارنة فعند وجودها فى الخارج يمكن
نفس المقارنة قلنا نعم ولكن لم قلتم بانه يلزم من امكان نفس
المقارنة امكان حلول المعقولات فيها لجواز ان يصدق عليها
امكان نفس المقارنة بان يصدق عليها انها يمكن ان يعقل مع
غيرها ولا يمكن ان يحل فيها المعقولات ولين سلمنا ان كل مجرد
يمكن ان يعقل ولكن لم قلتم بان ما يمكن حصوله للمجردات يجب حصوله
بالفعل لما قوله لو بقى بالقوة لكان لها تعلق بالمادة لا نسلم لا بد له
من برهان ولسلكم الان فى بقية الكيفيات النفسانية والقدرة
على القوة التى تكون مبدا الافعال المختلفة والقوة مبدا للفعل
اجر من حيث هو اخر واعلق ملكة تصدر بها عن النفس فعل من غير
تقديم روية والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى
الضدين على السوية ولا كذلك الخلق واللذة ادراك الملايم من حيث
هو ملايم والالم ادراك المنافى من حيث هو كذلك والصحة حالة او
ملكة تصدر بها الافعال عن الموضوع سليمة والمرض حالة او ملكة
تصدر بها الافعال عن الموضوع غير سليمة ولا متوسط بينهما واما
سائر الكيفيات النفسانية كالفرح والحزن والحقد وامثال ذلك
فغنية عن التعريف النوع الرابع الكيفيات المختصة بالكميات
وهى اما موجودة فى المنفصل كالزوجية والفردية او فى المتصل
كالاستقامة والاستدارة والخط المستقيم هو اقصر خط يصل بين

قلناه

النقطتين فاذا اثبتنا السطرين وادرناه ايا لزعاد الى وضعه
الاول حدث الدايرة واذا اثبتنا الخط المار بمركزها وهو القطر
وادرنا نصف الدايرة الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الكرة
واذا اثبتنا سطحا متوازى الاضلاع على احد اضلاعه وادرناه
الى لزعاد ايا وضعه الاول حدث الاسطوانة واذا اثبتنا
احد الضلعين المحيطين بالقايمة من المثلث القايم الزاوية
وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط والشكل
ماعيط به حد اوحدود والزاوية متى التى عدث من اتصال احد
الخطين بالاخر لاعلى الاستقامة وليست متى من الكم لانها تبطل
عند الزيادة ولاشى من الكم كذلك فليس قال بانها من الكم بانها
تقبل المساواة والمفارقة قلنا لانسلم انه يلزم من ذلك ان يكون
كما ما من المحتمل ان يكون قبولها المساواة والمفارقة بالعرض
ان يكون محلها كما الملامع العاشر فى الاضافة المضاف
يقال بالاشتراك على نفس الاضافة والمضاف الحقيقى وعلى المجموع
المركب من معروضها معها كالاب وهو المضاف المشهورى والمضاف
خاصيتان التكافوى لزوم الوجود ووجوب الانعكاس وهو
ان عكم باضافة كل واحد منها الى صاحبه فانه كما يقال الاب الابن
فكذلك يقال الابن ابن الاب والاضافة ان كانت فى احد الطرفين
محصلة اومطلقة كانت فى الطرف الاخر كذلك فالنصف للمطلق
باذا ضعف المطلق والنصف المعين باذا الضعف المعين واما
تحصيل موضوعها فلا يقتضى حصولها فان الراسية اضافة عارضة

لعضو ما بالقياس الى ذى الراس فاذا صار ذلك العضو من حيث
هو جوهر محصلا حتى صار هذا الراس لم يلزم من العلم به العلم
بالشخص المعين الذى له ذلك الراس ومن الاضافة ما هو
متفق فى الطرفين كالمساوى والمساوى ومنها ما هو مختلف
فيها اما اختلافا محدودا كالنصف والضعف او غير محدود
كالزايد والناقص والمضافان اما ان لا يحتاجان اتصافهما
بالاضافتين الى صفة حقيقية كاليمين واليسار او محتاجا كالعاشق
والمعشوق فان فى العاشق هيئة ادراكية متى سبب الاضافة وفى
المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا او يحتاج احدهما اليه
دون الاخر كالعالم والمعلوم فان العالم لا يضاف الى المعلوم
الا لحصول صفة حقيقية فيه ولا كذلك المعلوم والاضافة تعرض للمقولات
كلها واما فى الجواهر كالاب والابن وفى الكم كالعظيم والصغير والقليل
والكثير وفى الكيف كالاسود والابيض وفى الاضافة كالاقرب
والابعد وفى الاين كالاعلى والاسفل وفى متى كالاقدم والاحدث
وفى الوضع كالاشد انصبابا واحنى وفى الملك كالاعرى والاكسى
وفى الفعل كالاقطع والاصرم وفى الانفعال كالاشد سخنا
وتقطعا والمتقدم على الشى قد يكون بالزمان كتقدم الاب
على الابن وقد يكون بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وقد يكون
بالعلية كتقدم ضوء الشمس على ضيائها استنادية او قد يكون بالرتبة
وهو الذى يكون اقرب الى مبدا معين بالفرض كتقدم النوع
الذى مع الجنس السافل على النوع الذى فوقه اذا ابتدء من النوع السافل

وقد يكون بالشرف كتقدم العالم على الجاهل والمتتاليتان
هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانت
متفقة في تمام النوع كبيت وبيت او مختلفة كصف من حجر
وشجر ويقال بهما المتشافعان ايضا والمتماسان هما اللذان
يختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما والتام هو ان يحصل
له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا وهو الحامل ايضا فان كان
تمام غيره حاصلا منه فوق التمام والمكتفي هو الذي اعطي
ما به يتمكن من تحصيل [illegible] كالنفوس السماوية والناقص ما لا يكون
كذلك واما سائر الاعراض النسبية فقد سبق تعريفها وليس فيه
ابحاث زائدة واما ذكر انتفائها عن الخارج فقد سبق الجواب عنه

المقالة الرابعة يشتمل على خمسة لوامع اللامع الاول

في ان مبدا كل موجود من الموجودات موجود واحد واجب
لذاته اعلم ان جملة الموجودات من حيث تلك الجملة ليست واجبة
لذاتها لافتقارها الى الغير فهي ممكنة لذاتها فوجودها من
مرجح متقدم عليها بالوجود وذلك المرجح ليس خارجا عنها اذ
الخارج عنها معدوم والمعدوم لا يكون مرجحا للموجودات
فهو داخل فيها فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته والثاني
باطل لانه لو كان ممكنا فان كان علة لعلته اما بواسطة او بغير
واسطة كان متقدما عليها وهو محال وان لم يكن علة كان غيره
مستقلا بايجاد علته ويكون المرجح للجملة هو مع غيره فلا يكون هو
مرجحا هذا خلف فتعين كونه واجبا لذاته والاشكال عليه ما مر

قلنا لا نسلم ان الممكنين ينتجان وانما يكون كذلك ان لو حصل
[illegible] الاصغر تحت الاوسط بالفعل ولئن قال بان الاكبر
ممكن للاوسط والاوسط ممكن للاصغر والممكن للممكن للشيء ممكن
له قلنا لم قلتم ان الاكبر اذا كان ممكنا لما ثبت له الاوسط بالفعل
والاوسط ممكن للاصغر يكون الاكبر ممكنا للاصغر فانما يكون
كذلك ان لو كان ما ثبت له الاوسط بالفعل ممكنا للاصغر فانه
يلزم من امكان الاوسط للاصغر امكان ما ثبت له الاوسط
بالفعل للاصغر ليلزم ما ذكرتموه واما قوله كل نطفة يمكن ان يكون
انسانا قلنا لا نسلم وهذا لان الذات التي هي نطفة بالفعل
يمتنع ان يكون انسانا بل يمكن ان يزول صورة النطفة عن المادة
ويحصل فيها الصورة الانسانية ولا يلزم من ذلك امكان صدق
الانسان على الذات التي هي نطفة بالفعل واما الرابعة
قلنا لا نسلم ان الصغرى الدائمة مع الضرورية المشروطة تنتج
ضرورية مطلقة بل تنتج دائمة وهذا لان الكبرى تدل على ان الاكبر
ضروري بشرط وجود الاوسط والاوسط دائم بدوام ذات
الاصغر فيكون الاكبر بدوام ذات الاصغر مشروطا بشرط وجود
الاوسط ولا يلزم من ذلك ان يكون الاكبر ضروريا للاصغر
مطلقا واما الخامسة قلنا ان اخذتم موضوع القضية بحسب
الوجود الخارجي فلا نسلم ان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية
جسم وانما يكون كذلك ان لو كان للقضية موضوع وكذا ان اخذتم
بحسب الحقيقة وقيدتم الموضوع بامكان الوجود وان اخذتم

بحسب الحقيقة بحيث يدخل فيه الممتنع فاللازم حق واما السادسة
قلنا لم قلتم بانه اذا صدق قولنا كلما كان واجب لذاته وشريكه
موجودين فالواجب لذاته موجود يلزمه قد يكون اذا كان الواجب
لذاته موجودا فهو شريكه موجودين وانما يلزم ذلك ان لو كانت
الموجبة المتصلة منعكسة موجبة متصلة ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم
بانه يصدق قولنا ان الواجب لذاته موجود مع كل امر لا يلزم
من افتراضه محال بل الواجب لذاته موجودا بما مع كل امر
موجود في نفس الامر ولم قلتم بانه يلزم من ذلك وجود نقيض كل امر
من افتراضه به محال واما السابعة فلا نسلم انتاج المتصلتين في الشكل
الثالث وانما ينتجان ان لو كانت المتصلة منعكسة فلم قلتم انها
منعكسة لا بد له من برهان واما الثامنة فلا نسلم انه اذا صدق
قولنا كلما كان المقدار المجرد موجودا فهو بعد فهو في مادة ينتج كلما
كان المقدار المجرد موجود فهو في مادة وانما يلزم ذلك ان لو كان
الحدان في جزء المتصلة والحملية ينتج نتيجة متصلة ولئن سلمنا ذلك
ولكن لم قلتم بان استلزام الوجود في مادة محال وهذا لان وجود
المقدار المجرد عندنا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال واما
التاسعة قلنا لا نسلم صدق قولنا كلما هو واجب الوجود لذاته
ولزوم لشريكه فهو واجب الوجود لذاته وانما يصدق ذلك ان
لو كانت القضية لها موضوع وان اخذ موضوع القضية بحيث
يدخل فيه الممتنع كانت المقدمتان صادقتين وقد يكون النتيجة
الكاذبة الموضوع ايضا صادقة وهي قولنا بعض الواجب لذاته

والواجب لذاته واحد لانه لو حصل اثنان لكانا مشتركين
في وجوب الوجود ووجوب الوجود نفس ماهيته ولجب الوجود
يلزم اشتراكهما في الماهية ولا بد ان يمتاز كل واحد منهما عن
الاخر بامر من الامور فما به الامتياز ان كان فصلا كان
كل واحد منهما مركبا من جنس وفصل وكان مفتقرا في اجزائه
الى من غيره والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته
ممكن لذاته هذا خلف ولانه لو كان مركبا من الجنس والفصل
فان كان الجنس علة للفصل كان الفصل لازما للجنس هذا خلف
وان كان الفصل علة للجنس كانت الماهية الواجبة لذاتها
معلولة للفصل وهو محال وان كانا معلولي علة واحدة كان
الواجب لذاته معلولا وهو محال وان لم يكن كذلك امتنع التركيب
بينهما وقد فرضنا التركيب هذا خلف وان كان بالعين فالتعين
ان كان معلول الماهية كان لازما لها هذا خلف وان كان معلول
سبب منفصل كان الواجب لذاته محتاجا الى غيره وهو محال
ولانه لو حصل اثنان واجبا الوجود لكان كل واحد منهما مركبا مما به
الامتياز ومما به الاشتراك فالواجب لذاته مركب وهو محال
ولان التعين لو كان معلول الماهية كان نوعه منحصرا في شخصه
وقد فرضنا التعدد هذا خلف وان كان معلول غيره كان الواجب
لذاته معلولا وهو محال ولان التعين ان كان علة للماهية للشركة
كان الواجب لذاته معلولا ولو كان الواجب لذاته علة له يلزم
وجود العلة مع عدم المعلول فان كانا معلولي علة واحدة كان

الواجب لذاته معلولا هذا خلف واذا ثبت ان الواجب لذاته
واحد وقد ثبت ان التسلسل في العلل محال بل لا بد من انتهائها
الى موجود واجب الوجود لذاته وجب ان يكون مبدأ كل
موجود من الموجودات واحدا واجبا لذاته وهو المطلوب
ولقايل ان يمنع كون وجوب الوجود نفس ذات واجب
الوجود فانه عبارة عن عدم الافتقار الى الغير واذا كان كذلك
فلا يلزم من اشتراك الكل في وجوب الوجود اشتراك الكل في الماهية
ولبين قال مرجح جملة الموجودات ليس واحدا من الجملة لان
الجملة متوقفة على غير واحد منها فلا يكون المرجح واحدا ولان
المرجح هو الذي اذا فرض مع عدم غيره وجب وجود المعلول
وواحد من الجملة اذا فرض مع عدم غيره لا يجب وجود الجملة
فلا يكون الواحد مرجحا لها قلنا لا نسلم ان الجملة ان كانت متوقفة
على غير واحد منها لا يكون المرجح واحدا منها وانما يلزم ذلك ان
لو لم يكن مرجحا لكل واحد منها اما بواسطة او بغير واسطة كان
مرجحا للجملة واما قوله بان المرجح هو الذي اذا فرض مع عدم
غيره وجب وجود المعلول قلنا لا نسلم بل المرجح هو الذي اذا
فرض مع عدم غيره الذي ليس معلولا له وجب وجود المعلول
وكل واحد من الجملة ما عدا الواجب لذاته معلول له فاذا فرض
الواجب لذاته مع عدم واحد منها كان المفروض هو المرجح
مع عدم غيره الذي هو معلول له فلا جرم لا يجب وجود المعلول
فلبين قال لو كان مبدأ جملة الموجودات موجودا واجبا لذاته

فاما ان يكون الوجود نفس الماهية او زايدا عليه والاول باطل
لان الوجود متعدد والمتشخص من الواجب لذاته كذلك والثاني
ايضا باطل لان الوجود لو كان زايدا كان فاعلا للوجود
وقابلا له فيلزم التركيب في ذاته قلنا لا نسلم وهذا لان الجهة
الفاعلية هي الماهية والقابلية لازمة لتلك الماهية فيكون للماهية
لازمان احدهما بلا شرط وهو القابلية والاخر بشرط القابلية
وهو الوجود فلبين قال لو كانت القابلية لازمة لها لكان
فاعلا لتلك القابلية وقابلا لها فيكون له قابلية اخرى ويكون
بين الماهية والوجود قابليات بلا نهاية قلنا لا نسلم وانما يلزم
ذلك ان لو كانت القابلية صفة وجودية فلم قلتم انه كذلك لا بد له
من برهان

الفصل الثاني في صفات جلاله الواجب

لذاته لبين الجوهر لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كان وجودها من الغير لا في موضوع والمتشخص من الواجب لذاته كذلك
وليس بعرض لاستحالة افتقاره الى الغير وليس مادة لصورة
والا لكان وجوده محتاجا الى غيره ولا صورة لمادة والا لتوقف
تشخص على المادة ولانه يلزم ان يكون الغني بالذات حالا
بالعرض وهو محال ولا جسما والا لكان مركبا من مادة وصورة
ولا نفسا والا لتوقف بوجه على المادة ولا عقلا والا لكان ممكنا
لذاته وهو عالم بذاته لان ذاته هوية مجردة حاضرة له فيكون
عالما بها اذ العلم بالشيء هو حصول ماهيته المجردة ويعلم الاشياء
بذاته لانه يعلم ذاته وهو مبدأ تفاصيل الموجودات فيكون عنده

او بسيط موصبدا تفاصيلها فيكون عالما بها علما اجماليا
والاشكال على المقدمات ماسبق اللامع الثالث
في كيفية فيضان الممكنات عنه الامكان اللازم لماهية الممكن
لو كان كافيا في فيضانه عن الواجب لذاته وجب دوامه والا
لكان اختصاصه ببعض الاوقات دون البعض ترجيحا
بلا مرجح وهو محال ولو لم يكن كافيا لزم توقفه على امر ما وذلك
الامر ان كان ازليا لزم دوامه ايضا لما مر وان كان حادثا
كان لهذا الشيء امكانان احدهما الامكان اللازم لماهيته والثاني
الاستعداد التام وهو الذي يحصل عند اجتماع الشرايط وارتفاع
الموانع وذلك يتوقف على حدوث حادث والا كانت العلة التامة
حاصلة له فيلزم دوامه وذلك الحادث يتوقف على حادث اخر فيكون
قبل كل حادث حادث اخر الى غير النهاية ويكون هذه العلميات
امور متجددة على سبيل الانقضاء فيكون قبل كل زمان زمان الى غير
النهاية فيلزم من دوام الزمان ودوام الحركة الحافظة له ودوام موضوع
متحرك ولقايل ان يمنع كون هذه القبليات امورا متحققة ولئن قال
لو توقف كل حادث على حادث اخر لكان الحادث السابق جزأ من
العلة التامة فيلزم وجوده عند وجود المعلول فيلزم اجتماع الحوادث
دفعة وهو محال قلنا ان اردتم بالعلة التامة المؤثر مع الشرايط
المعدة فلا نسلم انه يلزم وجود الشرط المعد عند وجود المعلول
وهذا لان وصول الجسم الى وسط المسافة شرط بعد لوجود الجسم
في حيزه الطبيعي وليس موجودا عند وجود المعلول وان اردتم

به المؤثر بعد سبق الشرايط المعدة فلا نسلم ان الشرط المعد من
جزء العلة التامة بهذا القسم اللامع الرابع في ترتب
الموجودات على راي الحكما قالوا ان تسلسل العلل الى غير النهاية
محال فلا بد من مبدا واجب الوجود ووجوده نفس ذاته اذ لو كان
زايدا لكان وجوده ممكنا فيكون له مؤثر مغاير فيكون الواجب
لذاته محتاجا الى غيره فالواجب لذاته وجود مجرد فيستحيل تعدده
لان الاشتراك في الوجود المجرد بدون الامتياز محال فالواجب
لذاته واحد فالممكنات كلها مستندة اليه ولا يقوم بذاته صفة
والا كان فاعلا وقابلا وهو محال وهو واجب من جميع جهاته
اي لا يتوقف حالة من احواله على غيره لان ذاته اما ان كانت
كافية في جميع احواله او لم يكن واثاني باطل لانه لو توقف حالة
من احواله على غيره كان حصولها بحصوله وغيبتها بغيبته وذاته
متوقفة على وجود تلك الحالة او على عدمها فيكون متوقفة على الغير
والمتوقف على الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا
خلف وهو بسيط لا يصدر منه الا الواحد وذلك الواحد لا بد ان
يكون عقلا لما عرفت والعقول لا بد ان يكون متكثرة لان الاجسام
لا بين بعضها علة للبعض لانه لو كان كذلك فاما ان يكون المحوي
علة للحاوي او بالعكس والاول باطل لان الصغر لا يكون علة
للكبر والثاني باطل والا كان وجوب وجود المحوي متاخرا
عن وجوب وجود الحاوي فيلزم ان يكون مع وجوده امكان عدم
المحوي فيمكن وجود الحاوي مع عدم وجود المحوي فيمكن ان يكون

داخله قابله للزيادة والنقصان فيكون مقدارا مجردا فيلزم امكان
وجود المقدار المجرد لذاته هذا خلف واذا لم يكن الاجسام بعضها
علة للبعض فكل جسم عقلي فالعقول متكثرة ولان حركات الافلاك صيدا
ارادية لما عرفت فاما ان يكون لارادة اخرى او لارادة امر
كلي والاول محال والا لوجب انقطاعها عند حصوله فيلزم انقطاع
الزمان فتعين ان يكون لارادة امر كلي فالمطلوب اما ان يكون
ذاتا مجردة او التشبه بامر مجرد دون تحصيل الكمال والاول محال
لان الذات المجردة استحال ان تحصل لغيرها فتعين ان يكون
متشابهة في سرعة الحركة وبطوها وفي الجهة والثاني كاذب فالمقدم
صدق الثاني في الوجود عقول متكثرة والعقل الصادر عن المبدا
الاول يلزمه الامكان لذاته والوجود من العلة وله ماهية جوهرية
فيصدر منه باحد هذه الاعتبارات الهيولى الفلكية وبواسطة
الهيولى الصورة الفلكية ويصدر بالاعتبار الاخر عقل اخر وبالاعتبار
الثالث النفس الفلكية ويصدر ايضا عن العقل الثاني على هذا الوجه
عقل اخر وهكذا الى ان ينتهي الى عقل اخير فيصدر منه هيولى
العالم العنصرية وصورها وقواها وعرض للهيولى بواسطة الحركات
المختلفة استعدادات مختلفة ويصدر بواسطة استعدادات
انواع الكائنات هذا ملخص كلامهم وان كل ضعف اما قوله بان
وجود الواجب لذاته نفس ماهيته قلنا لا نسلم واما الحجة المذكورة فيه
فقد سبق الجواب عنها واما قوله بانه لو تقرر في ذاته صفة لكان فاعلا
وقابلا وهو محال قلنا لا نسلم فان من الجايز ان يكون القابل ماهيته

والفاعل وجوده بشرط القابلية اذ الوجود زايد على ماهيته على
ما مر واما قوله بان ذاته اما ان يكون كافية فيما له من الاحوال
او لم يكن كافية قلنا لم قلتم بان الثاني باطل قوله بان ذاته لو لم يكن
كافية لكان حالة من احواله متوقفة على الغير وذاته متوقفة اما
على وجودها او على عدمها قلنا لا نسلم فانها مستلزمة لاحدهما ولا يلزم
من كونها مستلزمة لاحدهما توقفها على احدهما واما قوله بان الاجسام
لو كانت بعضها علة للبعض فاما ان يكون المحوي علة للحاوي او
بالعكس قلنا لم لا يجوز ان يكون المحوي علة للحاوي واما قوله
بان الصغير لا يكون علة للكبير قلنا لا نسلم لا بد له من برهان
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يكون الحاوي علة للمحوي قوله
بان وجوب وجود المحوي يكون متاخرا عن وجوب وجوده
فيكون مع وجوب وجوده امكان عدمه قلنا لم قلتم ان امكان
عدمه اذا كان مجامعا لوجوده يلزم امكان المجموع المركب من
عدم المحوي مع الحاوي فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا
لشيء اخر ويكون حصوله بالفعل معه محالا فان امكان كتابة زيد
مجامع لعدم كتابته وحصول الكتابة معه بالفعل محال واما قوله
بان المطلوب اما ذات مجرد او التشبه بامر مجرد قلنا لا نسلم
الحصر ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان المتشبه به لو كان ذاتا
واحدة لكانت الحركات متشابهة في السرعة والبطوء لا بد له من
برهان ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان كل جسم يفتقر في وجوده
الى عقل ولم لا يجوز ان يكون الواجب لذاته يصدر عنه عقل

ويشترط ذلك العقل يصدر عنه جسم ويشترط ذلك الجسم يصدر عنه
جسم اخر وهكذا الى ان تحصل جميع الاجسام واما منع بقية
المقدمات فقد سبق السادس الخامس فى الطريقة التى سلكها
المليون فى مبدا العالم وصفته وكيفية فعله احتجوا على اثبات
الصانع بوجوه احدها ان العالم حادث وكل حادث فله محدث
فللعالم محدث واما قلنا ان العالم حادث لوجهين احدهما انه ممكن
وكل ممكن حادث لان كل ممكن فله مؤثر والثانى بيانه اما ان يكون
حالة الحدوث اولا حالة الحدوث والثانى باطل لانه لو لم يكن حاله
الحدوث فاما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم والاول
باطل لان اثر حالة الوجود احاد للوجود وتحصيل الحاصل
وهو محال والثانى محال لانه يستلزم الجمع بين الوجود والعدم
فتعين ان يكون اثر حالة الحدوث فيكون كل ممكن حادث
الثانى ان الاجسام لو كانت ازلية فاما ان يكون فى الازل متحركة
او ساكنة والقسمان باطلان اما الاول فلانها لو كانت متحركة
فى الازل والحركة من حيث هى هى تقتضى المسبوقية بالعدم والازل
ينافى المسبوقية بالعدم فيلزم الجمع بين المتنافيين واما الثانى
فلانها لو كانت ساكنة فى الازل لامتنعت الحركة عليها لان السكون
اما ان يتوقف على شرط حادث او لا يتوقف والاول محال
لان الموقوف على الحادث حادث والسكون الازلى ليس بحادث
فلا يكون موقوفا على شرط حادث فتعين الثانى واذا لم يتوقف على
شرط حادث كان حاله ما يتوقف عليه السكون حاصلا فى الازل

فيلزم وجوب وجوده بعلته فيمتنع زواله واذا امتنع زواله
السكون امتنعت الحركة والثانى كاذب لان كل جسم نفرض فاما
ان يكون مركبا او بسيطا واياما كان لا تمتنع حركته اما اذا كان
مركبا فلانه حينئذ يكون مجتمعا من البسايط والبسايط يمكن عودها
الى الاحياز الطبيعية فيصح الحركة عليها واما اذا كان بسيطا فلان
يصح على احد جانبيه يصح على الجانب الاخر والا لاختص احدهما
بخاصة ليست للجانب الاخر فلا يكون متشابهة الطبيعة فلا يكون
بسيطا واذا صح على احد جانبيه ما يصح على الجانب الاخر امكن ان يصير
يمينه يسارا وبيادره يمينا فيصح عليه الحركة الثانى ان العالم متناه
فيكون مخصوصا بمقدار معين وشكل معين وذلك المقدار والشكل
اما ان يكونا للجسمية او لاحد جزئيها او للصورة النوعية او لسبب
من خارج والاول والثانى باطلان والا لكان كل جسم مخصوصا
بذلك المقدار وذلك الشكل فتعين الثالث او الرابع واياما كان
يلزم ان يكون للعالم سبب خارج عنه اما على القسم الرابع فظاهر
واما على القسم الثالث فلان تلك الصورة النوعية اما ان يكون
للجسمية او لاحد جزئيها او ليست خارج والاول والثانى باطلان
فتعين الثالث وهو المطلوب الثالث لان المؤثر فى تكون النطفة
انسانا اما ان يكون هو الطبيعة او سببا من خارج والاول باطل
لان النطفة اما ان يكون متشابهة الاجزاء او لا يكون فان كانت
متشابهة الاجزاء وجب ان تكون الانسان على شكل الكرة لان
البسيط يجب ان يكون شكله كريا لانه لو كان مضلعا او مخنيا لكان

بعض جوانبه مختصا بجهة وبعضها بجهة اخرى فيكون ذلك
ترجيحا بلا مرجح وان لم يكن متشابهة الاجزاء وجب ان يكون
بسايطه كرية الشكل فوجب ان يكون الانسان على شكل كراه
مضموم بعضها الى بعض هذا خلف فالموثر فيه سبب مرجح خارج
وهو المطلوب واحتج على توحيد الصانع بانا لو فرضنا اثنين
واراد احدهما حركة زيد والاخر سكونه فان وقع مرادهما يلزم
الجمع بين الحركة والسكون وان لم يقع يكون احدهما عاجزا فلا يكون
الاله قادرا هذا خلف ثم قالوا الصانع لابد ان يكون فاعلا
بالاختيار اى لا يجب صدور الاشياء منه بل يصح تركها لانه اما ان
يكون فاعلا بالاختيار او موجبا بالذات والثانى باطل لوجهين
احدهما انه لو كان موجبا بالذات لكان وجود العالم لازما
لوجوده فيكون ازليا والثانى كاذب لما مر الثانى انه لو كان
موجبا بالذات يلزم من دوامه دوام معلوله الاول ومن دوام
معلوله الاول دوام معلوله الثانى وهلم جرا فيلزم دوام جملة
المعلولات فلا يكون فى العالم تغير وحدوث اصلا والثانى
كاذب فالمقدم مثله واحتجوا على كونه عالما بانه فاعل بالاختيار
فيكون قاصدا الى ايجاد الموجودات والقصد الى ايجاد الشئ
بدون تصوره محال فيلزم ان يكون عالما بالاشياء واحتجوا على
انكار العقول والنفوس بانه لو وجد اشياء متكثرة غير متحيزة ولا حالة
فى المتحيز فان اشتركت فى الماهية كان الواجب لذاته مشاركا
لغيره فى الماهية هذا خلف فان لم يشتركا كان هذا الوصف معللا

بعلتين وهو محال لاستحالة تعليل الشئ الواحد بعلتين مختلفتين
هذا ملخص كلامهم والكل ضعيف اما قوله فان الناقش حالة الوجود
اعاد للموجود وتحصيل الحاصل قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان
المؤثر معطيا لوجود اخر حالة الوجود حتى يلزم منه وجود مستانف
وليس كذلك بل المؤثر حالة الوجود مرجح وجود الماهية على عدمها
ويكون له تقدم بالذات لا بالزمان وذلك لا يقتضى ايجاد الموجود
والذى يدل على ان الناقش حالة الوجود ان الناقش اما ان يكون
حالة الوجود او حالة العدم اذ لا واسطة بينهما وليس حالة العدم
فتعين ان يكون حالة الوجود فلنا لم لا يجوز ان يكون الناقش
حالة الحدوث ويكون حالة الحدوث حالة اخرى حالة الوجود
والعدم قلنا حالة الحدوث اما ان يكون حالة الوجود او حالة
العدم اذ لا واسطة بينهما بالضرورة وكيف كان فالناقش اما
حالة الوجود او حالة العدم اما قوله بان الجسم لو كان ازليا
فاما ان يكون متحركا او ساكنا قلنا لم لا يجوز ان يكون متحركا قوله
بان الحركة تقتضى المسبوقية بالعدم والازل المسبوقية بالغير
قلنا نعم ولكن لم قلتم بان الحركة اذا كانت مسبوقة بالغير وكان
الجسم ازليا يلزم الجمع بين المتنافيين وهذا لان الجسم يكون
دائم الوجودية وارد عليه حركات متعاقبة لا اول لها ولا تالى
بينها فلئن قال لو كان الجسم ازليا ومتحركا ازليا لكانت الحركة
لازمة للجسم فيكون المسبوق بالغير لازما لما ليس مسبوقا بالغير
وهو محال قلنا ان اردتم بكون الحركة لازمة له ان حركة بعينها

يكون لازمة له فهو ممنوع وان اردتم به ان الجسم الازلي يتوارد
عليه حركات متعاقبة لا اول لها فلم قلتم لن ذلك محال ولئن قال
بان مسمى الحركة يكون لازماله وهو محال قلنا ان اردتم بلزوم
المسمى له انه يصدق عليه في كل حال من الاحوال انه موصوف
بالحركة فمسلم ولكن لم قلتم ان ذلك محال وان اردتم بان مسمى الحركة
منفك عن المعين يكون لازمة له فهو ممنوع وان اردتم به العقد
المشترك بينهم متعاقب الاشخاص فلم قلتم ان ذلك غير جايز و
لئن سلمنا انه لا يجوز ان يكون متحركا في الازل ولكن لم لا يجوز
ان يكون ساكنا قوله لو كان ساكنا لامتنعت الحركة عليه
قلنا ان اردتم به انه يمتنع الحركة عليه لذاته فهو ممنوع وان
اردتم به انه يمتنع الحركة عليه بشرط وجود الموجب للسكون
فهو ممنوع ايضا قوله بان السكون اما ان يتوقف على شرط
حادث او لا يتوقف على شرط حادث قلنا لم قلتم بانه اذا لم يتوقف
يمتنع زواله فان من الجايز ان يكون مشروطا بعدم حادث من
الحوادث فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرط السكون فيه
فيزول السكون ولئن سلمنا انه يمتنع الحركة بشرط وجود الموجب
واما قوله بان العالم متناه فيكون مخصوصا بمقدار معين وشكل
معين وذلك المقدار والشكل اما ان يكونا للجسم او لاحد جزيه قلنا
لم قلتم انه لو كان لاحد جزيه لكان كل جسم موصوفا بذلك المقدار
والشكل بعينهما وانما يلزم ذلك ان لو كان صوب الاجسام مشتركة
بينها فان من الجايز ان يكون صوب الاجسام الفلكية مخالفا لصوب

العناصر بالماهية ويكون هيولات الافلاك مخالفة بالماهية
فلا يلزم من اتصاف الجسم الذي هو بمقدار معين اتصاف غيره
من الاجسام بذلك المقدار واما قوله بان النطفة اما ان تكون
متشابهة الاجزاء او لا تكون قلنا لم قلتم بانها لو لم تكن متشابهة
الاجزاء وجب ان يكون الانسان على شكل كرات مضموم بعضها
الى بعض ولم لا يجوز ان يكون امتزاج الطبايع بعضها ببعض
منع حصول الشكل الكري لكل واحد منها ولئن سلمنا ان العالم
الجسماني لا بد له من سبب ولكن لم قلتم بان ذلك السبب يكون
واجبا لذاته حتى يلزم انتهاء الممكنات الى مبدا واحد قلنا لئن
قلت بان ذلك السبب اما ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب
وان كان ممكنا لذاته افتقر الى سبب اخر والدور والتسلسل
باطلان فينتهي الى مبدا واجب الوجود لذاته قلنا اذا افتقر
ذلك الى ابطال الدور والتسلسل فلا حاجة ما ذكرتم من التطويلات
ولئن قال ما ذكرتم لا توجب له فانا ذكرنا طريقا مفضيا الى
المطلوب فلا يجب علينا الا التفات الى ما ذكرتموه قلنا نحن
نمنع المقدمات التي ذكرتموها ونبين الغلط فيها على الوجه الذي
مر حتى يعلم ان المفضي الى المطلوب ليس الا ابطال الدور والتسلسل
واما قوله لو فرضنا الهين وارادا احدهما حركة زيد والاخر سكونه فان
وقع مرادهما لزم الجمع بين الحركة والسكون وان لم يقع يلزم
ان يكون احدهما عاجزا قلنا نسلم ان فرض الهين مع اختلاف
الارادة يلزم منه المحال ولكن لما ذا يلزم من هذا ان يكون الاله

واحدا بل يلزم انتفا المجموع المركب من وجود الهين مع ارادة
احدهما حركة زيد والاخر سكونه ولا يلزم من انتفا المجموع انتفا
الهين لجواز ان يكون انتفاوه بانتفا الجز الاخر اما قوله بان
الصانع لو كان موجبا بالذات يلزم ازلية العالم واللازم
منتف قلنا لا نسلم واما الوجوه الدالة عليه فقد مت ضعفها
اما قوله لو كان موجبا بالذات يلزم دوامه دوام معلوله ومن
دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع معلولاته
قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان جميع معلولاته قابلة
للدوام وهذا لان من جملة معلولاته الحركة والحركة لا تقبل
الثبات فاذا وجدت يجب انعدامها ويصير انعدامها معدا لغيرها
من الحركات فيلزم التغير في العالم اما قوله بانه فاعل بالاختيار
فيكون قاصدا الى ايجاد الموجودات قلنا لا نسلم انه فاعل
بالاختيار واما الحجة الدالة عليه فقد مت ضعفها اما قوله لو
وجدا شيا كثيرة غير متحيزة ولا حالة في المتحيز لكانت مشاركة للباري
في هذا الوصف فان اشتركت في الماهية يلزم تكثر واجب الوجود
وان لم يشترك كان هذا الوصف معللا بعلتين قلنا لا نسلم وانما
يلزم ذلك ان لو كان هذا الوصف امرا وجوديا ولين سلمنا ذلك
ولكن لم لا يجوز تعليل الوصف الواحد بعلتين مختلفتين واما الحجة
المذكورة فيه فقد مت ضعفها في العلل والمعلولات المقالة
الخامسة يشتمل على خمسة لوامع اللامع الاول
في ان النفس الناطقة هل هي حادثة ام لا احتجوا على حدوثها بانها

لو كانت موجودة قبل البدن عاما ان يكون واحدة او متكثرة
والاول باطل لانها لو كانت واحدة فبعد التعلق بالابد
ان يثبت واحدة كان نفس زيد بعينها نفس عمرو وكل ما يعلمه
زيد وجب ان يعلمه عمرو وهذا خلف وان تكثرت كانت قابلة
للتجزي والقسمة فلا تكون مجردة عن المقدار والوضع هذا
خلف والثاني باطل لانها لو كانت متكثرة فالامتياز بينها
اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بالعوارض المفارقة لا سبيل
الى الاول لاشتراكها في الماهية ولوازمها ولا سبيل الى الثاني
لان لحوق العوارض المفارقة ان كانت بسبب الماهية او
الفاعل كان لازما وان كان بسبب البدن يلزم ان يكون
النفس متعلقة بالبدن قبل وجود البدن وهو محال قلنا لا نسلم
ان النفس مشتركة في الماهية ولوازمها ولين سلمنا ذلك ولكن
لم لا يجوز ان يكون الامتياز بالعرضي المفارق اللاحق
بسبب البدن قوله يلزم ان يكون النفس متعلقة بالبدن
قبل البدن قلنا لم لا يجوز ان يكون النفس قبل هذا البدن
متعلقة ببدن اخر ويكون قبل ذلك البدن متعلقة ببدن اخر
وهكذا الى غير النهاية فلين قال لو كانت موجودة قبل البدن
لكانت متعينة قبله فلا يكون تعينها متوافقا عليه فيكون
مستغنية عنه ولو كان كذلك لما تعلقت به ان يكون مستغنية
عنه ويكون النفس بشرط حدوث البدن موجبة للتعلق به فيلزمها
التعلق به بعد الحدوث اللامع الثاني في ان النفس يبقى

بعد خراب البدن لانها لما انعدمت فاما ان ينعدم بفساد
صورتها او لا بفساد صورتها والثاني باطل لانها صورة جوهرية
والصورة الجوهرية استحال عدمها الا بفساد صورتها والحول
باطل لانها لو فسدت لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل
لان القابل للفساد يبقى مع الا شيء معه فالقابل غير الفاسد فيكون مركبة من مادة وصورة
الفساد والفاسد بالفعل فلا يكون بسيطة هذا خلف ولانها لو فسدت لكان لها قوة
الفساد ولها قوة الثبات ايضا والشيء الواحد لا يكون له قوة الثبات
وقوة الفساد فيلزم ان يكون مركبة هذا خلف ولقابل ان يقول
على الحول لا نسلم ان الصورة الجوهرية استحال عدمها الا بفساد
صورتها وهذا لان عدم الشيء الموجود عبارة عن ارتفاعه عن الخارج
وذلك لا يتوقف على فساد صورته وعلى الثاني لا نسلم ان الشيء
الواحد لا يكون له قوة الثبات وقوة الفساد بمعنى الارتفاع
عن الخارج لا بد له من برهان السلامع الثالث في ان
التناسخ هل هو ممتنع ام لا احتجوا على امتناعه بان النفس حادثة
مع حدوث البدن فيكون العلة التامة لها مخصوصة بحدوث
البدن لانه لو لم يكن كذلك يلزم اما وجودها قبل البدن او عدمها
مع حدوثه وكل واحد منهما ممتنع فيلزم اختصاص وجودها بحدوث
البدن واذا كان كذلك لزم القصور من العلة الفاعلة وجود نفس
عند حدوث البدن واذا كان كذلك يلزم ان لا يتعلق به نفس
اخرى على سبيل التناسخ يلزم ان يكون للبدن الواحد نفسان
مدبران وهو باطل لان كل واحد منا نعلم ببديهة عقله ان مدبر بدنه

القابل للفساد غير الفاسد بالفعل

امر واحد قلنا لا نسلم ان النفس حادثة مع حدوث البدن واما
لحجة المذكورة فقد عرض ضعفها السلامع الرابع في امكان
الوحي والنبوة اعلم ان الانسان له قوتان احديهما المخيلة وهي
التي من شانها ان تركب صورة الاشياء وتفصلها مثل انسان
ذي راسين او عدم الراس والاخرى الحس المشترك وهي التي
يرتسم فيها صور المحسوسات على سبيل المشاهدة فترد عليها هذه
الصورة تارة من خارج كما نشاهد الاشياء الموجودة في الخارج
وتارة من داخل كما نشاهد الاشياء في النوم فلا بعد في وجود
نفس قوية تتصل بالعقول المجردة والنفوس الفلكية حالة النوم
ويدرك ما عندها من المغيبات لكونها اشباها لها ويكون ادراكها
على وجه كلي فحاكيها المخيلة صور جزئية مناسبة لها ثم تدرك
منها الى الحس المشترك ويكون الحس المشترك صافيا عن تعلق
الحواس الظاهرة بقوة النفس على استخلاصه عليها فصير بالكلية
الصورة مشاهدة محسوسة مثل ما يقع حالة النوم الانسان المنامات
قد يكون صادقة للسبب المذكور وقد يكون كاذبة اما لان النفس اذا
احست صورة محسوسة فعند ما ترسم في الحس المشترك او لانها الفت
صورة والفتها فعند النوم تتمثل فيه اولان مزاج الدماغ اذا تغير
لزم تغير افعال المخيلة بحسب تغيراته واما الوحي فلا يكون
الا صادقا واما امكان النبوة فلان مجرد التصورات النفسانية
قد يكون سببا لحدوث الحوادث والا لما امكن للنفس تدبير البدن
بمجرد التصور واذا كان كذلك كان الهيولى العنصرية مطيعة للتصور

النفسانى فلا يبعد وجود نفس قوية يكون نسبتها الى عالم الكون
والفساد مثل النفس الى البدن فيكون تصوراتها سببا لخرق العادات لنسبته
فيصدر منها الاشيا العجيبة التى هى المعجزات اللامع الخامس
فى احوال النفس بعد مفارقة البدن الناس اختلفوا فيها فمنهم من
قال انها تنعدم مدة ثم تعاد النفس والبدن بعينهما حتى يتعلق
النفس بالبدن ولا برهان عليه ومنهم من قال بان وجودها يتوقف
على ذلك البدن بعينه والا لما وجدت معه فاذا انعدم لزم انعدامها
وهو ضعيف لانا نمنع توقف وجودها على البدن وانما يكون
كذلك ان لو لم يكن موجودة قبل البدن ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم
بان بقاها متوقف عليه بل حدوثها متوقف عليه فانه شرط
معد ولا يلزم من انعدام الشرط المعد انعدام المعلول ومنهم من
قال بانها قديمة ولكن لا يمكن قيامها بنفسها بدون التعلق بالبدن
فاذا زال البدن وجب ان يتعلق ببدن اخر وقبل هذا البدن
ايضا كانت متعلقة ببدن اخر قلنا لا نسلم قدمها ولا نسلم انه
لا يمكن ان يقوم بنفسها بدون التعلق بالبدن فان من الجايز ان
يكون استكمالها متوقفا على البدن فيكون البدن اله لكمالها فيتعلق
فاذا زال البدن يبقى موجودة بعلة وجوبها ومنهم من قال بانها
حادثة مع البدن وهى غير قابلة للفساد فيبقى موجودة ولا يتعلق ببدن
اخر لانه اذا حدث بدن فلا بد ان يحدث نفس فلا يتعلق به نفس اخرى
على سبيل التناسخ واذا بقيت بعده يكون لها سعادة وشقاوة اما سبب
السعادة فهو ادراك الملايم من حيث هو ملايم وسبب الالم ادراك

المنافى من حيث هو مناف والملايم للنفس هو ادراك الموجودات
بان يحصل لها ما يمكن ان تدرك من الجو الاول من انه واجب الوجود
لذاته برى عن النقايص منبع لفيضان الوجود ثم تدرك ما صدر
منه على الترتيب الواقع فى الوجود حتى يرتسم فيها الوجود على ما هو
عليه ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن الهيات البدنية الردية التى
توجب استغراقها فى مقتضيات القوى الجسمانية والغفلة
عن العالم العقلى وافتها ان يحصل لها الشعور بانه يمكن لها الكمالات
باكتساب المجهول من المعلوم فيشتاق اليه ويحصل لها الاعتقادات
الباطلة المنافية للحق وان يكتسب من التعلق بالبدن اخلاقا
مذمومة وهياة بدنية ردية لكن حال التعلق بالبدن لا يحصل
لها السعادة والشقاوة وان كان السبب موجودا لقيام المانع
وهو استغراقها فى تدبير البدن فاذا فارقت زال العايق وتمت
لها السعادة او الشقاوة وتختلف مراتب النفوس بحسب اختلاف
السعادة والشقاوة وهذا كله مبنى على حدوث النفس وفساد
التناسخ ولم ينتظم عليها برهان واما نحن فنقول ان النفس انما تعلق
بالبدن لان كمالاتها موقوفة عليه والا لما تعلقت به فاذا استكملت
بواسطة البدن وتجردت عن الهية البدنية الردية لم يبق لها
شوق الى البدن فلا يتعلق ببدن اخر بعد خراب هذا البدن
بل يجذبها الكمال الى عالم النفوس وينخرط فى سلك الجبروت واذا
استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيات الردية لم يكن لها حاجة
الى البدن ايضا فلا يتعلق ببدن اخر لكن يبقى بسبب الهيات

البدنية الباقية معذبة الى ان يزول بكل الهيات وليست
هي لازمة لها فانها انما عرضت بسبب مباشرة الامور البدنية
فيزول اخر الامر وتحصل لها السعادة الكاملة وان لم يستكمل
بقيت محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيات ردية احتمل
ان يبقى قايمة بنفسها بعد البدن وتحصل لها الخلاص عن العذاب
ويحتمل ان يجذبها الحاجة الى الكمال الى التعلق ببدن اخر
انساني وان كانت فيها هية ردية فيحتمل ان يبقى معذبة بتلك
الهية دايما ويحتمل ان يجذبها تلك الهية الى التعلق ببدن حيوان
اخر ولا يمكن الجزم بشي من ذلك والله اعلم بالحقايق والاسرار
واحكم فيما بين الاحبار والاسرار وهو العزيز
الغفار تم العلم الثاني وهو
العلم الهي بعون الملك الوهاب
الهادي الى محجة الصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم الثالث في الطبيعي وفيه خمس مقالات المقالة الاولى
يشتمل على خمسة لوامع اللامع الاول في نفي الجزء
الذي لا يتجزى وبيانه من وجوه احدها انه لو وجد جزء لا يتجزى
فاما ان يماسه جزء اخر او لا يماسه فان كان الثاني لم يكن في الوجود
شي ذو مقدار وان كان الاول فان دخل احدهما في الاخر لزم المحال
المذكور وان لم يدخل فيه كان له جانبان احدهما يماس الاخر والاخر
لا يماسه والمماس غير ما ليس بمماس فيلزم انقسام الجزء الذي لا يتجزى
هذا خلف الثاني انه لو فرض اجزاء لا يتجزى فالطوق العظيم
من الرحى اذا قطع جزءا لا يتجزى فان قطع الطوق الصغير مثله
او اكثر كانت المسافة التي يقطعها الصغير مثل التي يقطعها
الكبير او اكبر هذا خلف وان قطع اقل لزم انقسام ما لا يتجزى
وان سكن الصغير في بعض ازمان حركة العظيم يلزم انفكاك
اجزاء الرحى بعضها عن بعض وهو معلوم البطلان بالبديهة
ولان الفرجار الذي له شعب ثلث اذا قطعت الشعبة الخارجة
منه جزءا لا يتجزى فان قطعت الشعبة الوسطانية مثله او اكثر
هذا خلف وان قطعت اقل يلزم انقسام ما لا يتجزى وان سكنت
الوسطانية في بعض ازمان حركة الخارجية يلزم انفكاك اجزاء الفرجار
بعضها عن بعض وهو باطل بالضرورة الثالث ان الجسم لو كان
مركبا من اجزاء لا يتجزى فعند حركته يلزم حركة الجزء الذي لا يتجزى
من جزء الى جزء وهو محال لانه لا يخلو اما ان يوصف بالحركة حال

ما يكون ملاقيا للجزء الاول وهو محال لانه لم ياخذ بعد في الحركة
او حال كونه ملاقيا للجزء الثاني وهو محال ايضا لانه انقطع حركته
او حال كونه على المفصل بين الجزئين وهو محال لان ما منه يلاقي
احدهما غير ما منه يلاقي الاخر فيلزم انقسام الاجزاء كلها هذا
خلف الرابع ان الخشبة المغروزة في الارض في مقابلة الشمس
اما ان ينقص ظلها بارتفاع الشمس او لا ينقص والثاني باطل والا
لكان الظل في اول النهار مساويا للظل في نصف النهار هذا خلف
فتعين الاول واذا كان كذلك فعند ارتفاع الشمس جزءا لا يتجزى
اما ان ينقص من الظل مثلا او اكثر او اقل والاول والثاني
باطلان والا لكان طول الظل الذي انقص من اول النهار
الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار او ازيد وهو
معلوم البطلان والثالث باطل ايضا والا لزم انقسام ما لا يتجزى
وهو محال الخامس لو فرضنا اجزاء لا يتجزى فان لم تكن كرية
الشكل كان هيئة احد جانبيه غير هيئة الجانب الاخر فيلزم انقسامه
وهو محال وان كانت كرية الشكل فعند انضمام بعضها الى بعض
يحدث فرج خالية هي اقل منها لان الكرات المضمومة بعضها
الى بعض يحدث فيما بينها فرج خالية واذا انضمت بحيث لا يتسع
الاخر يكون الفرج الخالية اقل منها فيلزم انقسام الجزء الذي
لا يتجزى وهو محال واحتج المثبتون للجزء بوجهين احدهما ان
النقطة موجودة لانها طرف الخط الذي هو طرف الجسم الموجود
فيكون موجودة ولان موضع الملاقات من الكرة الملاقية للسطح

المستقيم نقطة والا لكان في الكرة خط مستقيم هذا خلف واذا
ثبتت النقطة فنقول محل النقطة ان كان منقسما لزم انقسام
النقطة لان الحال في احد جزئيه غير الحال في الاخر وانقسامها
محال فلا يكون محلها منقسما فيلزم وجود شيء متحيز غير منقسم وهو
الجزء الذي لا يتجزى الثاني ان الحركة الحاضرة غير منقسمة
ويلزم من هذا وجود الجزء الذي لا يتجزى وانما قلنا بانها غير
منقسمة لانها لو كانت منقسمة لكان لها اجزاء واجزاء الحركة لا يجتمع
بعضها مع بعض فيكون بعض اجزائها منقضيا فلا يكون كل الحاضر
حاضرا هذا خلف وانما قلنا انه يلزم من هذا وجود الجزء الذي
لا يتجزى لان المسافة التي تقع عليها تلك الحركة اما ان يكون منقسمة
او لا يكون منقسمة والاول باطل والا لكانت الحركة الى نصفها
نصف الحركة الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة هذا خلف
فتعين ان لا يكون منقسمة وهو المطلوب الجواب اما الاول
قلنا لم قلتم بان النقطة اذا كانت طرف الخط يكون موجودة
وانما يكون كذلك ان لو كانت هذه الاطراف موجودة في الخارج
بل الاطراف امور موهومة لا تمييز لها في الاعيان واما الكرة
الملاقية للسطح المستقيم فلا نسلم وجودها في الخارج لا بد له من
برهان واما الثاني قلنا ان اردتم بالانقسام القسمة الوهمية
فلم قلتم ان اجزاء الحركة لا يجتمع بعضها مع بعض وان اردتم به
القسمة بالفعل فلم قلتم بان الحركة اذا لم يكن منقسمة بالفعل يلزم
وجود الجزء الذي لا يتجزى وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن قابلة للقسمة

حتى يلزم منه وجود الجزى لا يتجزى اللامع الثانى فى ان الجسم
لا يتركب عن اجزاء غير متناهية لانه لو تركب عنها فاما ان يكون قابلة
للقسمة او لا يكون والثانى محال ظاهر والاول ايضا محال لانها اما
ان تكون متداخلة او لا يكون والاول باطل لانها ان كانت مجردة
عن المادة يلزم وجود البعد المجرد عن المادة وهو محال وان كانت
فى مادة يلزم تداخل الجسمين وهو محال لانا نعلم بالضرورة امتناع
دخول الجسم فى جسم اخر والثانى باطل والا كان قطع الجسم بالحركة
فى زمان متناهى الطرفين قطعا لاجزاء غير متناهية هذا خلف
فنعلم ان الجسم فيه ليس فيه اجزاء بالفعل وكل جسم هو متصل والاسباب
الموجبة لقسمته اما الفك او الوهم او اختلاف عرضين كالبلة
واما قبل ذلك فهو متصل واحد كما هو عند الحس ولا نهاية فى القسمة الى
ما لا ينقسم لاستحالة وجود الجزى الذى لا يتجزى غير المتناهية
استحالة دخولها فى الوجود معا والهيولى ليس لها فى ذاتها مقدار
والا لما قبلت الاشكال بقيها لكن المقدار تعدها لقبول الانقسام
فيقبل القسمة بواسطة المقدار ولا يقتضى انفصال الهيولى ان
يكون لها هيولى اخرى لعدم كونها متصلة بذاتها اللامع الثالث
فى ان لكل جسم طبيعى وغير طبيعى لانه لو فرض وجوده مجردا
عن العوارض المفارقة فانه لابد ان يكون له شكل
والشكل الطبيعى للبسيط وهو الذى ليس فيه اختلاف طبايع انما هو
الكرية لانه لو كان غير الكرى لكان فيه هيات مختلفة مثل الضلع
والزاوية والانحناء والانخفاض فيكون مخصص احد الجوانب نهية

دون غيرها ترجيحا بلا مرجح وهو محال ولا يجوز ان يكون لجسم واحد
جزءان طبيعيان لانه اما ان يحصل فى احدهما او لا يحصل فان كان
الاول كان تاركا للاخر فيكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع
وان كان الثانى فان توجه اليها كان متوجها الى جهتين مختلفتين
فى حالة واحدة وهو محال وان توجه الى احدهما فقط كان تاركا
للاخر فيكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وهو محال والجزء
الطبيعى للمركب هو جزء الغالب فيه من البسايط او ما يتفق فيه
تركيبه عند استوا المجاذبات اللامع الرابع
فى المكان وهو الذى يتمكن فيه الجسم ويصح الانتقال منه الى لا يكون
نفس التمكن ما نعا منه ولا خلو اما ان يكون معدوما او موجودا و
الاول باطل لانه مشار اليه وقابل لتمكن الجسم ولا شئ من المعدوم
كذلك فهو اذن امر موجود ولا خلو اما ان يكون هو الخلا او السطح
الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى لاستحالة التمكن
فى غيرهما والخلا محال فتعين الثانى وانما قلنا ان الخلا محال لانه
لو كان خلا فاما ان يكون عدما محضا او مقدارا مجردا والاول باطل
لانه لو كان خلا لكان قابلا للزيادة والنقصان فلا يكون عدما
محضا والثانى ايضا باطل لان المقدار المجرد لا وجود له لما مر
ولانه لو كان موجودا فاما ان يكون متناهيا او لا يكون والثانى
محال لوجهين يناهى الابعاد والاول محال لانه لو كان متناهيا كان له
شكل وذلك الشكل ان كان نفس للمقدار كان كل مقدار موصوفا بذلك
الشكل فلا يحصل فى الوجود اختلاف الاشكال وان كان سبب من
خارج

كان المقدار وحده قابلا للشكل باشكال مختلفة فيكون قابلا
للفصل فيكون له مادة وقد فرض مجردا عن المادة هذا خلف
ولانه لو كان مقدارا مجردا لاستحال ان يحصل فيه الجسم والحال
لامكان اجتماع البعدين في مادة واحدة هذا خلف لان اختلاف
افراد الطبيعة الواحدة لا بد ان يكون باختلاف المواد الاشكال
وعلى المقدمات قد سبق ولنا قال اذا تحرك جسم فاما ان ينتقل
الى مكان خال او الى مكان ملاق والاول محال لان الجسم الذي
فيه ان تحرك الى مكانه لزم الدور وان تحرك الى مكان اخر يلزم
من حركة جسم واحد حركة جميع الاجسام فنعين الثاني وهو المطلوب
ولان باطن اصبعنا اذا كان مماسا لجسم اطس بحيث لا تتخللها جسم
اخر ثم رفعناه دفعة فانه يقع الخلا لان الجسم انما ينتقل الى
الوسط من الاطراف فحال ما يكون الجسم على الطرف تكون
الوسط خاليا وهو المطلوب قلنا اما الاول فلا نسلم انه يلزم منه
حركة جميع الاجسام بل يتكاثف الجسم الذي قدامه ويتخلخل الذي
خلفه وهذا لان المادة قابلة للمقادير المختلفة فيجعل مقدارا اكبر
وتلبس اصغر وبالعكس واما الثاني قلنا ان اردتم بالدفعة الان
فلم قلتم بانه يتحرك في الان وان اردتم به الزمان الخاص فلا نسلم
انه يلزم الخلا في الوسط ولم لا يجوز ان يقال بان الزمان الذي
تتحرك فيه الاصبع الى فوق يتحرك الجسم الى الوسط من الطرف
فلا يقع الخلا ومن العلامات الدالة على امتناع الخلا ان الانا
الضيق الراس اذا كان في اسفله ثقبة ضيقة وعلى مارفان فتح

راسه نزل الماء وان شد لم ينزل فدل ذلك على امتناع الخلا وفيها
ان لا ينبوتة اذا وضع احد طرفيها في الماء وصعد الماء ما ذاك الا
لان سطح الماء يلازم السطح الهوا لامتناع الخلا فاذا تحرك الهوا
بالنفخ الى فوق تحرك الماء معه وفيها ارتفاع اللحم في المحجمة وفيها
انا اذا ادخلنا راس الانبوبة داخل القارورة واحكمنا الخلل
الذي بين عنق القارورة والانبوبة بشئ سد الخلل فان جذبنا
الانبوبة الى فوق بحيث لا يدخل الهوا في القارورة انكسرت
القارورة الى داخل وان ادخلناها في القارورة انكسرت الى
خارج فدل ذلك على امتناع الخلا ولما بطل الخلا ثبت ان المكان
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي ولنا قال لو كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي لكان ذلك الجسم ايضا مكانا ان سطح اخر فيلزم تسلسل
الاجسام الى غير النهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية وهو محال
ولان المكان لو كان هو السطح الحاوي لكان الطير الواقف في الهوا
متحركا لتوارد الامكنة عليه قلنا الاول فلا نسلم انه يلزم التسلسل
وانما يلزم ذلك ان لو لم نبين ان جسم لا مكان له وهذا الان الجسم
الحاوي لكل الاجسام له وضع فقط وليس له مكان واما الثاني
قلنا لا نسلم انه يلزم ان يكون الطير متحركا وانما يكون كذلك ان
لو كان موجها من سطح الى سطح وليس كذلك فلا يكون متحركا
واعلم ان المكان قد يكون سطحا واحدا وقد يجوز ان يكون
عدة سطوح يتركب منها مكان كالمكان النهر فان مكانه مركب

من سطحين اعنى سطح الارض تحته وسطح الهوا فوقه وقد يفرق
ان يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كالحجر
الموضوع على الارض تحت الما الحاوى عليه وقد يفرق ان يكون
المحيط متحركا والمحاط به ساكنا كالحال فى العناصر الساكنة مع
الفلك وقد يكون المحيط والمحاط به متحركين كما فى الافلاك

اللامع الخامس اعلم لزوم الوجود جهتين متى مقصد

المتحركات بالحصول فيها ووجودها فى ذوات الاوضاع والا
لما امكنت الاشارة اليها ولما قصدها المتحركات بالحصول فيها
فلا نخلو اما ان يكون وجودها فى خلا اوملا متشابه او لا يكون
كذلك والاول باطل لاستحالة وجود الخلا والثانى باطل لان
الخلا المتشابه لا يكون بعض جوانبه مطلوبا بالطبع وبعضها
متروكا بالطبع فنعين الثالث واذا كان كذلك لزم ان يكون
فى اطراف وغايات ولا نخلو اما ان يكون عددها بجسم واحد
او باجسام مختلفة فان كان الاول فاما ان يكون ذلك الجسم
كريا او لا يكون والثانى باطل لان الجسم الواحد اذا لم يكن
كريا لا يتحدد به جهتان المختلفتان تطلبها المتحركات بالحركات
المستقيمة المتضادة وانما تتحدد به جهة واحدة وهو القرب منه
لا غير وان كان باجسام مختلفة فاما ان يكون بعضها محيطا
بالاخر او لا يكون والثانى باطل لانه لو كان التحدد باجسام
مختلفة لا تحيط بعضها بالبعض كان احدها حاصلا فى جانب
من الاخر فاما ان يكون طالبا لذلك الجهة او لا يكون فان كان

طالبا كانت الجهات متحددة فى نفسها فلا يكون له مدخل فى
التحدد وقد فرض خلافه وان لم يكن طالبا كان متوجها
عنه بالطبع فيكون الجهات متحددة فى نفسها فلا يكون له تاثير
فى التحدد هذا خلف فتعين ان يكون المحدد جسما واحدا كريا
او وجود اجسام محيط بعضها بالبعض ليلزم وجود جسم محيط
بالكل يحدد به الجهات كلها وكيف ما كان لا بد من وجود جسم
كرى محدد للجهات وهو المطلوب وليس خارج العالم كرة اخرى
لانه لو كان فى الخارج كرة اخرى فان لم يكن مماسة للمحدد كان
فيما بينهما قابلا للزيادة والنقصان فيكون خلا هذا خلف وان
كان مماسا له والكلام اذا مست احديهما الاخرى فلا بد ان
يقع فيما بينهما مزج يقبل الزيادة والنقصان فيلزم وجود الخلا
ايضا وهو محال فليس وراء العالم عالم اخر فيكون العالم واحدا
وهو المطلوب ولقائل ان يقول على الاول لا نسلم ان احدهما
اذا كان حاصلا فى جانب من الاخر ولم يكن طالبا لذلك الجهة
كان متوجها عنه بالطبع لا بد له من برهان وعلى الثانى لا نسلم
انه اذا حصلت مزج فيما بين الكريتين يلزم الخلا وانما يلزم
ذلك ان لو لم تكن تلك الفرجة مملوة باجسام اخر فلم قلتم انه ليس كذلك

المقالة الثامنة يشتمل على ثلثة لوامع اللامع

الاول فى ماهية الحركة

الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان وجوده
وكونه بالقوة ايضا بالقوة فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هذا
خلف

بل لابد ان يكون بالفعل اما من كل الوجوه او من بعضها
وكل ما هو بالقوة فاما ان يكون حصوله بالفعل دفعة او على
التدريج والاول هو الكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهي اذ ممكن الحصول
للجسم فيكون حصولها كمالا له لكنها يفارق سائر الكمالات
من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير وما كان
كذلك فله خاصيتان احديهما انه لابد هناك من مطلوب ممكن
الوجود ليكون التأدي مؤديا اليه وثانيهما ان ذلك الموجه
مادام كذلك فانه بقي منه شيء بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا
بالفعل اذا لم يصل الى المقصود ومادام كذلك بقي منه شيء بالقوة
فالحركة متعلقة بان بقي منها شيء بالقوة وبان لا يكون المتأدي
اليه حاصلا بالفعل فاذا كان الجسم حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول
في مكان اخر ففيه امكانان احدهما امكان الحصول في ذلك المكان
والثاني امكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه مقدم على
الوصول والا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة فاذن التوجه
كمال اول وللشيء الذي بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولمن قال بان
الحركة غير موجودة في الخارج لانها لو كانت موجودة في الخارج فاما
ان يكون منقسمة او لا يكون والاول باطل لانها لو كانت منقسمة
لكان احد جزئيها سابقا على الاخر فلا يكون الحركة الحاضرة حاضرة
هذا خلف والثاني ايضا باطل لانها لو لم يكن منقسما لكان الذي يقع
عليه تلك الحركة من المسافة غير منقسم فيلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى

وهو محال قلنا ان اردتم بالانقسام القسمة الفعلية فلا نسلم
انها لو لم يكن منقسمة بالفعل يلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى
وان اردتم به القسمة الوهمية فلا نسلم انها لو لم يكن منقسمة
بالفعل حربها سابقا على الاخر والحركة المتصلة من مبدأ المسافة
الى منتهاها لحصول لها في الاعيان وانما وجودها في الذهن
لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي تركه ونسبة الى المكان
الذي ادركه فاذا ارتسمت الصورتان في الخيال معا حصل
الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى اخرها والموجود في الخارج
هو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين للمسافة باخر
ممتد من اول المسافة الى اخرها والموجود في الخارج هو كون الجسم
متوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين للمسافة وذلك انما تحقق
اذا لم يكن للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة اذ لو استقر
في حد واحد لكان ذلك منتهى حركته فحينئذ يكون حاصلا في
المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى والحركة انما يتخصص بوحدة
الموضوع والزمان وماهية الحركة ما لم تحل هذه الثلثة يوجب تخصص
ماهية الحصول في الوسط الذي هو الحركة فيكون الحركة الواحدة
بالعدد هي التوسط بين مبدأ بالشخص لموضوع واحد بالشخص في
زمان واحد

الحد

اللامع الثاني

في ان كل متحرك فله محرك

زائد على جسميته لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه لانا
بالذات بقي بقاءها ولانه لو تحرك لذاته فاما ان يكون له مطلوب
او لا يكون فان كان الاول وجب سكونه عند حصوله فلا يكون

متحركا لذاته وقد مر ضعف كونه كذلك هذا خلف وان كان
الثاني فان تحرك الى بعض الجهات دون البعض كان ذلك
ترجيحا بلا مرجح وان تحرك الى كلها كان الجسم الواحد في حالة
واحدة متوجها الى جهات مختلفة وهو محال ولانه لو تحرك لذاته
لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الصورة الجسمية
التي هي مبدأ التحريك عندهم والطبيعة وحدها ايضا لا يكفي
في التحريك لان الطبيعة امر ثابت فيكون مقتضاها ثابتا والحركة
امر غير ثابتة فلا يكون مقتضى للطبيعة بل لا بد من انضمام امر زايد
اليه الطبيعة ليصدر منها الحركة وذلك الامر اما ان يكون حالة
ملايمة او حالة غير ملايمة والحول باطل لان الجسم اذا كان على
الحالة الملايمة استحال حركته والا لكان المطلوب بالطبع مرة
بالطبع هذا خلف وذلك الامر الزايد حالة غير ملايمة فاذا انضم
الى الطبيعة حالة غير ملايمة اوجبت الطبيعة بهذا الشرط
عودها الى الحالة الطبيعية والحركة الارادية ايضا لا يكفي
فيها النفس وحدها لان النفس موجود ثابت فيكون مقتضاها
ثابتا والحركة ليست ثابتة فلا يكون هو مقتضى للنفس بل لا بد
من ان ينضم اليها امر اخر وذلك الامر ليس هو التصور فقط لان
التصور الكلي لا يصير مبدأ للامر الجزئي لان نسبته الى جميع
الجزئيات نسبة واحدة فلو وقع به بعض الجزئيات كان ذلك
ترجيحا بلا مرجح بل لا بد من انضمام امر اخر الى التصور الكلي حتى يحصل
الفعل الجزئي الرابع الثالث في ماهية الحركة وما اليه

مبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات وقد يتضادان
بالعرض اما الاول فقد يكون بينهما غاية كالحركة من السواد الى
البياض من غاية الذبول الى غاية النمو وقد لا يكون فالحركة
من الصعوبة الى السهولة ومن الذبول الذي ليس في الغاية
الى النمو الذي ليس في الغاية واما الثاني فقد يكون اما لاجل
عرضين لازمين كالمركز والمحيط فانهما يتضادان لذاتيهما فان
ذات كل واحد منهما نقطة بل لعارضين لهما وهما كون احدهما غاية
البعد من الفلك وكون الاخر غاية القرب منه او عن لازمين
كالحركة من جانب المسافة الى جانب اخر فان احد طرفيها مبدأ
والاخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما في الحركة
المستديرة فان كل نقطة تفرض في المستدير فان الحركة منها حركة
اليها وكل نقطة منها مبدأ ومنتهى لكن لا فرق بين ان واحد بل في اثنين فلك
النقطة وان كانت واحدة بالعدد لكنها اثنان بالاعتبار وذلك
يكفي في كونها مبدأ للحركة ومنتهى لها ومبدأ الحركة ومنتهاها
لهما ذات ولهما انهما مبدأ ومنتهى وهذان العارضان اما ان
يكونا معتبرين بالقياس الى الحركة او نعتبر كل واحد منهما بالقياس
الى الاخر والاول قياس التضايف لان المبدأ مبدأ الذي
المبدأ وبالعكس وكذا المنتهى والثاني ليس كذلك لانه ليس كل
من عقل مبدأ عقل منتهى بل هو قياس التضاد اللامع الرابع
في ماهية الحركة وهي اربع مقولة الكم والكيف والاين والوضع
اما في الكم فعلى وجهين الاول التخلخل والتكاثف والثاني النمو

والذبول اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد
عليه شئ من خارج والتكاثف عكسه مثل ما يكون من انتقال الما
من الحمود الى الذوبان وعلى العكس ومثل ما تمص الفارورة
ويكب على الما فانه يدخلها الما فاما ان يكون لحصول الخلا فيها او
لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص ثم برد وتكاثف بطبعه
عند صعود الما او بسبب اخر والثالث معلوم البطلان بالضرورة
والاول باطل لاستحالة وجود الخلا فتعين الثاني وهو المطلوب
وهذه الحركة انما تعرض للجسم لاجل تركيبه من الهيولى والصورة
فاذا استعدت للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير
وبالعكس واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم اخر به
ويكون الزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اياه الى جميع الخطوط
بنسبه طبيعية كما يكون للانسان في سن الحداثة والذبول بالعكس
كالمشائخ واما في الكيف فكانتقال الما من البرودة الى الحرارة
على التدريج وبالعكس كانتقال الجسم من البياض الى السواد
على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة واما في الاين فهي الحركة
من مكان الى مكان اخر ويقال لها النقلة واما في الوضع فهي حركة
الكرة في مكانها فانها اذا دارت اختلفت نسب اجزايها
بعضها الى بعض والى الامور الخارجة على التدريج واما الجوهر
فلا حركة فيه اي لا ينتقل نوع من الجسم من صورة جوهرية الى صورة
اخرى لانه اذا زالت الصورة الجوهرية انعدم ذلك النوع فلا يكون
له انتقال من صورة الى اخرى بل المادة خلعت صورة لبست اخرى

واما بقية المقولات ففي تابعة لمعروضاتها فان كان فيها حركة
وقعت الحركة في العارض والا فلا

اللامع الخامس في

تقسيمات الحركة التقسيم الاول للحركة اما ان يكون واحدة
بالشخص او بالنوع او بالجنس اما وحدتها الشخصية فانما تتحقق
عند وحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اما وحدة الموضوع فلاستحالة
قيام العرض الواحد بالمحلين واما وحدة الزمان فلاستحالة اعادة
المعدوم بعينه واما وحدة ما فيه فلانه يمكن ان يكون متحركا بقطع
مسافة ومع ذلك يستقيل وينمو بحيث يكون ابتداء هذه الحركات
وانتهاؤها واحدا فالزمان والموضوع واحد والحركة ليست واحدة
واما وحدة المحرك فغير معتبرة لانا لو قدرنا محركا يحرك جسما وقبل
انقطاع تحريكه يوجد محرك اخر وكانت الحركة واحدة واما وحدة
المبدا فغير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما
الى السواد والاحمر الى النيلية وكذا وحدة المنتهى لان الوصول
اليه قد يكون دفعة كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون
على التدريج كانتقاله من الحمرة الى النيلية ثم الى السواد وكذلك
وحدتهما جميعا لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون
بطرق مختلفة نعم وحدتها لازمة لوحدة هذه الامور الثلثة واما
الوحدة النوعية للحركة فهي انما تتحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما
منه وما اليه واما الوحدة الجنسية فانما تتحقق باعتبار ما فيه الحركة
بالجنس القسم الثاني الحركة اما سريعة واما بطيئة فالسريعة هي
التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او تقطع المسافة المساوية

في زمان اقل او مسافة اطول في زمان اقصر ليس لاجل علل السكنات
في البطي لانه لو كان كذلك لكان نسبة السكنات المتخلخلة بين حركات
الفرس من اول اليوم الى اخره وهي خمسة فراسخ مثلا الى حركاته
كنسبة فضل حركات الشمس من اول اليوم الى اخره الى حركات
الفرس لكن فضل تلك الحركات على حركاته ازيد من حركاته فسكنات
الفرس ازيد من حركاته هذا خلف لان سكناته ليست بمحسوسة
وحركاته محسوسة ولو كان كذلك لكان الامر بالعكس التقسيم الثالث
الحركات قد تكون متضادة وقد لا تكون فالمختلفات الاجناس
كالنقلة والاستحالة والنمو ليست متضادة لانها قد تجتمع واما
الداخلة تحت جنس واحد كالتسود والتبيض فهي متضادة وليس
تضادها لاجل تضاد المحركين لان حركة الحجر قسرا وحركة النار
طبعا الى فوق ليست بمتضادة مع تضادهاتين القوتين ولا
لتضاد الازمنة لانها غير متضادة ولانها تعرض للحركات فلا تكون
موجبة لتضادها ولا لتضاد ما فيه لان الحركة الصاعدة تضاد
الحركة الهابطة مع وحدة الطريق فتضادها لتضاد ما منه وما اليه
لا لكونهما نقطتين بل لاجل ان احدهما مبدا والاخر منتهى وليس تضادها
لاجل الحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات الموجودة
تضاد بل لاجل التوجه اليها التقسيم الرابع الحركة قد تكون مستقيمة
وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبة منها كحركة العجلة وقيل انه
لا بد ان يكون بين كل حركتين صاعدة وهابطة زمان يسكن فيه
الجسم لان الميل الموصل الى ذلك الحد موجود حال الوصول لانه

علة له والعلة يجب ان يكون موجودة حال وجود المعلول
والوصول انى الوجود لان حال الوصول لو كان منقسما فعند
حصول الجسم في احد جزئيه لا يكون واصلا فلا يكون الوصول
وصولا هذا خلف واللاوصول ايضا انى الوجود فوجب ان
يكون بين الانين زمان يسكن فيه الجسم والا للزم تتالي الانات
هذا خلف وفيه نظر لانه انما يلزم حصول الجسم في احد جزئيه ان لو
كانت اجزاؤه منقسمة بالفعل مرتبة على سبيل الانقضاء ولان
التتالي انما يلزم ان لو كان الان موجودا في الخارج فلم قلتم انه
موجود والاصوب ان يقال ان القوة القسرية في اول الامر
غالبة على القوة الطبيعية وهي لا تزال تضعف بسبب مصادمات
الهواء المخروق فلا بد من ان ينتهي الى حد المعادلة فهناك يجب
السكون ثم القوة القسرية تضعف بعد ذلك فتستولي القوة الطبيعية
وحينئذ ينزل الحجر واحتج من انكر ذلك بانه لو فرض السكون يلزم
وقوف الحجر النازل من الاعلى من تقدير ملاقاته الجزء الصاعدة
قسرا هذا خلف قلنا لا نسلم فان عندنا ذلك التقدير محال اذ الجزء
يجب رجوعها لمصادمة الهواء المتحرك بنزول الحجر فيكون ملاقاته
لها محالا فلو فرضنا ملاقاته بها يلزم منه المحال وهو وقوف الحجر
وكون المحال ملزوما للمحال ليس بخلف فلا يتم ما ذكرتموه التقسيم الخامس
الحركة قد تكون بالذات وقد تكون بالعرض فالاولى هي التي تعرض
لذات الجسم لا بواسطة الحركة في غيره والثانية هي التي تعرض للشيء
بواسطة حركة غيره كحركة الجالس في السفينة والحركة بالذات ان كانت

لقوة موجودة في جسم احز فهي الحركة القسرية لحركة الحجر الى
فوق وان لم يكن كذلك فان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية لحركة
الحجر اعلى الى اسفل وحركة النبات في الاقطار الثلثة وان كان
لها شعور فهي الحركة الارادية واما السكون فهو عدم الحركة
عما من شانه ان يتحرك والسكون في المكان يقابله وقد يقال لفظ
السكون على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد وهو
حز مقولة الاين السلامع السادس في وجود الزمان
انا نعلم بالضرورة ان ههنا وقتا موحاضرا وماض فلا نخلو اما ان
يكون عدميا او وجوديا والاول محال لان زمان الحركة الى نصف
المسافة اقل من زمانها الى اخرها فهو قابل للزيادة والنقصان
ولا شيء من العدم كذلك ولانه اذا تحرك جسم في مسافة على مقدار
من السرعة وتحرك اخر على مقدارها من السرعة وابتدا بعدها
فتركها معا فان زمان الثانية اقل من زمان الاولى فالزمان قابل
للزيادة والنقصان فلا يكون اعدميا فمن قال لو كان
الزمان موجودا فاما ان يكون مستقرا او منقضيا والاول محال
والا كان الموجود زمان الطرفان موجودان في الحال وهو باطل
بالبديهة والثاني محال لانه لو كان منقضيا لكان بعض اجزائه قبل
البعض قبلية لا تجامعه والقبلية التي لا تجامع الشيء من الزمانية
فيلزم ان يكون للزمان زمان اخر وهو محال قلنا لا نسلم انه يلزم
ذلك بل يلزم ان يكون قبل كل زمان زمانا اخر لا الى نهاية وحز
الناس من زعم ان الزمان واجب لذاته واحتج عليه بان الزمان

اذا فرض عدمه يلزم منه المحال وما هذا شانه فهو واجب لذاته
وانما قلنا انه اذا فرض عدمه يلزم منه المحال لانه اذا فرض
عدمه فاما ان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه والبعدية التي
لا تجامع الشيء هي الزمانية فيكون بعده زمان فيلزم من فرض
عدمه وجوده على تقدير عدمه فهو محال قلنا لا نسلم انه اذا فرض
عدمه كان عدمه بعد وجوده بل اذا فرض عدمه بعد كونه موجودا
كان عدمه بعد وجوده فيكون المحال لازما من عدمه بعد وجوده
ولا نسلم ان ما يلزم المحال من عدمه بعد وجوده يكون واجبا لذاته
بل يكون ممكنا لانقطاع ولا يلزم من استحالة انقطاعه كونه واجبا
لذاته السلامع السابع في لزوم الزمان مقدار الحركة قد ثبت
ان الزمان قابل للزيادة والنقصان فيكون كما فاما ان يكون متصلا
او منفصلا والثاني باطل والا كان مركبا من الوحدات فيكون
فيه اجزاء غير منقسمة وهو مطابق للحركة فيكون في الحركة اجزاء
لا تتجزى فالمسافة التي عليها تلك الحركة يكون مركبة من اجزاء لا تتجزى
وهو محال فتعين الاول فيكون هو مقدارا والا خلوا اما ان يكون قار
الذات او غير قار الذات والاول باطل والا كان الموجود في الجسم
موجودا في الحال وهو محال فهو غير قار الذات فاما ان يكون مقدارا
لهيئة قارة او لهيئة غير قارة والاول محال لان مقدار الهيئة القارة
يجب ان يكون قارا والزمان ليس كذلك فتعين ان يكون مقدار
الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة هي حركة فالزمان مقدار للحركة
وليس له بداية لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامعه

ومتى الزمانية فيلزم وجود الزمان قبل كل الزمان وهو محال
ولا نهاية له لهذا بعينه والزمان دايم الوجود على سبيل الانقضا
والتجدد فلا بد له من حركة حافظ والحركة الحافظة له اما ان
يكون فلكية او عنصرية والثاني محال لان كل حركة عنصرية فهي
منقطعة ولا شي من الحافظ للزمان كذلك فتعين الاول ولا يخلو
اما ان يكون متى اسرع الحركات او لا يكون ولا سبيل الى الثاني
لان الحافظة للزمان يتقدر بمقدارها جميع الحركات ولا شي مما ليس
باسرع كذلك فالحافظة للزمان متى اسرع الحركات وهي الحركة
اليومية التي يتحرك بها جميع الاجرام السماوية واما الان فهو نهاية
الماضي وبداية المستقبل وهو ان يتوهم لا وجود له في الخارج والا
لكان في الحركة جزء لا يتجزى هذا خلف وقد يقال الان على الوقت
الحاضر وهو بهذا التفسير منقسم اي قابل للانقسام ولقايل ان
يقول لا نسلم ان القبلية التي لا تجامع الشي متى الزمانية اللامع
الثاني في الميل اعلم ان الزق المنفوخ تحت الماء قسرا يحدث فيه
مدافعة صاعدة والثقيل المتمكن في الجو يحدث فيه مدافعة هابطة
فقد لزم وجود مدافعة صعابية للحركة ومتى الميل وهو اما طبيعي
كما في الحجر المنحدر واما قسري كما في الحجر المرمي الى فوق واما
نفساني كما يعتمد الانسان على غيره ولا ميل في الجسم عند كونه في حيزه
الطبيعي لانه اما ان يكون عنه او اليه والاول باطل والا لكان
المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والثاني ايضا باطل لانه طلب
وطلب الحاصل محال ويمتنع اجتماع الميل الطبيعي والقسري في الجسم

في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدا والمنتهى
والحركة تتشخص بوحدة الموضوع والزمان وما فيه فالحركة
الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدا بالشخص ومنتهى
بالشخص في زمان واحد ولكل متحرك محرك زايد على جسميته
لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه ولكان كل جسم متحركا
لاشتراك الاجسام في الجسمية ولانه حينئذ ان كان له
مطلوب وجب سكونه عند حصوله والا لكان متحركا
الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه
في حالة واحدة الى جهات مختلفة والثاني الترجيح
بلا مرجح والطبيعة وحدها لا يكفي في التحريك لانها ثابتة
فمقتضاها ثابت بل لا بد من انضمام امر اليها وذلك
الامر استحال ان يكون حالة ملايمة لان الجسم على
الحالة الملايمة لا يتحرك والا لكان المطلوب بالطبع
متروكا بالطبع بل حالة غير ملايمة يوجب الطبيعة وكذا
الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك
الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى الجزويات
واحدة ولا يقع به واحد دون اخر بل امر اخر ينضم الى
التصور الكلي لتحصيل الفعل الجزوي ومبدا الحركة
ومنتهاها قد يتضادان بالذات مع غاية الخلاف
بينهما كالحركة من السواد الى البياض او لا مع الغاية
كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان بالعرض

اما لاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط فانهما لا يتضادان
لذاتيهما اذ كل واحد منهما نقطة بل العارضين عرض
احدهما للمركز وهو كونه غاية البعد من الفلك والاخر
المحيط وهو كونه غاية القرب منه او غير لازمين كالحركة
من جانب الى اخر فان احدهما مبدا والاخر منتهى
وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما في الحركة
المستديرة فان كل نقطة تعرض فيها فان الحركة منها
حركة اليها فهو مبدا ومنتهى لكن في اثنين لا في ان
واحد فتلك النقطة واحدة بالعدد لا بالاعتبار وذلك
كاف في كونها مبدا ومنتهى ولمبدا الحركة ومنتهاها ذات
ولهما انهما مبدا ومنتهى وهذان العارضان ان اعتبر
بالقياس الى الحركة كان قياس التضايف لان المبداء
مبدا لذي المبدا وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما بالقياس
الى الاخر كان قياس التضاد لا التضايف اذ ليس كل
من عقل مبدا عقل منتهى والحركة تقع في الكم والكيف
والاين والوضع اما في الكم فالتخلخل والتكاثف والنمو
والذبول اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من
غير ان يرد عليه شيء من خارج والتكاثف عكسه كانتقال
الماء من الجمود الى الذوبان وعكسه وكما تمص القارورة
تقلب على الماء فيدخلها وليس ذلك لحصول الخلا فيها
لاستحالته بل لان الجسم الكاين فيها ازداد حجمه بالمص

ثم برد وتكاثف بطبعه عند صعود الماء وهذه الحركة
انما عرضت للجسم لتركبه من الهيولى والصورة واذا
استعدت الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصنوبر ولبست
الكبير وبالعكس واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب
اتصال جسم اخر به على وجه يكون الزيادة مداخلة
في الاصل مدافعة اجزاوه الى جميع الاقطار على
نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة والذبول
عكسه كما للمشايخ واما في الكيف فكانتقال الماء من
البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس فكانتقال
الجسم من السواد الى البياض على التدريج ويسمى هذه
الحركة استحالة واما في الاين فكالحركة من مكان الى
مكان المسماه بالنقلة واما في الوضع فكالحركة الكرة
في مكانها فان بها تختلف نسبة كل واحد من اجزايها
بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنها على
التدريج واما الجوهر فلا يقع فيه حركة لانه اذا زالت
الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك
النوع لئلا يكون ذلك انتقالا نعم المادة خلعت
صورة ولبست اخرى وذلك كون وفساد واما بقية
المعقولات فتابعة لمعروضاتها في وقوع الحركة وعدمه
والحركة اما واحدة بالشخص وهي انما تتحقق عند وحدة
موضوعها لاستحالة قيام العرض الواحد بمحلين ووحدة

زمانها لاستحالة اعادة المعدوم بعينه ووحدة ما فيه لانه يمكن
ان يقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل ويتموج يكون ابتدا
هذه الحركات وانتهاوها واحدا واما وحدة المحرك فغير مفسرة لان
متحركا لو حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك اخر كانت الحركة
واحدة ووحدة المبدا غير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض
احدهما الى السواد والاخر الى القبلية وكذا وحدة المنتهى لان
الوصول اليه قد يكون دفعة لانتقال الجسم من الغير الى السواد
وقد يكون على التدريج كانتقاله من الخضرة الى القبلية ثم الى السواد
وكذا وحدتهما لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطريق
مختلفة نعم وحدتهما لازمة لوحدة الامور الثلثة واما واحدة بالنوع
وهي انما يتحقق عند ما فيه الحركة وما فيه وما اليه واما واحدة بالجنس
وهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة وايضا الحركة اما سريعة
وهي التي تقع مسافة الطول في الزمان المساوي او الاقسرا
ومسافة مساوية في زمان اقل واما بطيئة تعرف من المذكور
في تعريف السريعة البطوء ليس لتخلل السكنات البطيء والا
لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس الى حركاته
التي هي خمسة فراسخ في يوم واحد كنسبة فضل حركات الشمس
في ذلك اليوم الى حركات الفرس لكن فضل تلك الحركات ازيد
من حركاته مع انا لا نحس بشيء من سكناته وايضا الحركات قد يكون
متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد كالسود والبيض وتضادها
ليس لتضاد المحركين لان حركة الحجر فيه او حركة النار طبعا غير

متضادتين من تضاد المحركين ولا لتضاد الازمنة لكونها
غير متضادة وبتقدير تضادها فهي عارضة للحركات وتضاد
العارض لا يوجب تضاد المعروض ولا لتضاد ما فيه لان
الصاعدة تضاد الهابطة مع وحدة الطريق ولا للحصول
في الاطراف ولما كان بين حركات الموجودة تضاد بل
لتضاد ما فيه وما اليه لا لكونهما نقطتين بل لان احديهما مبدا
والاخرى منتهى والتوجه الى الاطراف وايضا الحركة اما
مستقيمة واما مستديرة واما مركبة منهما كحركة العجلة قال
الشيخ بين كل حركتين صاعدة وهابطة سكون لان الميل
الموصل الى ذلك الحد موجود حالة الوصول لوجوب وجود
العلة عند وجود المعلول والوصول انيّ والا لكان عند
وصول الجسم الى احد جزا منه عند واصل فلا يكون الوصول
وصولا واللاوصول ايضا انيّ فبينهما زمان يسكن فيه الجسم
والا لزم تتالي الانات وفيه نظر لجواز ان يكون منقسما
بالقوة لا بالفعل فلا يكون له جزء يصل اليه الجسم ولان التتالي
انما يلزم ان لو كان الان موجودا في الخارج وهو ممنوع
واحتج الامام عليه بان القوة والقسرية غالبة في اول الامر
على الطبيعة وهي لا تنال بضعف بمساكات الهوا المحرق
وتنتهي بالاخرة الى المعادلة فهناك يجب السكون ثم تضعف
القسرية وتستولي الطبيعة وينزل الحجر لا يقال لو وجب
السكون بينهما يلزم وقوف الحجر النازل على تقدير ملاقاته الجرد له

الصاعده لانا نقول الحجر له بمصادمه الهواء المتحرك
بنزول الحركة فيكون الملاقاة محالا وبتقدير فرضها يلزم وقوف
الحجر وان كان محالا لان المحال جاز ان يلزمه المحال وايضا
الحركة قد يكون بالذات وهي التي تعرض للجسم بغير واسطة
عروضها لغيره فان كانت لقوة في غيره فهي القسرية والا فالارادية
ان كانت مع الشعور والطبيعة ان لم يكن وقد يكون بالعرض
وهي التي يعرض له بواسطة عروضها لغيره كحركة الحالين
في السفينة والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك
ويقابله الحركة عن المكان واليه وقد يطلق السكون
على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد وهو من
مقولة الاين والزمان موجود لانا نعلم بالضرورة ان ههنا
وقتا هو حاضر وماض وليس عدميا لقوله الزيادة والنقصان
ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها اقل من زمانها الى اخرها
ولانه اذا تحرك جسمان في مسافة على مقدار من السرعة لكن
ابتدا احدهما بعد الاخر وتركا معا فان زمان الثانية اقل
من زمان الاولى ولا شي من العدم كذلك لا يقال لو كان
الزمان موجودا فان كان مستقرا كان الموجود في زمان الطوفان
موجودا في الحال وان كان مقتضيا كان بعض اجزايه قبل
البعض قبلية لا تجامعه والقبلية التي لا تجامع الشي زمانية
فللزمان زمان اخر لانا نقول لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم
يكن القبل زمانا اما اذا كان زمانا فاللازم ان يكون قبل كل زمان

زمان الى غير النهاية لا يقال الزمان واجب لذاته لانه
لو فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه فيكون
زمانية فبعد عدم زمان اخر لانا نقول استلزام فرض عدمه
المحال ممنوع بل المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده وما هذا
شانه لا يجب ان يكون واجبا لذاته بل مستحيل الانقطاع وهو
مقدار الحركة بما به لقبوله الزيادة والنقصان لم وليس منفصلا
والا لتركب من الواحدات غير المنقسمة وهو مطابق للحركة
المطابقة للمسافة فالمسافة مركبة من اجزا لا تتجزى بل مقدارا
وليس قارا لذات والا لكان الموجود في الامس موجودا في
الحال وليس مقدارا لهية قارة لان مقدار القار قار فهو مقدار
لهية غير قارة والهية غير القارة هي الحركة ولا بذاته له والا لكان
عدمه قبل وجوده فثلثة لا تجامعه وهي الزمانية فقبل كل زمان
زمان ولا نهاية لهذا بعينه فهو دايم الوجود على سبيل الانقضا
والتجدد له ولا بد له من حركة حافظة وهي ليست عنصرية لانها منقطعة
بل فلكية وهي اسرع الحركات لانها بها تعدد جميع الحركات و
لا شي من غير الاسرع كذلك فهي اذن الحركة اليومية التي بها
يتحرك جميع الاجرام السماوية واما الان فهو نهاية الماضي وبداية
المستقبل ولا وجود له في الخارج والا لكان في الحركة جزو
لا يتجزى وقد يقال الان على الزمان الحاضر وهو بهذا
التفسير قابل للانقسام ويحدث في الزق المنفوخ المسكن تحت
الماء مدافعة صاعدة وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا مدافعة

هابطة مغايرة للحركة وهى الميل وهو طبيعى كما فى الحجر المنحدر
وقسرى كما فى الحجر المرمى الى فوق ونفسانى كما يعتمد الانسان
على غيره والميل فى الجسم وهو فى حيزه الطبيعى والا لكان عنه
اوالبه والاول باطل لاستحالة ان يكون المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع وكذا الثانى لامتناع تحصيل الحاصل ولاجتماع الميل
الطبيعى مع القسرى لاستحالة المدافعة الى الشئ مع المدافعة
عنه ولجواز اجتماع مبدائهما والا لما كان حركتا محلفى الصعر
والكبر المرميين من يد واحده فى مسافة واحدة بقوة واحدة
مختلفين فى السرعة والبطو لانه حينئذ لا يكون فى الكبير مثل
مفادق اويد مما فى الصغير واللازم باطل واجتماعهما ايضا الى
جهة واحدة لانا اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة كانت
حركته اسرع مما اذا تحرك وحده بطبعه وما لا ميل فيه استحال ان
يتحرك والا لوقعت حركته فى المسافة فى زمان فنفرض جسما اخر
ذا ميل يتحرك فى تلك المسافة بتعين تلك القوة فزمان حركة الطول
من زمان حركة عديم الميل لامتناع ان يكون الحركة مع العائق
كلحركة لاسعه فبينهما نسبة مخصوصة فنفرض جسما اخر نسبته مثله
الى المثال الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل
الاول فزمانا حركتى ذى الميل الثانى وعديم الميل متساويان
وفيه نظر لان ذلك انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان
كسبب ما فى المتحرك من الميل وذلك ممنوع فانها يستحق قدرا من
الزمان وهو محفوظ فى الاحوال كلها والذى يزيد وينقص هو

الذى يستحقه بسبب الميل سلمناه لكن المحال انما يلزم مما ذكر ثم
من المجموع ولا يلزم من استحالة استحالة حركة الجسم الذى
لا ميل فيه المقالة الثالثة فى احكام الافلاك الحدد ليس
قابلا للحركة المستقيمة ولا مركبا من مختلفات الطبايع والا
لامكن انتقاله من حركة الى اخرى او عود بسايطه الى اختاره
الطبيعية وكيف كان فالجهات متحددة قبله فهو بسيط وشكله
كرى لان الشكل الطبيعى للبسيط الكرة ولا يقبل الخرق
والالتيام والا لكانت اجزاوه قابلة للتفرق والالتيام
فيعرض ما ذكرناه ولا الكون والفساد والا فالصورة الكائنة
ان طلبت غير ذلك الحيز ففيها ميل مستقيم وان طلب ذلك الحيز
فالفاسدة بطلت غيره فالجهات متحددة قبله وقابل للحركة المستديرة
اذ ليس يجب له وضع والا لكانت اجزاوه مختلفة فى الطبيعة
لاختلافها فى اللوازم حينئذ ومتحرك بالاستدارة والا لكان
تخصيصه بوضع دون اخر تخصيصا بلا مخصص وليس برطب
ولا يابس والا لقبل الاشكال بسهوله او بعسره فهو قابل للخرق
والالتيام ولا حار ولا بارد والا لكان خفيفا او ثقيلا ففيه
ميل صاعد او هابط فيكون قابلا للحركة المستقيمة وكل ما يتحرك
بالذات من الاجرام السماوية فله قوة جسمانية هى مبدا
قريب للتحريك لان ما يصدر عنه الحركة الجزئية مرتسم فيه الصغر
والكبر ولا شئ من المحردات كذلك فلكل واحد منها مبدا حركة
مستديرة فلا يكون فى شئ منها مبدا حركة مستقيمة لامتناع افتقار

الطبيعة مثلين متضادين فلا يكون مركبا ومشكله كرى
ولا تقبل الكون والفساد والانخراق والالتيام وليس برطب
ولا يابس ولا حار ولا بارد كل ذلك لما مر والجسم الذى يتحرك
ويحرك جميع ما فى السما من المشرق الى المغرب فى اليوم
بليلة دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم وحركته الحركة الاولى
ومنطقته معدل النهار وقطباه قطبا العالم وتحد الشمس
فى المواضع التى لجميع الكواكب فيها طلوع تارة بسمت الراس
وتارة فى السما واخرى فى الجنوب مع لزوم معدل النهار واذا
فارقت النوايب مالت الى المشرق علم ان حركتها مغربية
والدايرة التى تتحرك الشمس فى موازاتها على سطح الفلك الاعظم
يسمى فلك البروج ويقطع معدل النهار على نقطتين احديهما
وهى التى اذا فارقتها حصلت فى الشمال يسمى الاعتدال
الربيعى والاخرى وهى التى اذا جاوزتها حصلت فى الجنوب
الاعتدال الخريفى ومنتصف ما بينهما فى الشمال الانقلاب
الصيفى وفى الجنوب الانقلاب الشتوى فاذا قسم ما بين
كل نقطتين بثلثة اقسام متساوية وتوهم ست دواير عظام
مارة احديها بنقطتى الاعتدالين واخرى بانقلابين والاربع
الباقية بالنقط الاربع التى فيما بين الانقلاب الصيفى
والاعتدالين ومقابلاتها تتقاطع كلها على قطبى فلك البروج
وينقسم الفلك الاعظم باثنى عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا والدايرة
الفاصلة بين الظاهر من الفلك والخفى منه يسمى الافق والدايرة

التى تحدث على وجه الارض من توهمنا معدل النهار فالحقه
للعالم موازية اياها يقال لها خط الاستوا وافاقه افاق الفلك
المستقيم ويقطع معدل النهار والدواير الموازية لها بنصفين فيكون
زمان مكث الشمس فوق الارض مساويا لزمان مكثها تحتها والليل و
النهار ابدا متساويين وافاق المواضع التى فيما بين معدل
النهار وقطبى لا يكون قطابها على محيط معدل النهار واحد
قطبى معدل النهار مرتفع عن الافق والاخر منحط عنه ويقطع
دواير الموازية لمعدل النهار بقسمين مختلفين فالقوس الظاهرة
فوق الارض فى الشمالية كان النهار اطول من الليل وبالعكس اذا
كانت فى البروج الجنوبية وينتهى الشمس فى المواضع التى فيما بين
معدل النهار وفلك البروج الى سمت الروس فى كل دورة دفعتين
لان بعد سمت الروس عن معدل النهار اقل من الميل الاعظم
الذى هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار فالمدار المار بسمت
روسهم يقطع فلك البروج على نقطتين ولا ينتهى الى سمت الراس
المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفى الا دفعة فيما جاوز
ذلك لا ينتهى الى سمت روسهم وفى المواضع التى يدار الانقلاب
الصيفى بل يبقى فى الدورة الكاملة الدايرة الابدية الظهور ليس
للشمس فيها غروب وهى فى الانقلاب الصيفى الدايرة الابدية
بل يبقى فى الدورة الكاملة فوق الارض وفى المواضع التى ينطبق
فيها قطب فلك البروج على سمت الراس ينطبق دايرة البروج
على الافق فاذا مال القطب نحو المغرب ارتفع النصف الشرقى

من فلك البروج دفعة عن الافق وانخفض النصف المقابل
له دفعة وفي المواضع التي ينطبق فيها معدل النهار على الافق
ينطبق قطب العالم على سمت الراس ويصير محور العالم قايما على
الافق ويدور الكرة حوله دورة رحويه ويبقى النصف من الفلك
ظاهرا ابدا والنصف خفيا ويكون السنة كلها يوما وليلة ولو كانت
حركة الشمس على محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلفت اثار
شعاعها بحسب اختلاف النواحي لان بعدها عن جميع النواحي
وعن سمت روس يكون بعدا واحدا حينيذ والتالي كاذب بالمشاهدة
فهي اذن على محيط فلك خارج المركز شامل للارض او على محيط
فلك صغير غير شامل للارض مركوز في فلك موافق المركز فيغرب
في احدى الناحيتين من الارض ويبعد في الاخرى واما
القمر فلما كان يسرع بالنسبة الى جميع اجزاء فلك البروج تارة
ويبطي اخرى دل على ان حركته على فلك صغير غير شامل للارض
حتى اذا كان على احد جانبيه يرى اسرع وعلى الاخر ابطا
وهذا الفلك ليس مركوزا في فلك موافق والا لما ازدادت
سرعته اذا كانت سريع السير في تربيع الشمس اذ التدوير في
هذا الموضع حينيذ لا يكون اقرب الى الارض بل هو على
فلك خارج المركز وفي التربيع على حضيضه فاوج الخارج
المركز في مقابلته ولما كان كل واحد من التربيعين في الحضيض
دل على ان فلكا اخر يحرك الاوج الى خلاف حركته
حتى اذا وصل فلك التدوير الى التربيع يصل الاوج من

الجانب الاخر الى مقابلته فيجتمعان واذا وصل فلك
التدوير الى التربيع الاخر يصل الاوج الى مقابلته
فيجتمعان ارضا فالمركز والاوج يجتمعان في كل دورة
دفعتين ويتقابلان دفعتين والشمس ابدا متوسطة
بينهما والفلك المحرك للاوج يقال له الفلك المايل ومنطقته
ليست في سطح فلك البروج لميلان القمر عن فلك البروج
تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب والا لانخسف في
كل استقبال لكونه مقابلا للشمس حينيذ وكون الارض
متوسطة بينهما بل قاطعة اياه على نقطتين يسمى احديهما
الراس وهي التي اذا جاوزها حصل في الشمال والاخرى
بالذنب وهما يتحركان الى المغرب لانه اذا حصل كسوفان
كليان في نقطة الراس احدهما بعد الاخر وجد موضع
الثاني متاخرا عن الاول والفلك المحرك لها بين النقطتين
يقال له فلك الجوزهر والقمر دم لمد نوره مستفاد من الشمس
والا لما اختلفت هناه النور فيه بحسب قربه وبعده منها
فاذا سامت الشمس كان وجهه المضي بضيايها مقابلا لها
والاخر البنا فلا يرى نوره اذا بعد عنها بقدر مسيره اليومي
يرى منه هلالا ويزداد نوره كل يوم الى ان يحصل في المقابل
فيراه تام النور واذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره
على تلك النسبة الى ان يمحق عند الاجتماع واذا كان
في احدى نقطتي الراس او الذنب او قريبا منها توسطت

الارض بينه وبين الشمس وجرم الارض اقل من جرم
الشمس والا لانخسف القمر في كل استقبال فيقع ظله على شكل
مخروطي لكونه مستديرا فان لم يكن للقمر عرض وقع في مخروط
الظل وينخسف كله وان كان عرضه بمقدار مجموع نصف قطري
الظل والقمر فانه يماس المخروط فلا ينخسف منه شي البتة وان
كان اقل من ذلك انخسف بعضه وعند الاجتماع بالشمس
ان لم يكن له عرض كشف الشمس بمقدار صفحته والا فان كان
اقل من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر كسف بعضها وان
كان اكثر لم يكشفها وزعم ابن الهيثم ان القمر كره بعضها مضي
وبعضها مظلم ويتحرك على نفسها فاذا مال النصف المضي
الينا نراه هلالا ويتحرك بحيث يصير النصف المضي كله الينا
عند المقابلة وعلى هذا دايما وهو ضعيف والا لما انخسف
في شي من الاستقبالات اصلا ويجد كل واحد من الكواكب
الخمسة الباقية يعرض له الرجوع والبطو والسرعة في جميع
اجزا فلك البروج واذا قارن كوكبا من الثوابت حالة الاستفهامة
ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فدل على انه في فلك صغير
غير شامل للارض يحمله فلك شامل متجزي الى المشرق
وكل واحد من الكواكب الخمسة الباقية يعرض له الرجوع والبطو
والسرعة في جميع اجزا فلك البروج واذا قارن كوكبا من الثوابت
حالة الاستفهامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فدل على
انه في فلك صغير غير شامل للارض يحمله فلك شامل متجزي الى

المشرق وكل واحد من الزهرة وعطارد اذا بعد عن الشمس
نحو المشرق يتزايد سيره يسيرا يسيرا الى ان ينتهي الى حد ما ثم
ما حد ما ثم ما قد في الانتقاص الى ان يستقيم ثم يقارنها في
وسط الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق فدل على ان مركز
التدوير لهذين تسامت مركز الشمس بخلاف الثلثة الباقية
فان رجوعها في مقابلة الشمس ثم وجد غاية بعدهما عن الشمس
صباحا ومساء مختلفة العدد في اجزا فلك البروج فلم ان فعلم
ان فلك التدوير يقرب من الارض تارة ويبعد اخرى
وان مركزه على محيط فلك خارج المركز وقد وجد بعد عطارد
عن الشمس في الجوزا والجدي اعظم مما كان في غيرهما فعلم ان
مركز التدوير في هذين الموضعين اقرب الى الارض
ويلزم ان يكون الاوج متحركا الى المغرب لانه متى سار
مركز التدوير من اول الحمل الى اول الجدي حصل في
الحضيض فكان الاوج في اجزا الجوزا فيكون البعد المركز
من اول الحمل الى التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج
متى سار مركز التدوير في اجزا الجوزا حصل في الحضيض
فيكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز من اول الحمل الى
التوالي مما بين اول الحمل والاوج الى التوالي فلو كانت
حركة الاوج الى التوالي لكانت اسرع من حركة المركز
تارة وابطا اخرى وانه محال واذا كان كذلك فمتى سار
المركز من اول الحمل الى اخر الجوزا انتقل الاوج من اول

الى الجدى على خلاف التوالى واذا انتقل مركز التدوير
الى اول الجدى انتقل الاوج الى اخر الاجوزا على خلاف
التوالى فحصل اجتماعها فى الحمل والميزان ومقابلتها فى اول
الجدى واخر الجوزا والفلك المحرك له الى خلاف التوالى
يقال له المدير ثم وجد البعد الصباحى والمسائى فى الحمل
اعظم مما كان فى الميزان فعلم ان مركز المدير خارج عن مركز
العالم ولما كان القمر يكشف عطارد وعطارد الزهرة والمريخ
المشترى والمشترى زحل وزحل الثوابت علم ان ذلك المكاشف
تحت فلك المنكسف ولما وجدت الزهرة فى بعض اجتماعاتها
بالشمس كانها سامد على وجهها دون المريخ علم ان فلك الشمس
فوق فلك الزهرة وتحت فلك المريخ وهكذا قاله الشيخ ورايت
بعض المهندسين ينكر ذلك ويعتقد ان فلك الزهرة فوق
فلك الشمس ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت
حين كانت فى الاعتدال الربيعى ثم بعد الدهور الطويلة
وجدت على بعد اكثر من ذلك فدل على ان الثوابت تتحرك
الى المشرق وقد وجد ايضا مواضع الاوجات مايلة الى
المشرق بمقدار حركة الثوابت علم انها تتحرك بحركة فلك
الثوابت اما لان لكل كوكب فلكا يحرك اوجه حركة مساوية
بحركة الثوابت او لان كرة واحدة تماس سطحها الاعلى
مفتقرا لتلك الاعظم وادناها محدب فلك الجوزهر وافلاك
الكواكب فى تحتها وتتحرك جميعها مع الثوابت الى المشرق

ومتى تتحرك بحركة الفلك الاعظم الى المغرب المقالة
الرابعة فيها خمسة مباحث الاول فى العناصر
الارض ليست مستقيمة فى طول المشرق والمغرب والا لكان
طلوع الشمس على جميع المساكن وغروبها عنها دفعة والتالى
كاذب لانا لما اعتبرنا خسوفا بعينه لم نجده فى البلاد الشرقية
والغربية فى واحد من الليل ولا معقرة والا لكان طلوعها على
اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق بل محدبة واما فى الشمال
والجنوب فلانها لو كانت مسطحة لما ازداد السالك الى الشمال
ارتفاع القطب الشمالى ولا انحطاط الجنوبى ولو كان كذلك
لما ظهرت كانت خفية عنه فى الشمال ولا خفيت عنه كواكب
كانت ظاهرة فى الجنوب ولو كانت معقرة لكانت التوغل فى
الشمال يوجب خفا القطب الشمالى والكواكب القريبة منه
بل محدبة وفى ظاهرها تضاريس بسبب الجبال والوهاد بمنزلة خشونات
تكون فى ظاهر بعض الاكر الصغار ووضعها فى وسط الفلك الاعظم
لوجدانا الكواكب فى جميع النواحى على بعض قدر واحد وليس
لها عند الفلك قدر يعتد به لانا نجد سته بروج ظاهرة وسته خفية
ابدا ومنهم من زعم انها تتحرك الى المشرق وظهور الكواكب فى
المشرق وخفاوها فى المغرب لذلك لا لحركة الفلك الاعظم فانه
ساكن فهو باطل والا لما كان الطاير الى البلاد الشرقية يلحقها
لكون حركة الارض اسرع من حركته يعودها الى الموضع الاول
فى اليوم بليلته وهى باردة بالحس يابسة لان اليبوسة هى الكيفية

معقرة صح

له كواكب صح

التي بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها تعشر والارض
كذلك واما الماء فشكله كري والملاظهر لزالت البحر اذا قرب
من حمل اعلاه قبل اسفله ولانا اذا دمينا الماء الى فوق فر اوعاد
الى طبعه وميل نواه كرياولبين ذلك فسر بالزوال العاسر فهو اذن
طبعي وهو بارد ملحوس ورطب لان الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا
للاشكال وبركنا سهوله والماء كذلك ومقتضى طبيعته الجمود لا قصاها
البرد المقتضي للجمود لكن الشمر اذا قربت من سمت الراس سخنت
ملك الارض والهوا المجاور لها فتعرض له المعان لذلك واذا بعدت
عن السمت عاد الى طبعه واما البارد فالذي يدل على وجودها
احراق الادخنة الصاعدة الى قرب الفلك ومعنى بسيطه لحاقها
ما يجاورها الى طبعها فشكلها كري وحارة بالحس وباسه لاقابها
الرطوبة عن المادة ولا يتوهم كونها رطبة لقبولها الاشكال وتركها
لسهوله لان ذلك في البارد الذي عندنا لا في البسيط واما الهوا
فسطحه المحدب صحيح الاستدارة لكونه حاسا لمقعر البارد دون
مقعره لما في ظاهر الارض من الجبال والوهاد وهو حار لاقتضاء
الحركة عن الوسط ورطب لاصافة رسم الرطوبة والنار بحركة
حركة الفلك والحالمحركت السهب وذوات الاذناب نحو
المغرب والبسايط العنصرية خمسة اربعة لان البسيط ان
حرك عن الوسط فهو الخفيف المطلق ان طلب نفس المحيط والا
فهو الخفيف المضاف وان حرك الى الوسط فهو الثقيل المطلق
ان طلب نفس المركز والا فهو الثقيل المضاف والكيفيات الاربع

اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة زايدة على الصور
الطبعية لقبولها الاشتداد والنقص وامتناع ان تكون الصور
كذلك قابلة للكون والفساد ولانقلاب الماء هوا عند تاثير
الحرارة فيه كان الاجزاء الصاعدة هوا ما دامت كانت في القطرات
المجتمعة على ظاهر الكوز اذ ليس ذلك بالرسم والا لما احدثت
الا من الموضع الملاقي للماء ولما تولدت القطرات في داخل
الكوز المشدود راسه الموضوع في الجمد والنار بقلب هوا
كما في النيران المتولدة عندنا والهوا نارا كما في كبد الحداد بين
والحر كما يفعله اصحاب الاكسير والماء حجرا كما في كثير من
المواضع فالهيولى مشتركة بينهما لا يقال لو كان كذلك لكانت
الصور الجسمية باسرها حالة في هيولى واحدة لانا نقول
لانسلم استحالته فانه يجوز ان تحصل للهيولى الواحدة بواسطة
المقدار والحال فيها وقربه من الفلك وبعده عنه استعدادات
مختلفة فتقبل صورا مختلفة يلزمها كيفيات مختلفة وهذه الاربعة
اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب من القرع والانبيق
حصل منه هوا بية وما بية وارضيه وظاهر ان اجتماعها لا يكون
الا لحرارة طابخة ولها سبع طبقات الارضية الصرفة من
المركز والطفلة والتي هي البر والبحر والغار القريبة من الارض
المسخنة بشعاع الشمس والبخارية الباردة والصاعدة الى
الجو المنقطع عنها تاثير شعاع الشمس ويقال لها الطبقة الزمهريرية
والهوا بية الممازجة للادخنة والنار بية الصرفة البحث

الثاني في الارباب العلوية والسفلية الشمس تحلل من المياه
والاراضي الشرطية اذا اشرقت عليها اجزا هوائية تمازجها
اجزا صغار مائية ويسمى المركب منها بخارا ويتصاعد الى الجو فان
تحللت منه اجزا مائية بشعاع الشمس انقلب كله هوا والا فان بقي
الى الطبقة الزمهرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف واجتمع
وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان
كان البرد قويا فان وصل الى اجزائه قبل اجتماعها نزل ثلجا
وان فصل بعد اجتماعها انجمد ونزل وصار لشدة الحركة
مستديرا وهو البرد وان لم يبلغ اليها البرد صار صبابا ان كان
كثيرا وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل نزل طلا ان
لم ينجمد وصقيعا ان انجمد وان لم يتكاثف بقي في الجو وان اشرقت
على الاراضي اليابسة تحللت منها اجزا نارية تخالطها اجزا
ارضية يسمى المركب منها دخانا ويختلط بالبخار ويتصاعد معا
الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحبس الدخان فيه
وطلب الصعود ان بقي على طبيعته والنزول ان ثقل وكثف
كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وقد
يشتعل في الجو لشدة الحركة والمحاكة فيحدث منه البرق
ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا واذا وصل الدخان
الى كرة النار وانقطع ايضا له من الارض فان كان لطيفا
فان اشتعل وبقي فيه الاشتعال يرى كان كوكبا يقذف به
وان لم يشتعل لكنه احترق وبقي فيه الاحتراق يرى كانه

وانه اوذنب او حيوان له قرون وان كان غليظا
ووصل الى كرة النار جربت منه علامات حمر وسود
وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار بدوران الفلك
فان لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق وينزل
احتراقه الى الارض فيرى كانه نار ينزل من السماء
الى الارض وهو الحريق فاذا انكسف حر الدخان
الصاعد الى الطبقة الباردة طلب النزول فيمتزج به
الهوا فيحدث الريح وان لم ينكسر صعد الى كرة النار
فترده الحركة الدورية للفلك فيمتزج به الهواء فيحدث
الريح ايضا ولهذا يكون مبادي الرياح فوقانية وقد يحدث
الريح من تحلل الهوا واندفاعه من جانب الى اخر و
الزوابع انما تحدث من التقارعين قوسين مختلفي
الجهة يلتقيان فيستديران فربما تحدث في الحواجز
ارطبة رشية صقيلة وضعها كوضع دايرة احاطت بغيم
رقيق لطيف لا يحجب ما وراه عن الابصار فينعكس منها
ضوء البصر الى القمر لان الاضواع اذا وقعت حال
الصقيل انعكست الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل
كوضع المضي منه اذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضي ويدل
عليه التجربة فيرى ضوء القمر دون شكله لان المراة اذا
كانت صغيرة انما تودي الضوء دون الشكل فيودي كل واحد
من اجزا تلك الدايرة ضوءه فيرى دايرة مضية فيقال لها

الحالة واذا حصلت فى خلاف جهة الشمس حين كانت
قريبة من الافق احرز سفافه صافيه وضعها على هيئة الاسطوانة
وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى
تلك الاجزاء الرشية صادفت الشمس فى خلاف جهة النظر انعكس
شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة فادت ضوء
الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فيرى قوس قزح ويرى
مختلف الالوان بحسب تركيب لون تلك الاجزاء مع لون السحاب
والاجزاء التى تحدث تحت الارض ان كانت كثيرة وانقلبت
عليها انشق الارض منها وحدث العيون ان كان لها مدد
واذا تولدت تحت الارض بخارات دخانية كثيرة المدد وكان
وجه الارض متكاثفا لا مسام له حتى تخرج منه تزلزل
الارض وربما سبق منه الارض لقوتها فتحدث منه
العيون وربما تخرج نارا لشدة الحركة والمواضع التى فيها
طبيعة كبريتية ترتفع منها الابخرة الحارة على تلك الطبيعة و
تخالطها فاذا صادفت بخارا بسيطا باردا لليل فيصير ذلك
الهواء على طبيعة الاذهان الشريفة الاشتعال فيشتعل من
انوار الكواكب فيرى مضيا البحث الثالث فى المساكن
وما يتعلق بها اذا حصل بعض جواب الارض وتلال
بسبب الاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية وفى بعضها
وهادوا غوارسال الماء بالطبع الى المواضع العميقة وانكشفت
المرتفعة والمساكن المعاونة لمعدل النهار اذا عربت عن

الاسباب العرضية كمجاورة البحار والجبال مهى اشد المواضع
اعتدالا لان الشمس اذا سامتها فى الاعتدالين مالت
عنها بسرعة لزائد الميول بين دايرتى تلك البروج ومعدل
النهار هناك فلا تحدث السخونة والزمان فوق الارض مكثها
مساو لزمان مكثها عنها فيعتدل حرارة النهار ببرودة الليل
ولما كانت الشمس تسامتها فى كل دورة دفعتين كان هناك
صيفان وكل صيف خريف وشتاء وربيع لا يقال
تسخين الشمس البلدة التى بعدها عن خطة الاستواء
ضعف غاية الميل لتسخينها فى خطة الاستواء اذا كانت فى
غاية الميل لكن تسخينها فى البلدة المفروضة فى تلك الحالة
شديد جدا فكذا فى خطة الاستواء فى جميع السنة شديد
جدا لانا نقول لا نسلم ان تسخينها فى البلدة المعروضة
لتسخينها فى خطة الاستواء فى هذه الحالة فان القطب الشمالى
فيها مرتفع عن الافق فالقوس الظاهرة من مدار الشمس
اعظم من الظاهرة فى مدارها فى خطة الاستواء الان دور
الفلك فيها ليس مستقيما فمكثها فوق الارض اذا كان فى
البروج الشمالية اكثر من مكثها فوقها فى خطة الاستواء
فتسخينها فى خطة الاستواء فى هذه الحالة اقل والمواضع
التى تسامت المعدل الصيف يكون فى غاية السخونة لقلة
زوايا الميل فكون الشمس كالواقفة على سمت الراس
وهو سمع الصيف طويلة ايضا يزداد السخونة البحث

الرابع في المزاج العناصر اذا امتزجت لا يفسد
صورها لانحلال المركب في الفرع والا سبق اليها وبقي
كل واحد منها على صرافة كيفيته لانا لا نجد في المركب
شيا من الكيفيات كما في البسايط بل يجري بينها فعل وانفعال
ولا يحصل ذلك الا عند تصغر الاجزا وليس الكاسر لكيفية
كل واحد منها كيفية الاخر لامتناع ان يعود المنكسر كاسرا بل
صورته فيكون كل واحد منها فاعلا لصورته منفعلا بمادته
وحينيذ يحصل كيفية متشابهة في اجزا المركب متوسطة بين
الاضداد وبين المزاج ولما كانت الكيفيات اربعا
كانت المزاجات مركبة منها والمزاج ان كان على حاق
الوسط فهو المعتدل الحقيقي ولا وجود له في الخارج لان
المركب من البسايط المتساوية في الكيفيات لا يميل الى
حيز من احيازها لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح فيميل كل واحد
منها الى حيزه الطبيعي والا لكان المطلوب بالطبع متروكا
من غير قاسر اذ لا عايق هناك تعوقه عنه وان لم يكن فهو
الخارج عن الاعتدال الحقيقي فان توفر عليه من العناصر
بكمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له فهو المعتدل والا
فهو الخارج عن الاعتدال والمعتدل بهذا المعنى الى
الثاني على ثمانية اقسام لان الاعتدال النوعي اما بالقياس
الى الخارج وهو الذي يحصل لنوع من الكاينات بالقياس
الى غيره كمزاج الانسان بالقياس الى الانواع الاخر واما

بالقياس الى الداخل هو الذي يحصل لاعتدال اشخاص
ذلك النوع كالمزاج الذي يحصل لاعتدال اشخاص الانسان
وعلى هذا القياس الاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج
والداخل والشخصي والعضوي ولكل واحد من هذه الاعتدالات
عرض ولعرضه طرفا افرط وتفريط اذا خرج عنها بطل
ذلك المزاج والخارج عن كل اعتدال ثمانية اقسام ايضا
لانه اما ان يخرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلة فقط
فهو الحار والبارد او بالكيفية المنفعلة فهو الرطب و
اليابس او بهما وهو الحار الرطب او الحار اليابس والبارد
الرطب او البارد اليابس ولنا فيه نظر لان الخارج عن
الاعتدال لما لم يكن معتبرا بالقياس الى المعتدل الحقيقي
بل الى المعتدل الذي توفر عليه من العناصر بكمياتها
بالقياس وكيفياتها القسط الذي ينبغي له جاز ان يكون
خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا او بالكيفيتين
المنفعلتين معا او لكل واحدة من الكيفيات الاربع
نعم او كان الاعتبار بالقياس الى الحقيقي كانت الاقسام
اقساما لا تزيد على الثمانية المذكورة البحث الخامس في تكون
الجبال والمعادن الحر الشديد اذا صادف طينا لزجا
اما دفعة او على مرور السنين عقده حجرا مختلفة الاجزاء
في الصلابة والرخاوة فاذا وجدت مياه قوية الجري او رياح
عظيمة الهبوب انحفرت الرخوة وبقيت الصلبة وهكذا

يفعل السيول والرياح الى ان يغور غورا عظيما ويبقى
الصلبة حجرا شاهقا وهو الجبل واما المعادن فسببها اختلاط
الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض المختلفة في الكم
والكيف على ضروب من الاختلاطات وهي اما منطرقة
كالاجساد السبعة التي هي الذهب والفضة والرصاص
والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني واما غير منطرقة
اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية صلابتها كالياقوت وهي
قد تنحل بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر
وقد لا تنحل كالزرنيخ والكبريت وتولد الاجساد السبعة
من الزيبق فان كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت
انطباخا تاما وكان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولدت
الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة
تولد الذهب وان فصل اليه قبل استكمال النضج بردعا قد
تولد الخارصيني ان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا
وان كان في الكبريت قوة محرقة تولد النحاس وان كان
الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص
وان كانا باردين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا
والكبريت محترقا رديا تولد الحديد وان كان مع رداءتهما
ضعيفي التركيب تولد الاسرب المقالة الخامسة في
النفس النباتية
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يغذو وينمو ويتكمل

ويتولد فالكمال هو الذي يكمل به النوع واحترز بالاول
عن [illegible] النباتية [illegible] لم وساير الفضايل وبالطبيعي عن
الكمالات [illegible] صناعية كالتشكلات التي [illegible] وبالآلي عن كمالات
البسايط العنصرية والقوى النباتية فعلها لا [illegible] شخص
او لاجل النوع والاولى هي الغاذية وهي التي تحيل
الغذا الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل والنامية
وهي التي تزيد في اقطار الجسم على التناسب الطبيعي
ليبلغ الى غاية النشو وانما قلنا تزيد في اقطار الجسم ليخرج
عنه الزيادات الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من
المادة فان زاد في طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس
وقولنا على التناسب الطبيعي احتراز عن الزيادات الخارجة
عن المجرى الطبيعي كالورم وقولنا الى ان يبلغ الى غاية
النشو احتراز عن السمن والثانية المولدة وهي التي تفصل
جزأ من الغذا بعد الهضم ليصير مبدأ لشخص آخر والمصورة
وهي التي تفيد بعد استحالته في الرحم الصورة والقوى
والاعراض الحاصلة للنوع وفعل الغاذية لا يتم الا
بالجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة اما الجاذبة فهي في المعدة
وفي الرحم وفي ساير الاعضا اما في المعدة فلان حركة الغذا
من الفم اليها ليست ارادية اذ الغذا لا ارادة له ولا طبيعية
لان الانسان لو قلب حتى يحصل راسه على الارض ورجلاه
على الهوا امكنه ان يزدرد ازديادا تاما فهي قسرية وليس ذلك

دفعا من الاعلى لان المرى والمعدة وقت الحاجة
الى الغذا يجذبان الطعام من الفم عند المضغ من غير
ارادة الحيوان والمعدة تحدث الطعام الموافق بسرعة
فانه اذا حصل فيها طعام وبعده حلو واستعمل القى فان
القى يخرج الحلو في اخره وذلك يحدث المعدة اياه
الى قعرها واما في الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد
بانقطاع الطمث وخالية عن الفضول يجد الان قرب
الجماع بان احليله يجذب الى داخل واما في ساير الاعضا
فلانه لولا وجودها فيه لما اختص كل عضو بغذا الحصة
واما الماسكة ففعلها في المعدة اقتضا ان تحتوى
المعدة على الغذا احتوا تاما بحيث تماسه من جميع الجوانب
لا يكون بينها وبينه فرجة وليس ذلك لامتلا المعدة فان
الغذا اذا كان قليلا والماسكة قوية ولاقت المعدة حاد
الهضم ومتى لم يكن كذلك حصل في البطن قراقر وبطى
استمرا فيدل على وجودها في المعدة احتواوها على الغذا
من كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه شي اذا سرحنا
بطنه في الوقت وفي الرحم كونها منضمة انضماما شديدا
بعد انجذاب المني اليها بحيث لا يمكن ان يدخل فيها
طرف الميل ولانه لو لم يكن فيها ماسكة لنزل المني لاقتضا
ثقله ذلك وفي ساير الاعضا بهذا السبب بعينه واما الهاضمة
فهي التي تغير الغذا الى حيث يصلح لان يصير جزا من

المغتذى بالفعل ومراتب الهضم اربع الاولى في الفم
لان سطحه متصل بسطح المعدة فان الحنطة المصوغة
تفعل في ايضاح الدماميل ما لا يفعله المطبوخة الثانية
في المعدة وهي ان يصير الغذا شبيها بما الكسك الثخين
وينحدر الى الكبد والثالثة في الكبد وهي ان يصير
بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعة والرابعة في العروق
وهي ان يصير بحيث يصلح لان يصير جزا من المغتذى
بالفعل وللهاضمة فعلان احاله ما جذبته الجاذبة وامسكته
الماسكة الى قوام ينهضا لان يجعله الغاذية جزا من
المغتذى بالفعل التام وبالهيئة الفضل لقبول فعل
الدافعة بتلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق واما الدافعة
فلانه لولا وجودها لما وجدنا الامعا عند التبرز
كانها تنزع من مواضعها لدفع ما فيها الى اسفل
وكذلك الاحشا واما المولدة فمحلها هو المني وهو فضل
الهضم الاخير عند نضج الغذا في العروق وصيرورته
مستعدا استعدادا تاما لان يصير جزا من الاعضا
لان الضعف الحاصل من استفراغ المني اقوى من الحاصل
من استفراغ امثاله من الدم لاجابة الضعف في جوهر
الاعضا الاصلية دون الدم والقوة التي بها يستعد الاعضا
لقبول الحس والحركة الارادية تسمى القوة الحيوانية مع انها
عديمة الشعور واحتجوا عليها بان بقا ما في العضو المفلوج من

العناصر المتضادة المايله الى الانفكاك على الاجتماع
تقاسرها بعين على الامزاج وليس هو المزاج ونوابعه
لتاخره عنه وليس قوته الحس والحركة لانفعالها عن العضو
المفلوج ولاقوة النعدة والا لكان النبات مستعدا
لقبول الحس والحركة فقوته اجرى واجوابه ان نقول
لانسلم لوكان قوته النعذيه لكان النبات مستعدا لذلك
فانه يجوز ان يكون عادية النبات مخالفه بالنوع العادة
الانسان البحث الثاني في النفس الحيوانية
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك
ويتحرك بالارادة والقوى الحيوانية اما ظاهرة واما باطنة
والظاهرة هي الحواس الخمس وهي اللمس والذوق والسمع
والبصر والشم اما اللمس فقوة منبثة في جميع جلد البدن
يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها
من الملموسات وتفرق الاتصال وعوده واما الذوق
فقوة منبثة في العصب المفروش على حرم اللسان وادراكها
مشروط باللمس والرطوبة الغريبة التي في الفم لتحلل ما يرد
على اللسان وتحصل الاحساس بكيفيته واما الشم فقوة
موضعه في حادتي مقدم الدماغ شبيهتي حلمتي الثدي
تدرك ما يلاقيها من الروائح وليس ادراك الرائحة بان يحل
من الجسم ذي الرائحة شيء ويخالط الهواء ويصل الى الحاسة
والا لاستحال ان يحلل من المسك اليسير ما يحصل منه رائحة

منتشرة انتشارا يمكن ان يشم منه في مواضع كثيرة واسعة
مثل الاولى بل لان الهواء اكثف بكثير الكيفية ويؤدي بها
الى الحس واما السمع فقوة مودعة في العصب المفروش
في مقعر الصماخ تدرك ما يؤدي اليها الهواء المنضغط بين
قارع ومقروع والصوت القائم بالهواء الواصل الى
الصماخ مسموع وهو ظاهر وكذا القائم بالخارج والا لما
ادركنا جهته واما البصر فمن عم اصحاب الشعاع ان الابصار
بخروج الشعاع من البصر ملاقاته المبصر ولو باطل والا
لوجب ان يرى بعض ما يلي البصر مقابلتنا عند هبوب
الرياح لعشوش الشعاع وانتقاله الى الجهات المختلفة
والا اختلفت الافلاك عند رؤية الكواكب ولدخلت
الاجسام عند رؤيتها في باطن الزجاج والتوالي باطلة
ولان ولان حركة حينئذ اما طبعيه او قسرية او ارادية
والاول باطل والا لكانت الى جهة واحدة وكذا الثاني
لان القسر على خلاف الطبع ولا طبع ولا قسر وكذا الثالث
والا لكان الخارج حيوانا متحركا وكان الادراك
حاصلا له لانها ذهب الشيخ الى ان الابصار انما
تحصل بعد ارتباع صورة المبصر في الرطوبة بين
الجليدية التي في العين وبادها الى الحس المشترك
التي في مقدم الدماغ لان الخوخ يرى اعظم والا
لما اختلف مقداره في الرؤية عند القرب والبعد

وكيفيه ذلك ان المرئى اذا كان على بعد مفروض فان
الخطين الخارجين من البصر الملتقيين على ما من المرئى
عيطان بزاوية عند البصر ويقسم صورة المرئى فيها ثم
اذا بعد عن ذلك الموضع كان الخطان الخارجان من البصر
الملتقيان طرفى المرئى عيطان بزاوية اصغر فيقسم صورة
المرئى فيها فيرى اصغر واما مدركة ومتصرفة والمدركة
فقط اما مدركة للصورة بعد غيبها عن الحس واما مدركة
ومحفظة للمعانى الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو وهى
التى تحفظ المعانى الجزئية والمدركة المتصرفة هى التى
تتصرف فى المدركات الجزئية فى الخيال بالتفصيل والتركيب
بان تركب صورة انسان ذا راسين او فى تفصيل راسه
عن بدنه حتى تحصل لها صورة انسان عديم الراس وهذه
القوة تسمى مفكره وان استعملتها النفس الناطقة سميت
ان استعملتها القوة الوهمية ويدل على وجود الحس المشترك
بوجوه احدها انا نحكم على هذا الحلو بانه هذا الابيض
والحكم على الشيئين لابد ان يحضرهما وليس هذا الحكم للنفس
الناطقة لان ادراكها كلية فهو لقوة اخرى لا يقال
لو كان الحكم على الشئ يستدعى تصورهما كان لنا قوة
يدرك الكلى والجزئى معا ضرورة انا نحكم على هذا الانسان
بانه انسان والا لكنا كاذبين لانا نقول لا نسلم كونه لان
النفس كما يدرك الكلى فقد يدرك الجزئى على وجه كلى بان

يدرك مثلا ماهية الا[illegible] موصوفه بعوارض كلية تحصل
من عمومها صورة مطابقة للانسان الشخصى وثانيها انا
نرى الغطرة النازلة خطا مستقيما وليس ذلك فى الخارج
بالضرورة لان القوة الباصرة لان البصر لا يدرك
الا ما يقابله فهى قوة اخرى تسمى الحس المشترك وثالثها
ان النائم يشاهد صورا حسية ليست موجودة فى الخارج
والمشاهدها كل من كان سليم الحس ولا فى الحس
الظاهر لتعطله بالنوم بل فى قوة اخرى شاهدها لا
على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة واما الخيال
فهى قوة تحفظ الاشياء وتدركها بعد الغيبوبة وهى
مغايرة للحس المشترك لان الصور المنطبعة فى الحس
المشترك مشاهده دون المنطبعة فى الخيال واما القوة
المتخيلة فهى مغايرة لهما لان فعلها التركيب والتفصيل
ولا كذلك فعل هاتين القوتين واما القوة الوهمية
فهى يدرك المعانى الجزئية غير المحسوسة وهى مغايرة
لما يدرك الحافظ وتحفظها وتتصرف فيها والحافظ يدرك
المعانى الجزئية وتحفظها ولا كذلك البواقى فهى مغايرة
لهما ومحل الحس المشترك مقدم النظر الحول من الدماغ
والخيال مؤخرة ومحل الوهم والمتخيلة البدن الاوسط
والحافظة البطن المؤخر وانما علم اختصاص هذه القوى
بهذه المواضع لان الالة لو تطرق الى احد هذه المواضع

ا[illegible] فضل القوة [illegible] نسبتها [illegible] المحركة فباعثة
او فاعلة بالباعث [illegible] الشوقية وتسمى شهوانية ان كانت
حاملة على حدث النافع والضار وغضبية ان كانت حاملة
على دفع المكروه والغلبة و[illegible] التي يصدر عنها
تحريك الاعضاء بواسطة [illegible] ارخاء [illegible] هي
المبدا القريب [illegible] النفس الانسانية فهي كمال اول
لجسم طبيعي [illegible] جهة ما يفعل الافاعيل الكائنة بالاختيار
الفكري والاستنباط بالراي الانساني [illegible] قوة نظرية
باعتبار ادراكها الامور الكلية وحكمها بنية [illegible] بعض
وقوة عملية باعتبار [illegible] البدن واستنباطها الصناعات
المحضرة [illegible] كالفلاحة والصناعة و[illegible] منها
في القوة [illegible] هيأة انفعالية كالضحك والكسل
والحياء ومن قوة مجردة عن المادة لما [illegible] لكن
ايراده في هذه الرسالة ولواهب العقل الحمد بلا [illegible]
والصلوة والسلام على
محمد وآله وصحبه

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Reisülküttab Mustafa Efl
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 569